

احوار البرماني

في هذا العدد

الوثائق الكامنة للمؤتمر السنوي

للحوار البرماني العربي - الأوروبي

دوبلن - ايلول - سبتمبر

١٩٨٩

السنة الخامسة
العدد السادس
كانون الاول
(ديسمبر)
١٩٨٩

نشرة دورية تصدرها الأمانة العامة
للاتحاد البرمائي العربي
والرابطة البوليفانية للتعاون العربي - الأوروبي

أكاديمية الجوار البرياني

نشرة دورية تصدرها الأماناتان العامتان
للاتحاد البرياني العربي
والرابطة البريتانية للتعاون العربي - الأوروبي

السنة الخامسة

العدد السادس

كانون أول (ديسمبر)

١٩٨٩

المدير المسؤول ورئيس التحرير

عبد الرحمن بوراوي

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي



الادارة - الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

ص.ب ٤١٢٠

دمشق - سوريا

هاتف ٤٤٧٦٥٤ - ٤٤٨٠٦٣

تلكس ARAPAR SY - ٤١٢٠٤٦

المحتوى

كلمة العدد (١) التعاون العربي – الأوروبي ليس ممكناً فحسب بل هو ضرورة	٧
(بقلم : هانز بيتر كوتهاوس)	
كلمة العدد (٢) إلى مزيد من الصراحة والالتزام في مسيرة الحوار	٩
(بقلم : عبد الرحمن بوراوي)	
جدول الأعمال	١٣
المذكرات المقدمة من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول بنود	
جدول الأعمال	١٥
المذكرات المقدمة من الأمانة العامة للرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي	
حول بنود جدول الأعمال	٣٥
البيان الختامي	٦٤
أسماء أعضاء الوفود العربية	٦٩
أسماء أعضاء الوفود الأوروبية	٧١

كلمة العدد ١ :

التعاون العربي – الأوروبي ليس ممكناً فحسب بل هو ضروري

بقلم : هانز بيتر كوتهاس
الأمين العام للرابطة البرلمانية
للتتعاون العربي – الأوروبي

« إن الشعوب العربية والأوروبية مرتبطة بمصالح سياسية
واقتصادية وثقافية مشتركة .

إن شعوبنا اختلطت منذ قرون . كما أنها متجلأة في
جغرافيا . كل هذه الروابط تجعل حالياً من التعاون
الأوروبي – العربي ليس إمكانية فحسب بل ضرورة » .

إن هذه المقوله المألوفة من الكلمة الافتتاحية للسيد جيرار كولينز وزير خارجية
إيرلندا في المؤتمر الخامس عشر للحوار البرلماني الأوروبي – العربي الذي انعقد في
دبلن بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩ ، حددت القواعد الرئيسية لحوارنا .

شارك في اجتماع دبلن حوالي مئة برلماني يمثلون مختلف الاتجاهات في العالم العربي
وأوروبا . إن العدد المتزايد للبرلمانيين الملتحمين بالحوار وكذلك نوعية مساهماتهم
جعلت هذا المؤتمر « من أفضل المؤتمرات التي عقدناها » ، وهو ما أكدته أحد رؤساء
الوفود العربية ، محمدًا بذلك ، مستوى اللقاءات القادمة .

وفي رأيي ، فإن المظاهر الأكثر إيجابية في اجتماع دبلن قد كانت الصراحة
والالتزام اللذين من خلالهما ، ناقش المشاركون المسائل الأكثر إثارة للجدل بروح
من التسامح والصداقة .

وبفضل هذا الأسلوب الإيجابي ، تمكن المؤتمر من بحث مجموعة متنوعة من القضايا ، بدءاً من « إزالة الأسلحة الكيميائية والتلوية من حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط » و « توأمة المدن والمؤسسات » دون إهمال القضايا الأساسية مثل « مساهمة البرلمانيين في عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط » و « التعاون الأوروبي – العربي والاندماج الإقليمي » .

إن البيان الختامي يعكس جلياً روح اجتماع دبلن ويظهر كيف أن البرلمانيين العرب والأوربيين حاولوا التوصل إلى موقف متوازن حول المواقف المطروحة ، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . إن الموقف الأوربية والعربية تجاه طموحات الشعب الفلسطيني لم تكن في يوم من الأيام متقاربة أكثر مما هي عليه الآن والانتفاضة البطولية تدخل عامها الثالث . وخلال هذه الفترة من الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب ، يجب علينا أن نأمل ، من خلال تعاومنا المكثف ، في أن تسهم جهود السلام الأوربية والعربية في التوصل إلى حل عادل و دائم للصراع الإسرائيلي – العربي .

إن نجاح هذا المؤتمر جاء ، دون شك ، تويجاً لخمسة عشر عاماً من التعاون الوثيق وعلاقات الصداقة بين الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي – العربي ، كما أنه يشكل تشجيعاً وتحدياً بالنسبة لمستقبل أنشطتنا المشتركة .

والموضوع الأخير ، وليس أقلها أهمية ، فهو أنني متتأكد من أن جميع المشاركين يشاركوني الرأي في أن حرارة الضيافة وكرم مضيفينا الإيرلنديين أعطوا اللقاء الدفع اللازم لضمان نجاحه .

هانز بيتر كوتهاوس
الأمين العام
للرابطة البرلمانية للتعاون
الأوروبي – العربي

كلمة العدد ٢ :

إلى مزيد من الصراحة والالتزام في مسيرة الحوار

بقلم : عبد الرحمن بوراوي
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

المؤتمر الأخير للحوار البرلماني العربي — الأوروبي الذي عقد في العاصمة الإيرلندية دوبلن ، كان محطة متميزة في تاريخ علاقات الحوار بين البرلمانيين العرب والبرلمانيين الأوروبيين الأصدقاء . وقد نجم هذا التميز عن الحقائق الثلاث التالية : الأولى : أنه تصادف مع حلول الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس هذا الحوار .

الثانية : تنوع المواضيع التي تناولها في مناقشاته على مدى يومين كاملين .

الثالثة : الصراحة والالتزام اللذين طبعاً مداولاته حتى حول المسائل الأكثر إثارة للجدل (وهنا أتفق مع زميلي السيد هـ . بـ . كوتاهوس الذي أشار إلى هذه النقطة في كلمته المنشورة في هذا العدد) .

ولعل هذه الميزات ، لا سيما الثالثة منها ، هي التي أدت إلى تكون القناعات المشتركة بين هذا العدد الكبير من البرلمانيين الأوروبيين الذي تضمهم الرابطة البرلمانية للتعاون العربي — الأوروبي من مختلف التوجهات والمشارب السياسية والبرلمانيين العرب يمثلهم الاتحاد البرلماني العربي . وهي التي جعلت من الحوار البرلماني العربي — الأوروبي قناة بالغة الأهمية للتفاهم ، وطريقاً لتعزيز التعاون بين البلدان العربية والأوروبية في مختلف المجالات . وهذا بالتأكيد ما يجعلنا أكثر حرصاً على استمرار هذه التجربة وتطويرها بمزيد من الصراحة والالتزام لتمكن من مواكبة التطورات التي يشهدها العالم من جهة وتطوير هذه القناة وتوسيعها وزيادة فعاليتها من جهة أخرى .

إننا نقدر عالياً الجهد المخلصة التي يبذلها البرلمانيون الأوروبيون الأصدقاء أعضاء الرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوروبي ، سواء على صعيد شعبهم الوطني ، أم على صعيد شعبة البرلمان الأوروبي لإبراز أهمية التعاون العربي – الأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات بين الشعوب الأوروبية والعربيه .

ونقتصر بشكل خاص ذلك الجانب من نشاط أصدقائنا الأوروبيين الذي يهدف إلى التعريف بعدالة القضية الفلسطينية ، والدفاع عن حقوق شعب فلسطين الذي يعاني يومياً أبشع إجراءات القمع والاضطهاد والتقطيل على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في تحديد وانتهاك صارخين للإرادة الدولية وشرعية الأمم المتحدة والقانون الدولي التي أكدت مراراً ضرورة تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أنوه بشكل خاص بالجهود التي تبذلها اللجنة التنفيذية للرابطة وأمانتها العامة اللتين تسقان جهود أولئك البرلمانيين الشجاعان الذين يعملون بوحى من قناعاتهم الذاتية على تجذير فكرة التعاون العربي الأوروبي والدفاع عن حقوق شعب مكافع . ولسوف نواصل معهم يداً بيد تطوير هذه القناة والسير بها إلى الشكل الأمثل الذي يخدم على نحو أفضل المصالح المشتركة لشعوبنا وبلداننا .

عبد الرحمن بوراوي
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

الحوار البدلاني

ال POLITICO - العربي

دبلن ١١ - ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩

كلمة شكر وامتنان

عقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي – الأوروبي لعام ١٩٨٩ في مدينة دوبلن – العاصمة الجميلة والهادئة لجمهورية إيرلندا باستضافة من الشعبة الوطنية الإيرلندية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوروبي .

إن الترحيب الحار ، وكرم الضيافة اللذين استقبل بهما المشاركون في المؤتمر ، كانت تعبيراً واضحاً عن مشاعر الصدقة والأصالة ، كما أن التنظيم الممتاز لأعمال المؤتمر ، قد سهل مهمة المشاركين وأسهم في إنجاح أعماله وفي النتائج المشرفة التي توصل إليها .

فإلى أولئك الأصدقاء والزملاء الإيرلنديين المثابرين في الشعبة الوطنية الإيرلندية وإلى الشعب الإيرلندي الصديق ، والحكومة الإيرلندية ، نعرب عن شكرنا القلبي وامتناننا العميق .

جدول الأعمال

- ١ - تقرير عن الأنشطة منذ اجتماع الحوار البرلماني العربي – الأوروبي في الرباط ١٤ - ١٦ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٨ .
- ٢ - إسهام البرلمانيين في عقد المؤتمر الدولي حول السلام في الشرق الأوسط .
- ٣ - إزالة الأسلحة الكيميائية والنووية من الشرق الأوسط وحضور المتوسط .
- ٤ - التعاون الاقتصادي العربي – الأوروبي والاندماج الإقليمي :
 - مجلس التعاون الخليجي .
 - مجلس التعاون العربي .
 - إتحاد المغرب العربي .الحوار المتوسطي : آفاق إنشاء مجلس برلماني مشترك (بعد اجتماعي الرباط (تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٨ ، وبروكسيل آذار (مارس) ١٩٨٩) .
- ٥ - التوأمة بين المدن العربية والأوروبية .

الجذور
من الأطانة العاشرة
للاتحاد البرلماني العربي حول
بنود جدول الأعمال

البند ١ من جدول الأعمال :

تقرير عن الأنشطة منذ اجتماع الرباط للحوار البرلماني العربي – الأوروبي

(١٤ - ١٦ / ١٠ / ١٩٨٨)

يصادف الاجتماع الحالي للحوار البرلماني العربي – الأوروبي ، الذكرى الخامسة عشرة لميلاد هذا الحوار ، وأيضاً الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس المنظمتين اللتين بدأتا به وسارتا أشواطاً في تعزيزه ، وأعني الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوروبي . وقد أكدت التطورات والأحداث خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية ، جدية هذا الحوار وأهميته بالنسبة لتطوير العلاقات المتعددة الجوانب بين الأقطار العربية والبلدان الأوروبية الغربية ، وتحققت ، في إطاره ، منجزات هامة على هذا الصعيد . ومثلاً كان بدء الحوار ، قبل خمسة عشر عاماً ، ضرورة موضوعية ، فإن تطويره اليوم والسير به إلى الأمام قد أصبحا ضرورة ملحة تقتضيها حاجات العصر وآفاق التطور في العلاقات العربية – الأوروبية . وهذه بدون شك إحدى مهمات هذا اللقاء الذي يجمعنا اليوم في هذا البلد الجميل المضياف .

يتناول هذا التقرير الموجز أبرز النشاطات التي قام بها الاتحاد البرلماني العربي خلال العام الذي انقضى منذ اجتماع الرباط للحوار البرلماني العربي – الأوروبي في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٨ . ويركز بصورة خاصة على الأنشطة ذات الصلة بالحوار البرلماني العربي – الأوروبي والتنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي في مجالات الشاطئ المشتركة .

أولاً : نشاط الاتحاد على الصعيد الداخلي

١ – مجلس الاتحاد التاسع عشر والمؤتمر البرلماني العربي الخامس :

عقد مجلس الاتحاد البرلماني العربي دورته التاسعة عشرة يوم ١٨/٦/١٩٨٩ ، ومؤتمره الخامس يومي ١٩ و ٢٠ / ٦ / ١٩٨٩ في أبو ظبي ، عاصمة دولة الإمارات

العربية المتحدة ، ويمكن القول أن انعقاد مجلس الاتحاد والمؤتمر هذا العام ، يشكلان محطة هامة في تاريخ الاتحاد ، منذ تأسيسه في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، سواء من حيث الظروف المتميزة التي عقدا فيها ، أم من حيث القضايا التي بحثها والتائج التي تمخض عنها .

ظروف انعقاد المجلس والمؤتمرون :

— جاء انعقاد الدورة التاسعة عشرة لمجلس الاتحاد والمؤتمر الخامس بعد شهر تقريباً من انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئ في الدار البيضاء أو آخر أيار (مايو) ١٩٨٩ . وانعكست النتائج الإيجابية التي تمخض عنها مؤتمر القمة والقرارات التي أصدرها حول مختلف القضايا على مقررات مجلس الاتحاد والمؤتمره .

— تزامن انعقاد المجلس ١٩ والمؤتمرون الخامس مع احتفال الاتحاد بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسه . وأعطت التقارير والمداخلات التي قدمت في المجلس والمؤتمرون تقييماً لمسيرة الاتحاد خلال عقد ونصف من الزمن . وأكدت تلك التقارير والمداخلات أن الاتحاد قدتمكن خلال تلك الفترة من القيام بدور هام في تعزيز التجربة الديمقراطية في البلاد العربية ، وتنسيق الجهد البرلماني العربي وتوحيد مواقف البرلمانيين العرب في المحافل الدولية ، وتعزيز التضامن العربي وتبادل الخبرات التشريعية ، بين البرلمانات العربية ، وإقامة حوار مشرم مع مختلف المجموعات البرلمانية في العالم .

٢ — النتائج التي تمخضت عن المجلس ١٩ والمؤتمرون الخامس :

أ — من الناحية التنظيمية :

— انتقلت رئاسة الاتحاد من الشعبة البرلمانية التونسية إلى الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة . وأصبح رئيس شعبتها ، سعادة هلال بن أحمد بن لوتاه ، رئيساً للاتحاد البرلماني العربي للدورة الحالية .

— ازدادت عضوية الاتحاد بعودة الشعبة المصرية إلى ممارسة دورها ونشاطها في الاتحاد وبانضمام مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية الليبية إلى عضوية الاتحاد ، وأصبح يضم الآن ست عشرة شعبة برلمانية عربية . ويسرنا أن يشارك في اجتماعنا هذا ممثلون عن الشعبتين المصرية والليبية .

— أجرى مجلس الاتحاد تعديلات في ميثاق الاتحاد ولائحته الداخلية وبعض أنظمته الأخرى بحيث تواكب التطورات التي جرت في الاتحاد من جهة ، وتنزيد من مرونة العمل في مؤساته من جهة أخرى .

ب — من الناحية السياسية :

عالج مؤتمر الاتحاد الخامس الوضع السياسي العربي بصورة عامة وأصدر قرارات هامة سوف تكون دليلاً عمل للبرلمانات العربية خلال المرحلة القادمة :

— أكد المؤتمر أهمية التضامن العربي وضرورة ترسيخه والعمل باستمرار من أجل حشد الطاقات العربية وتأييد مقررات قمة الدار البيضاء حول هذا الموضوع .

— أكد المؤتمر موافصلة دعم اتفاضاً الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة مادياً ومعنوياً ، وأيد إعلان قيام الدولة الفلسطينية ومبادرة السلام الفلسطينية المستندة إلى مشروع السلام العربي والشرعية الدولية . ودعا إلى تأييد الاتفاضاً وإعطائه الأولوية في ندوات الحوار البرلماني مع سائر المجموعات البرلمانية في العالم .

— عالج المؤتمر الوضع في لبنان وأكّد ضرورة انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوبه وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ، لا سيما القرار رقم ٤٢٥ ، ودعم استقلال لبنان وعروبه وسيادته على ترابه الوطني . كما أكد المؤتمر دعمه لمقررات قمة الدار البيضاء حول لبنان وتأييده لجهود اللجنة الثلاثية ، وتحقيق الإصلاحات التي ترسخ النظام الديمقراطي فيه ، وتأييده للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي .

— وتوقف المؤتمر عند الحرب العراقية — الإيرانية ، وأعلن عن ترحيبه بتوقف القتال وبدء المفاوضات بين العراق وإيران تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وحثّ المؤتمر المجتمع الدولي على موافصلة بذلك الجهود الدولية والإقليمية من أجل تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ كاملاً ووفق تسلسل فقراته العاملة . كما دعا المؤتمر إلى ممارسة الضغط على إيران من أجل تطبيق القرار المذكور وإجزاء تبادل شامل للأسرى من منطلق إنساني .

— وتناول المؤتمر موضوع المديونية في بلدان العالم الثالث ودعا المجتمع

الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وناجعة للتخفيف من عبء هذه الديون من خلال مجموعة من الإجراءات العملية . كما أوصى المؤتمر بالعمل على إلغاء جميع ديون الدول الفقيرة والمحضرة بالكوارث الطبيعية . ودعا المؤتمر أيضاً إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على العدل والتوازن ، وأعلن استئثاره بعض إجراءات البنك الدولي التي لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية لدول العالم الثالث .

ج – قضايا الحوار والعلاقات مع مختلف المنظمات البرلمانية :

– أكد المؤتمر ضرورة تعزيز العلاقات البرلمانية العربية – الأفريقية وعقد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي – الأفريقي في إحدى العواصم العربية خلال عام ١٩٩٠ وإرسال وفد برلماني عربي واسع التشكيل لزيارة عدد من البلدان الأفريقية ودعوة وفد برلماني أفريقي لزيارة عدد من البلدان العربية .

– تعزيز علاقات الحوار البرلماني العربي – الأوروبي من خلال تطوير العلاقات مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوروبي ، وهيكلة العلاقة مع البرلمان الأوروبي .

– مواصلة تعزيز العلاقات مع برمليانات أمريكا اللاتينية ، ووضع خطة لإقامة حوار مع برلماني أمريكا الشمالية وكندا والولايات المتحدة .

ثانياً : نشاط الاتحاد على الصعيد الدولي

١ – الاتحاد البرلماني الدولي :

شارك الاتحاد في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي الحادي والثانين (بودابست) والثاني والثانين (لندن) .

وأسهم الاتحاد في تنسيق أنشطة الوفود البرلمانية العربية المشاركة في هذه المؤتمرات ، وفي جميع الاتصالات التي أجريت مع مختلف الوفود حول القضايا التي عالجها المؤتمران . وبالتعاون مع البرلمانيين الأصدقاء ، من بينهم الأصدقاء الأوروبيون ، أدرج بند يتعلق بالمؤتمر الدولي حول السلام في الشرق الأوسط كبند

إضافي في جدول أعمال مؤتمر بودابست واتخذ المؤتمر قراراً هاماً حوله . كما قرر مجلس الاتحاد مواصلة البحث في كيفية تنفيذ توصيات مؤتمر صوفيا حول إرسال بعثة لتقسي المخاتف في الأراضي المحتلة وعقد اجتماع برلماني فلسطيني - إسرائيلي مشترك بحضور ممثلين عن اللجنة التنفيذية للاتحاد وعن البرلمانات الأخرى للبحث في كيفية التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط .

وجرى خلال المؤتمر تسيير مشترك بين البرلمانيين العرب والأوربيين ، لا سيما من أعضاء الرابطة . كما جرى تشاور دائم بين الأمينين العامين لكل من الاتحاد والرابطة حول القضايا المشتركة التي ناقشتها مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي .

٢ - الحوار البرلماني العربي - الأوروبي :

أ - وزع البيان الختامي الصادر عن اجتماع الرباط على كافة الحكومات والمنظمات العربية ونشر بالصحافة العربية وفي مجلة الاتحاد الدورية « البرلماني العربي » .

ب - تواصلت العلاقات بين الاتحاد والرابطة خلال العام الماضي . وجرت عدة لقاءات بين ممثلين عن الأمانتين العامتين في بروكسل وباريس . وشاركت الرابطة في مؤتمر الاتحاد الخامس في أبوظبي حيث مثلها السيد ميكيل أكيللي ، الرئيس المشارك للرابطة . كما حضر السيد كوتهاوس أمين عام الرابطة هذا المؤتمر ، بوصفه ممثلاً للجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية .

ج - أسمهم الاتحاد في المؤتمر التحضيري الذي جرى لإقامة حوار برلماني بين برلمانات الدول المتشارطة على المتوسط وكذلك في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر البرلماني المتوسطي الذي من المزمع عقده في أوائل العام الحالي .
ونحن نتطلع إلى مزيد من النشاط في المستقبل في إطار العلاقات البرلمانية مع دول أوروبا الغربية لما في ذلك من أهمية في تعزيز العلاقات التاريخية والروابط الوثيقة التي تجمع بين العالم العربي وأوروبا الغربية .

٣ – مؤتمرات المنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية :

شارك الاتحاد البرلماني العربي في المؤتمر السنوي لعام ١٩٨٩ للمنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية الذي عقد في أواخر آب (أغسطس) الماضي . وجرى تبادل آراء بين مثلي الاتحاد والرابطة في المؤتمر حول مختلف القضايا المطروحة أمام هذا المؤتمر . وسوف يعمل الاتحاد مستقبلاً على زيادة فاعلية نشاطه في هذه الهيئة وعلى إقامة مزيد من التنسيق مع المنظمات العربية المشاركة فيها .

خاتمة :

أخيراً لا بد من القول أن الاتجاهات العامة لتطور الأحداث في الشرق الأوسط وأوروبا يستدعي أكثر من أي وقت مضى مزيداً من التطوير لعلاقات الحوار البرلماني العربي – الأوروبي ، ومزيداً من التنسيق بين الحوار البرلماني العربي والرابطة للتعاون العربي – الأوروبي من خلال برامج عمل مشتركة تتصف باللموسنية وتستفيد من تجربة السنوات الخمس عشرة الماضية من عمر الحوار .

البيان ٢ - ٣ - من جدول الأعمال :

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول
- إسهام البرلمانيين في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق
الأوسط
- إزالة الأسلحة الكيميائية والنووية في الشرق الأوسط
وحضور المتوسط

١ - إسهام البرلمانيين في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق
الأوسط :

في مذكوريها إلى اجتماع الرباط للحوار البرلماني العربي - الأولي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ أشارت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي إلى أنه بالرغم من الأجواء الإيجابية التي أخذت تطبع العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة فإن الوضع في الشرق الأوسط ما يزال متوتراً وقابلًا للتغير ، ولم تتعكس عليه بعد تأثيرات الظواهر الإيجابية للانفراج الدولي التي تركت بصمات واضحة في العديد من مناطق التوتر في العالم . إن هذا الاستنتاج ما يزال يحتفظ بأهميته وصحته . ومن الواضح أن السبب في ذلك يعود إلى مواصلة إسرائيل لسياساتها القمعية ضد الشعب العربي الفلسطيني وضد سكان المناطق العربية المحتلة الأخرى في الجولان وجنوب لبنان . وكذلك إلى تعاملها مع انتفاضة الشعب الفلسطيني من موقع المحتل الذي يعمل جاهداً لإجهاض هذه الانتفاضة والاستمرار في الاحتلال وممارسة سياسة القمع والإرهاب والطرد ونسف المنازل وزج الآلاف من المواطنين في السجون والمعتقلات ؛ وأيضاً إلى رفضها العنيد الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، لا سيما حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

إن إسرائيل بسياساتها هذه تتجاهل التطورات الهامة التي أصبحت تفرض نفسها على مجريات الأحداث في الشرق الأوسط ، وبوجه خاص :

- استمرار الانفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتصاعدتها والإصرار على السير فيها حتى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لأزمة المنطقة ، في ضوء مقررات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية ، بالرغم من جسامه التضحيات وداحة الخسائر البشرية والمادية التي يقدمها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة .
- التأييد الدولي الواسع للدولة الفلسطينية (اعتراف أكثر من مئة دولة) ، وللمبادرات السلمية التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية بالاستناد إلى مشروع السلام العربي والشرعية الدولية .
- الحوار الفلسطيني — الأمريكي .
- التطور الهام في الموقف الأوروبي الذي عكسه بيان القمة الأوروبية الصادر عن اجتماع مدريد الأخير .

إن كل هذه التطورات ، المرتبطة باستمرار الانفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة ، قد أعادت قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث الدولية ، ووضعت المجتمع الدولي أمام مسؤولياته للمساهمة في حل هذه القضية ، خاصة بعد أن توفرت معطيات هذا الحل من خلال مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط يعقد برعاية الأمم المتحدة ، وتشارك فيه ، على قدم المساواة ، جميع الأطراف ذات الصلة بالتزام بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي . ومن الواضح أن فكرة عقد المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، تستند إلى حقيقة أن القضية الفلسطينية ، هي منذ نشوئها ، مشكلة ذات طابع دولي ، وأنها إحدى مسؤوليات الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 181/III بتاريخ 11/29 ١٩٤٧ . كما أن الهدف من عقد المؤتمر الدولي هو التوصل إلى تسوية سلمية شاملة لأزمة الشرق الأوسط في ضوء قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي . هذا بالإضافة إلى أن رعاية الأمم المتحدة لهذا المؤتمر سوف تضمن مشاركة متكافئة لجميع الأطراف ذات الصلة بالتزام من جهة والتوصيل إلى قرارات جماعية يمكن ضمان تطبيقها من الأطراف الدولية المشاركة فيه من جهة أخرى .

تطورات الموقف الأوروبي في ضوء مقررات قمة مدريد :

يمثل البيان الصادر عن مؤتمر قمة دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية الذي عقد في مدريد في أواخر حزيران (يونيو) ١٩٨٩ تطوراً هاماً في الموقف الأوروبي من مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية . فقد تضمن البيان عناصر إيجابية هامة أبرزها :

- تأكيد الجماعة الأوروبية ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي المقترن للتسوية في الشرق الأوسط .
 - استعداد دول الجماعة الأوروبية للمساهمة في تسوية لأزمة المنطقة تقوم على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحق إسرائيل في الأمن .
 - توجيهه دعوة ملحقة إلى إسرائيل من أجل وضع حد للتدابير القمعية في الأراضي المحتلة واحترام بنود معاهدة جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب .
 - بالرغم من ترحيبها باقتراح إسرائيل لإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة وضعت دول الجماعة الأوروبية ثلاثة شروط للقبول بهذا الاقتراح هي :
 - أن تدرج هذه الانتخابات في إطار عملية تسوية شاملة ودائمة للنزاع في المنطقة .
 - أن تجرى في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، مع ضمانة الحرية الكاملة .
 - أن لا تستبعد أية تسوية ، وأن تقوم المفاوضات النهائية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ المرتکرين على مبدأ مقايضة الأرض بالسلام .
- إن هذا الموقف الأوروبي — الذي لاق ترحيباً وارتيحاً في البلدان العربية وفي مختلف أوساط الرأي العام الدولي — يشكل تطوراً هاماً لبيان البندقية (١٩٨٥) وتجازواً واضحاً لبيان بروكسل (١٩٨٧) وبوون (١٩٨٨) . وهو ، فضلاً عن ذلك ، يعكس حقيقة أن أوروبا قد نجحت أخيراً في اتخاذ موقف متميزة نسبياً عن الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل ، رغم الضغوطات الأمريكية المستمرة ومحاولات إسرائيل في الشهور الأخيرة للحيلولة دون بلورة موقف أوربي موحد يتعاطى بصورة متوازنة مع أطراف الصراع في الشرق الأوسط .

وإذا أضفنا إلى هذا الموقف الأوروبي اعتراف اليونان — وهي إحدى دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية — بدولة فلسطين ، والقرارات الصادرة عن المؤتمر الثامن عشر للاشتراكية الدولية (استوكهولم ٢٠ - ١٩٨٩/٦/٢٢) التي تلعب فيها الأحزاب الأوروبية دوراً مؤثراً والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، ودعوة جميع أطراف الصراع إلى المساهمة في العمل من أجل عقد هذا المؤتمر ، وإدانة الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد سكان الأرضي العربية المحتلة .. — يمكن القول عندئذ أن هذا التطور الهام في الموقف الأوروبي يهيء فرصةً جدية لأن تلعب أوروبا دوراً أكثر فاعلية في المستقبل لجهة الضغط على إسرائيل للقبول بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، تحضره كافة الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .

إن البرلمانيين العرب ، الذين يسجلون ارتياحهم لبيان مدريد وترحيبهم به ، يعتقدون أن تعزيز ما ورد في البيان بخطوات وتدابير ملموسة من شأنه أن يشكل إسهاماً جدياً في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام وفي الإسراع بعقد المؤتمر الدولي الذي أصبح مطلباً عالمياً تؤيده الأكثريّة الساحقة من دول العالم ، ولا يعارضه إلا إسرائيل ومؤيديها داخل الإدارة الأمريكية .

إن البرلمانيين العرب والأوروبيين مطالبون بالعمل من أجل :

- ١ — دفع الحكومات الأوروبية للاعتراف بدولة فلسطين ، على غرار ما فعلت اليونان ، وتبادل التبديل الدبلوماسي معها .
- ٢ — مطالبة الحكومات الأوروبية والعربيّة بتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية العاجلة لتحسين ظروف معيشة المواطنين العرب الذين يتصدرون للاحتلال .
- ٣ — حث الأمم المتحدة على ضرورة إتخاذ الإجراءات الرامية إلى حماية المواطنين الفلسطينيين وأمنهم من خلال وضع الأرضي المحتلة من قبل إسرائيل تحت إشراف دولي بانتظار عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .
- ٤ — مطالبة الحكومات الأوروبية بمواصلة الضغط على إسرائيل للكف عن ممارساتها القمعية والانصياع للإرادة الدوليّة بقبول عقد المؤتمر الدولي للسلام ، من خلال مواصلة تمجيد الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية المعقودة بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل .

- ٥ — العمل على تحسين أوضاع المصدرين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بإيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التجارية التي يلاقها المزارعون الفلسطينيون ، خاصة ، في تصدير منتوجاتهم إلى الأسواق الأوربية .
- ٦ — تنسيق جهود البرلمانيين العرب والأوربيين في الاتحاد البرلماني الدولي من أجل عقد ندوة برلمانية دولية حول كيفية إسهام برلماني العالم في الإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

٢ — إزالة الأسلحة الكيميائية والتلوية من الشرق الأوسط وحوض المتوسط :

إن سباق التسلح وانتشار الأسلحة النووية الذي شهدته العالم ، بصورة خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يشكل خطراً كبيراً على الجنس البشري قاطبة . ولا يقل خطراً عن ذلك الانتشار الذي شهدته مؤخراً للأسلحة الكيميائية في العديد من مناطق العالم . وبقدر ما يكون الوضع السياسي مضطرباً في إحدى المناطق بقدر ما يشتد الخطر الناجم عن وجود الأسلحة الفتاكـة ، التلوية منها والكيميائية . وتعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق اضطراباً وقابلة للتفسـر . فانتشار الأسلحة الفتاكـة ، نووية كانت أم كيميائية . في هذه المنطقة وفي منطقة حوض المتوسط ذات الوضع الجغرافي المتميز ، يزيد من تفاقم الأوضاع في المنطقة ويصعب التوتر فيها . ولا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل تستخدم أيضاً مفاعـل ديمونة النووى لإنتاج أسلحة نووية ، وتحتلـك معـامل لإنتاج السلاح الكيميائـي ومخـزونـات كـبـيرـة من هـذـين السـلاحـين . وليس أدـلـ على ذـلـكـ من رـفـضـهاـ الانـضـمامـ إلىـ الـافـاقـيةـ الدـولـيـةـ التي تحـضرـ انتـشارـ السـلاحـ النـوـويـ ، وإـصـارـارـهاـ عـلـىـ عدمـ إـخـضـاعـ مـؤـسـسـاتـهاـ النـوـويةـ للـمـراـقبـةـ الدـولـيـةـ . وـفـضـلاـ عـنـ ذـلـكـ فـهيـ تـخـاوـلـ منـعـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ منـ تـطـوـيرـ صـنـاعـاتـهاـ المعـتمـدةـ عـلـىـ التـفـاعـلـاتـ النـوـويـةـ وـالـمـكـرـسـةـ لـلـأـغـرـاضـ السـلـمـيـةـ . وـاعـتـدـاؤـهاـ عـلـىـ مـفـاعـلـ

تموز النووي العراقي المكرس للأغراض السلمية ليس بعيداً عن الأذهان . ومن الواضح أن هذه السياسة الإسرائيلية تعتبر عاماً هاماً في تصعيد سباق التسلح في المنطقة وتتوارد الأجهـاءـ فيها . وـهـذـاـ يـصـبـعـ إـتـلـافـ كـافـةـ مـخـزـونـاتـ السـلاحـ النـوـيـ والـكـيـمـيـائـيـ وـالـقـاعـدـةـ الصـنـاعـيـةـ لـتـصـنـيعـهـماـ إـتـلـافـ تـامـاـ وـشـامـاـ ، وـتـحـريمـ إـعادـةـ إـتـاجـهمـاـ أمرـانـ ضـرـوريـانـ لـتـخلـيـصـ بلدـانـ هـاتـينـ المـنـطـقـيـنـ وـشـعـوـهـماـ مـنـ خـطـرـ الدـمـارـ الشـامـلـ ،

وهذه قضية ممكنة وقابلة للتحقيق .

إن عقد اتفاقية لحرم السلاح النووي والكيميائي سيغدو ، بلا شك ، تقدماً كبيراً في عملية نزع السلاح الشامل التي بدأت بمعاهدة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حول إزالة الصواريخ المتوسطة المدى .

وإن انعقاد مؤتمر باريس (كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩) حول الأسلحة الكيميائية بمشاركة ١٤٩ بلداً يعكس بوضوح الأمل الذي يراود شعوب العالم في إيجاد حلول لهذه القضية الخطيرة ، وقد أشار البيان الختامي الصادر عن المؤتمر بالإجماع إلى ضرورة « مضاعفة الجهود الفورية لعقد اتفاقية دولية لحرم السلاح الكيميائي في أقرب وقت » . ورحبت جميع دول العالم بالتقدم الذي تم تحقيقه في جنيف في إطار التحضير لهذه الاتفاقية التي أصبحت الآن في طورها الأخير من حيث الإعداد . وفي هذا المجال تلعب البرلمانات دوراً هاماً في المساعدة على تخلص العالم من خطر الأسلحة النووية والكيميائية ، من خلال :

— خلق رأي عام للضغط على الحكومات من أجل التعجيل بإنجاز اتفاقية تحريم السلاح الكيميائي والتوقع عليها والالتزام بأحكامها .

— المطالبة بإشراك البرلمانات في المباحثات والمفاوضات الجارية لإكمال هذه الاتفاقية وذلك لتهيئة الظروف في بلدانها من أجل التعجيل بسريان مفعول هذه الاتفاقية وإنخاذ الضمانات القانونية لتطبيقها .

— عقد ندوات ولقاءات تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة قضايا إزالة الأسلحة النووية والكيميائية في العالم بوجه عام ، وفي الشرق الأوسط وحوض المتوسط بوجه خاص .

— المساهمة في حل المشاكل السياسية في المنطقة والتي يسهم استمرارها في تصعيد حدة التوتر وتفاقم الأوضاع .

البند ٤ من جدول الأعمال :

التعاون الاقتصادي العربي الأوروبي

والاندماج الإقليمي

العلاقات الاقتصادية بين أوروبا والوطن العربي ليست حديثة العهد ، بل إن جذورها تنتد إلى الماضي البعيد بحكم الموقع الجغرافي للوطن العربي وما يتضمنه من ثروات مادية ومتزايا استراتيجية ، وكذلك بحكم الروابط التاريخية والثقافية والحضارية التي تجمع بين المنطقتين . وأوروبا اليوم تستورد الكثير من إنتاج الوطن العربي من المواد الأولية والنفط وخاصة . كما أن الوطن العربي يستورد جزءاً كبيراً من احتياجاته من السلع الاستهلاكية والمواد الوسيطة والتجهيزات الآلية من أوروبا .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار حاجة أوروبا حالياً إلى الثروات العربية المالية والنفطية وحاجة الوطن العربي إلى التكنولوجيا والوسائل العلمية المتاحة لأوروبا ، لأدركنا أن العلاقات العربية الأوروبية الحالية بحاجة إلى الدعم والتطوير الدائمين ، ولو عدنا بالتحليل لأحداث المنطقتين العربية والأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى تأزم الأوضاع العالمية الناجم عن حرب السادس من تشرين ١٩٧٣ ، وما أدت إليه من ارتفاع أسعار النفط لأدركنا أن التحول الكبير فيجرى العلاقات الدولية وما يتعلق منها بالوطن العربي من جهة ، وأوروبا من جهة أخرى يستدعي ضرورة التعاون الوثيق بين المنطقتين . وما الحوار البرلماني العربي – الأوروبي ، بشقيه الرسمي (الحكومي) والبرلماني ، إلا تعبيراً عن الإيمان بوجود مصالح عربية – أوروبية مشتركة يمكن تعميقها وتعزيزها عن طريقه ، بما يعود بالمنافع الاقتصادية على كلا الطرفين .

وفي اعتقادنا أن المزايا الممكن تحقيقها عن طريق التعاون العربي الأوروبي كبيرة نستعرض أهمها فيما يلي :

أولاً : بالنسبة لما يمكن أن تجنيه أوروبا من فوائد :

– تأمين احتياجاتها من النفط بشكل منتظم و دائم عن طريق الاتصالات المباشرة

- التي قد ينجم عنها عقود طويلة المدى بأسعار يتفق عليها وعلى نسب تزايدتها .
- تأمين قسم هام من احتياجات أوربا من المواد الأولية الأخرى التي يعتبر الوطن العربي غنياً بإنتاجها كالغوسفات والقطن مثلاً .
- تحقيق استفادتها من الأرصدة النقدية ، إما عن طريق توظيفها في أسواقها النقدية والمالية بشكل وداعي أو سندات قصيرة أو طويلة الأجل مع ضمان قيمة العملة الموظفة فيها هذه الأرصدة من أجل تحقيق الاستقرار في التوظيفات ، أو عن طريق فتح المجال أمامها في مختلف أنواع الاستثمار المباشر أو المشاركة أو المساهمة . يضاف إلى ذلك الفوائد التي يمكن أن تنجم عن مشاركة الرأس المال العربي للرأسمال الأوروبي في القيام بمشاريع ضمن أوربا أو خارجها .
- تدعيم المؤسسات المصرفية العربية الأوروبية المشتركة ، وتوسيع مجالات نشاطاتها وتنوعها بشكل يستقطب مزيداً من الأرصدة النقدية العربية .
- وتجدر الإشارة أيضاً إلى المزايا والفوائد التي يمكن أن تجنيها أوربا من التوسيع الكبير المتوقع في السوق العربية نتيجة لضرورات تنمية الوطن العربي وما ينجم عن ذلك من زيادة كبيرة في الطلب على الإنتاج الأوروبي في حقل التجهيزات الآلية أو السلع الاستهلاكية .

ثانياً : بالنسبة لما يمكن أن يجنيه الوطن العربي من فوائد :

إن التنمية هي من أهم عوامل تطور الوطن العربي ، وهي لن تعود إلا بالمزيد من الخبر على كل من العرب والأوربيين كاستمرار في هذا العرض الموجز . وعلينا لذلك وبالتالي ، أن نسعى معاونين لتحقيق التسارع في تنمية الوطن العربي في المجالات الرئيسية التالية :

١ — الصناعة :

- في هذا المجال يمكن أن نشير إلى :
- أ — الصناعات التي توفر المواد الأولية الازمة لها لدى الدول العربية ومنها :
 - الصناعات البتروكيميائية وهي تتطلب استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة .
 - صناعة تكرير النفط : ومن الطبيعي أن تكرر الدول العربية جزءاً هاماً من النفط المستخرج من أراضيها . وهذه المصلحة العربية تلتقي مع مقتضيات حماية البيئة

في أوروبا . إذ أن المجال الأوروبي بدأ يضيق في وجه الصناعات التي تسبب تلوثاً كبيراً في البيئة .

ب — الصناعات الفوسفاتية الأساسية لتطوير الزراعة :

الصناعات التي تتطلب استهلاكاً كثيفاً للطاقة ومنها :

- بعض الصناعات التعدينية كتعدين الألمنيوم مثلاً بالكهرباء المولدة من الغاز الطبيعي المتوفّر بكثرة في الوطن العربي .
- بعض الصناعات الكيميائية كصناعة الحموض والأمونياك .

ج — الصناعات المرتبطة بالثروات الأساسية للوطن العربي ومنها :

- صناعة تسليم الغاز الطبيعي .
- صناعة وصيانة ناقلات النفط .
- صناعة أنابيب البترول .
- صناعة الشاحنات الضخمة وأدوات الحفر والتنقيب المختلفة .

د — الصناعات التي تستدعي مشاركة الطرفين :

ثمة صناعات متطرفة وحديثة جداً لا يمكن للعرب أن يتوجاهلوها إذا أرادوا اللحاق بركب الصناعات العصرية . ويتمثل الأوروبيون في حقل هذه الصناعات بخبرات عظيمة وقيمة لكنهم يلاقون في تطويرها بعض الصعوبات الناجمة عن الأسباب التالية :

- أ — ضخامة حجم التوظيفات التي تتطلّبها هذه الصناعات .
- ب — ضيق حجم السوق الأوروبية بالنسبة لتسويق منتجات هذه الصناعات .
- ج — المنافسة الأمريكية واليابانية العنيفة .

وفي هذا المجال لا يدفع العرب إلى تفضيل التكنولوجيا الأوروبية على منافساتها إلا إذا شاركوا في هذه التكنولوجيا والصناعات مقدمين جزءاً من الرساميل اللازمة ومكتسبين المشاركة والخبرة وأبرز هذه الصناعات .

- هـ — الصناعات الإلكترونية .
- و — صناعة الطيران .

٢ — الزراعة :

يتمتع الوطن العربي بمساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ويواجه في نفس الوقت صعوبات في ميدان الري والأسمدة ومكنته الزراعية .

وأوروبا قادرة على مساعدة الوطن العربي في هذا المجال وليس لها أن تخشى منافسة الزراعة العربية لأنها على رغم ذيوع مشاكل فائض إنتاج الزراعي والحيواني الأوروبي فإن بنية الزراعة الأوروبية تعاني من نقص متعدد الأوجه :

فعدا عن أن المناخ الأوروبي لا يلائم كل المزروعات ونخص بالذكر منها القطن وكثيراً من الخضار والفواكه فإنه من المعروف أن أوروبا تعاني نقصاً في القمح القاسي والحبوب الثانية والأعلاف الحيوانية والنباتات البروتينية والزيتية .

ولذا أحذنا بعين الاعتبار تقارير منظمة التغذية الدولية التي تشير إلى أن العالم يسير نحو نقص خطير في المواد الغذائية والزراعة أدركنا أهمية الاستفادة من الموارد الواسعة للوطن العربي .

٣ — التكنولوجيا وتدريب الفنانين :

إن وتيرة التنمية العربية وبالتالي سرعة استيعاب الوطن العربي للتجهيزات والمعدات الأوروبية يتوقف على درجة تمثيل الاقتصاد العربي للتكنولوجيا الحديثة . وهذا يقتضي تعاوناً وثيقاً في ميدان التعليم الجامعي والتأهيل المهني والفنى وإعادة التأهيل وتدريب الفنانين والإداريين — والنقطة الأخيرة جديرة بالانتباه لأن قدرة الوطن العربي على الإدارة الحديثة للمشاريع وبالتالي على استيعاب النظم الألكترونية والحواسيب ودمجها عضويأً في اقتصاده ستكون متناسبة مع مقدرة الإداريين العرب على التمكن من فن الإدارة الحديثة والتنظيم العلمي للعمل .

٤ — السياحة :

لم يعد هدف الإنسان في المجتمعات المتقدمة الحصول على الأكثر بل هو الحصول على الأحسن وأخذ السباق نحو الكيف يحمل محل التهافت على الكم .

والوطن العربي غني بالكيف كما هو غني بالكم فهو وافر الهواء الطلق والشمس الساطعة وها السماتان النادرتان المرغوبتان في أوروبا بالإضافة إلى ما تزخر به الأرض العربية من الكنوز الأثرية التي تروي أروع قصص الحضارة الإنسانية .

وإن تنمية السياحة على مجال واسع تتطلب جهوداً جبارة من الطرفين في حقل المواصلات والخطوط الجوية وبناء المطارات والفنادق ... إلخ .

ونتجد الإشارة هنا إلى خطر التلوث الناجم عن التطور الكثيف لأوربا والوطن العربي ولا سيما تلوث البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل بحيرة كبيرة بين دول المجموعتين . لذلك يجب قيام تعاون وثيق في ميدان البيئة ومكافحة التلوث للبقاء على البحر الأبيض المتوسط بحيرة خالية من جميع مظاهر التلوث .

ثالثاً : التنمية والإندماج الإقليمي :

من الاتجاهات البارزة في التطور الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة الميل إلى إنشاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية . ونشهد مثالاً لذلك في توجه أوربا نحو إزالة الحواجز الاقتصادية بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية خلال السنوات القليلة القادمة . كما يشهد العالم العربي توجهاً مشابهاً من خلال إقامة التجمعات الاقتصادية التي من بين أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المنتسبة إلى هذه التجمعات : مجلس التعاون الخليجي ، مجلس التعاون العربي والاتحاد المغرب العربي . إن إقامة هذه التجمعات من شأنه أن يسهل التعاون الاقتصادي بين أوربا والعالم العربي . ذلك أن كثيراً من المشاريع التي لا يمكن أن تعتبر ذات جدوى اقتصادية في كل بلد على حدة يمكن أن تصبح قابلة للتنفيذ ومفيدة اقتصادياً إذا ما أخذت على مستوى عدة دول . فعلى سبيل المثال ، إن إنشاء شبكات من الخطوط الحديدية تصل أوروبا ب مختلف البلدان العربية وتسهل اتصالاتها بآسيا وأفريقيا من شأنه أن يحقق نتائج اقتصادية هامة وضخمة (تطوير التجارة الداخلية ، تسهيل الترانزيت ، تسهيل السياحة والمواصلات) ... إلخ .

ولعل الميزة الأساسية الأولى مثل هذه المشاريع وما يشابهها هي أنها قابلة للتنفيذ في مدد متوسطة ٤ - ٦ سنوات ، وتنطوي على توازن جيد في استخدام العناصر الازمة للتنفيذ عند كلا الطرفين العربي والأوروبي .

إن ما سبق ذكره أعلاه يحدد بصورة عامة الاتجاهات الممكنة لتعاون طويل المدى بين أوربا والعالم العربي يقوم على أساس متوازن لتحقيق المصالح المشتركة لكلا الطرفين ، ومن شأنه أن يدعم مركزهما الاقتصادي والسياسي في العالم

أخيراً لا بد من التأكيد على أن تدعيم المركز الاقتصادي والسياسي لكل من أوربا والوطن العربي ، الذي يمكن أن ينجم عن تطوير علاقتهما ينبغي ، أن يوجه لخدمة الجهد المبذولة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وإيجاد تسوية شاملة وعادلة لأزمة المنطقة .

الدكتورات المقدمة من الأطانة العالمية
للرابطة البرلمانية للتعاون
العربي - الأوروبي
حول بنود جدول الأكمال

النقطة الأولى :

**أنشطة الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي
منذ اجتماع الحوار البرلماني العربي – الأوروبي بالرباط
في أكتوبر ١٩٨٨**

المقدمة :

لا يهدف هذا التقرير بأن يكون شاملًا ، فقد حذفنا منه قصداً ، أنشطة الفروع الوطنية التي لا تمس مجلـمـ الرابطة . تركـت نشـاطـاتها طبعـا خـلالـ العـامـينـ ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، حول الـاتـفـاقـاـتـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ وـضـرـورـةـ الـبـحـثـ ،ـ أـكـثـرـ مـاـ مـضـىـ ،ـ عـنـ حلـ سـلـمـيـ وـدـائـمـ لـلـمـشـكـلـةـ .

مؤسسات المجموعة الأوربية :

مجلس الوزراء :

بدأنا على إجراء اتصالات منتـظـمةـ ،ـ كـاـهـ الـحـالـ فـيـ الـأـعـوـامـ الـماـضـيـةـ ،ـ معـ وزـراءـ خـارـجـيـةـ الـدـوـلـ الـاـثـنـيـ عـشـرـةـ ،ـ عـنـ طـرـيقـ الـمـرـاسـلـةـ وـالـلـقـاءـاتـ الـشـخـصـيـةـ .ـ وـهـكـذـاـ فقدـ التـقـىـ وـفـدـانـ عـنـ الجـمـعـيـةـ بـالـسـيـدـ بـابـولـيـاسـ ،ـ وزـيـرـ خـارـجـيـةـ الـيـونـانـ ،ـ ثـمـ السـيـدـ أـرـدوـنيـزـ ،ـ وزـيـرـ خـارـجـيـةـ إـسـپـانـيـاـ بـصـفـتـهـ رـئـيـسـاـ مجلـسـ وزـرـاءـ خـارـجـيـةـ المـجـمـوعـةـ الـأـورـبـيـةـ .ـ وـتـمـكـنـتـ الرـابـطـةـ ،ـ مـنـ خـالـلـ هـذـهـ الـلـقـاءـاتـ مـنـ عـرـضـ مـوقـفـهاـ تـجـاهـ القـضـائـاـ الـكـبـرـىـ الـتـيـ تـهـمـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ وـأـورـبـاـ ،ـ وـبـصـفـةـ خـاصـةـ ،ـ إـزـاءـ النـزـاعـ الـعـرـبـيـ إـسـرـائـيلـ بـعـدـ قـرـاراتـ المـجـلـسـ الـوـطـنـيـ الـفـلـسـطـيـنـيـ بـالـجـزاـئـرـ فـيـ نـوـفـمـبرـ ١٩٨٨ـ ،ـ وـالـوـضـعـ فـيـ لـبـانـ وـالـسـيـاسـةـ الـمـتوـسـطـيـةـ لـلـمـجـمـوعـةـ الـأـورـبـيـةـ .

البرلمان الأوروبي :

واصل فرع رابطتنا بالبرلمان الأوروبي اجتماعات العمل مع السفراء العرب

المعتمدين لدى الجموعة والتي تثار فيها كافة المسائل ذات المصلحة المشتركة .

وفي إطار البرلمان الأوروبي ، أدى وضع الأراضي المحتلة والنتائج السياسية التي ترتب عن الإنفاضة إلى صدور العديد من القرارات . كذلك فإن التقرير والشهادات التي قدمها وFDA الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي بعد زيارتهما للأراضي المحتلة (من ٢٥ فبراير إلى ٣ مارس ومن ١٥ إلى ٢٢ أبريل ١٩٨٩) ، قد أدت إلى انعكاسات هامة لا في البرلمانات الوطنية للنواب – الزائرين – فحسب ، وإنما أيضاً في البرلمانات الأخرى ، خاصة في النمسا وإيرلندا وأيسلندا وبريطانيا وفي البرلمان الأوروبي الذي أصدر في ٢٥ مايو ١٩٨٩ ، استناداً إلى تقرير الرابطة ، القرار الآتي :

قرار حول حظر التعليم في الضفة الغربية من قبل إسرائيل

البرلمان الأوروبي :

- أ — مذكراً بقراراته السابقة حول هذه المسألة
- ب — مذكراً بنتائج زيارات البرلمانيين الأوروبيين والنواب في البرلمانات الوطنية ، مؤخراً ، إلى الأراضي المحتلة .
- ج — مذكراً بأن الدول الأعضاء وقعت معاهدة جنيف حول حماية السكان المدنيين ، ومن هذا المنطلق فهي ملزمة بفرض احترامها من قبل الدول الأخرى .

١ — يدين الحظر التام منذ سبعة عشر شهراً ، من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية ، لكافة أشكال تعليم الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية ، من رياض الأطفال حتى الجامعة ، في القطاع الخاص وعن طريق المراسلة .

٢ — يشير إلى خطر الأمية الذي يهدد ، تبعاً لذلك ، ١٣٠٠٠ طفلًا فلسطينياً من ٦ إلى ١٠ أعوام وعواقبها على نموهم .

٣ — يذكر بأن الجموعة تساهم بنسبة ١٧٪ من نفقات « الأنروا » ويدين كل تعطيل لعملها من قبل سلطات الاحتلال وخاصة منها كافة الإجراءات البديلة التي اتخذتها « الأنروا » لضمان تعليم تلاميذ الضفة الغربية .

٤ — يطلب من وزراء خارجية الدول الأعضاء التدخل لدى الحكومة الإسرائيلية

- لعملها على احترام معاهدة جنيف وإعادة فتح المؤسسات التعليمية فوراً .
- ٥ — يطلب من المفوضية الريادة في إعانتها للأنروا ومساعدتها على تمويل مشاريع تعليمية بديلة ، مثلاً عن طريق التلفزيون والراديو ، والتدخل بحزم لدى حكومة إسرائيل حتى لا تتخذ إجراءات من شأنها أن تعرقل نشاطات الأنروا .
- ٦ — يكلف رئيسه بإبلاغ هذا القرار إلى المجلس والمفوضية ووزراء الخارجية المجتمعين في إطار التعاون السياسي الأوروبي وإلى الدول الأعضاء وحكومة إسرائيل وإلى منظمة التحرير الفلسطينية .
- وبعد هذا القرار والتحركات الأوروبية التي تمت في مختلف البلدان ، أصدر وزراء خارجية الدول الائتني عشر البيان التالي في إطار التعاون السياسي الأوروبي بمدريد في ٣١ مايو ١٩٨٩ :

**بيان الدول الائتني عشر حول
إغلاق مدارس الأنروا في الضفة الغربية**

(مدريد ٣١ مايو ١٩٨٩)

« تعبّر الدول الائتني عشر عن قلقها إزاء حفاظ السلطات الإسرائيليّة على قرارها ببقاء المدارس مغلقة في الضفة الغربية ، بما فيها مدارس الأنروا . وتعتبر الدول الائتني عشر بأنّ هذا الإجراء المنافي للحق الأساسي في التربية يهدّد مستقبل جيل من الشباب الفلسطيني بأكمله ويُساهم في زيادة التوتر في الأرضي المحتلة ، وهكذا فهو يحمل دون إقامة الثقة التي تكتسي ، في نظر الدول الائتني عشر ، أهميّة خاصة في تقدّم مسيرة السلام . »

ونتيجة لذلك ، فإنّها تجدد طلبها من الحكومة الإسرائيليّة بإعادة النظر في سياستها بشكل عاجل » .

زيارات البرلمانيين الأوروبيين للبلدان العربية :
في بداية نوفمبر ١٩٨٨ ، زار وفد الرابطة قطر والعربية السعودية والكويت

والتقى في العاصمة الثلاث بوزراء الشؤون الخارجية لهذه البلدان . كما استقبل الوفد في مقر مجلس التعاون الخليجي بالرياض ، من قبل الأمين العام ، السيد عبد الله بشاره . وتم أثناء المباحثات تبادل وجهات النظر حول الوضع في المنطقة وأفاق السلام بين إيران والعراق ، وكذلك ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام بالشرق الأوسط بشكل عاجل والوضع في لبنان . وحظيت مسألة العلاقات بين الجماعة الأوربية ومجلس التعاون الخليجي باهتمام خاص .

وفي فبراير ثم أبريل ١٩٨٩ ، زار وفدان من الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي بالتوازي الأردن وإسرائيل والأراضي المحتلة . وعبر أعضاء الوفدين في نهاية زيارتهم عن شديد قلقهم إزاء منع كافة أشكال التعليم بالضفة الغربية والذي يحرم ٣١٨٠٠ طفلاً وشاباً من الحق الأساسي في التعلم . ولا وجود لأي دليل أمني لبرير هذا الحظر الذي لا يستهدف التعليم فحسب وإنما أيضاً كافة أشكال التربية بالمنزل .

وبناءً على ذلك ، طلب البرلمانيون من حكوماتهم الخاصة ، طبقاً للمادة الأولى من معاهدة جنيف الرابعة — وقد وقعتها — إسرائيل ، التدخل بأكبر قدر من الحزم لدى حكومة إسرائيل من أجل أن ترفع فوراً هذه الإجراءات المتأذية لحقوق الإنسان ، وخاصة ، حقوق الطفل ، والتفكير ، في حال إبقاء إسرائيل عليها (الإجراءات) ، تجريد الاتفاقيات الثقافية الثانية معها . (انظر قرار البرلمان الأوروبي) .

وفي جوان ١٩٨٩ ، زار أحد رؤساء الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي وأمينها العام ، أبو ظبي حيث حضروا المؤتمر الخامس للاتحاد البرلماني العربي . وانتقلوا بهذه المناسبة إلى الرياض فالتقوا مع المسؤولين في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي .

كما زار برلمانيون من مختلف الفروع الوطنية للجمعية لليبيا وسوريا والعراق ، في الأشهر الماضية .

زيارات الوفود العربية لأوربا :

توقف السيد عبد الله بشاره ، الأمين العام ، ببروكسل للالتقاء فيها بأعضاء مفوضية الجماعة الأوربية حيث استضافته الجمعية للغداء وقد شارك فيه أيضاً العديد

من أعضاء البرلمان الأوروبي ونواب بلجيكيون . وأعرب خلاله السيد بشاره عن ارتياحه لمشاركة أوربا في قوات كسر الألغام في الخليج والتي ساهمت ، بشكل واسع حسب رأيه ، في تطوير خطر الزراع ، وأن كافة بلدان المنطقة تقدر ذلك ، (ومن بين المشاركين في الغداء السيد دي دونيا ، وزير الدفاع البلجيكي سابقاً والذي قرر آنذاك إرسال الأسطول البلجيكي للمنطقة للمساعدة في تنظيف مياه الخليج) .

واستقبل السيد بشاره في البرلمان الأوروبي يوم ١٦ يناير من قبل صديقنا روي أمارال بصفته نائب رئيس البرلمان .

شاركت وفود الاتحاد البرلماني العربي خلال شهرى أبريل ويوليو الماضيين في مختلف الأشغال التحضيرية وتكونين لجنة للتعاون المتوسطي الشامل ، تستجيب للأمانى التي عبر عنها الاجتماع الأخير للحوار بالرباط .

التعاون مع الأمم المتحدة :

إلى جانب الزيارات لمجموعة الشرق الأوسط والتي تنظم بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) ، فإن الرابطة تواصل نشاطاتها في نطاق لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية ، والتي تساندها الأمم المتحدة ويشارك في أعمالها الاتحاد البرلماني العربي بانتظام .

كما تساهم الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي بنشاط في لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، وقد عرضت تقريراً هاماً في بداية ١٩٨٩ ، حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتها إسرائيل منذ ١٩٦٧ .

الاتحاد البرلماني الدولي :

تمثل مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي إطاراً دائماً للتعاون الوثيق بين الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي والاتحاد البرلماني العربي . وقد شارك الأمين العام للجمعية في اجتماعات بودابست ولندن .

كما يساعد التعاون مع السيد عبد الرحمن بوراوي ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، على تنظيم العديد من الاجتماعات بين الأعضاء في الرابطة والاتحاد مما أدى إلى تقريب المواقف السياسية حول المسائل ذات المصلحة المشتركة .

النقطة الثانية :

مذكرة حول المساهمة البرلمانية في دعم المؤتمر الدولي للسلام بالشرق الأوسط

١ – البرلمان الأوروبي :

تبني البرلمان الأوروبي ، رسمياً ، في مايو ١٩٨٣ ، فكرة المؤتمر الدولي كطريق واحدة للتوصل إلى إحلال السلام بالشرق الأوسط ودعا الدول الألثنتي عشر الأعضاء في المجموعة الأوروبية للمشاركة فيه . ودأب ، منذ ذلك الحين ، في دعمه لهذا المبدأ ، دون أن يفرط في أية مناسبة للمساهمة ، في حدود إمكاناته ، في البحث عن مزيد أكبر من العدالة في هذه المنطقة . وللتذكير هنا فقد رفض طيلة العشرة أشهر الأولى من العام الماضي (١٩٨٨) المصادقة على البروتوكولات المالية والتجارية الثلاثة الأوروبية الإسرائلية إلى حين رفع العراقيل أمام المتجمين الفلسطينيين والسماح لهم بتصدير منتوجاتهم مباشرة نحو السوق الأوروبية .

كما استقبلت معظم الجموعات السياسية بالبرلمان الأوروبي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات في أكتوبر ١٩٨٨ ، ومكنته من مخاطبة الغرب من على منبر البرلمان في ستراسبورغ والذي طالب (البرلمان) رسمياً في ديسمبر الماضي بتنظيم « لقاء بين السيد ياسر عرفات (ووزراء خارجية) الدول الألثنتي عشر من أجل أن يتم بصفة مباشرة ، بحث الإمكانيات العملية الجديدة لإقامة حوار سلام بما فيها المبادرات التي من شأنها أن تعزز دور منظمة التحرير في الإعداد للمؤتمر الدولي للسلام » .

وقد تم اللقاء المنعقد بعد أسبوع في مدريد .

٢ – الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا :

قامت « مجموعة الاتصال حول الوضع بالشرق الأوسط » التي تم تكوينها في

إطار اللجنة السياسية بالجمعية البرلمانية مجلس أوروبا ، بزيارة الأقطار الأربع في المنطقة بين ٨ و ١٦ يناير ١٩٨٩ طبقاً لقرار الجمعية رقم ٩٠٢ المؤرخ في ١١ يوليو ١٩٨٨ ، والتقت بالرئيس عرفات وكذلك رئيس المجلس الوطني الفلسطيني .

وطالب التقرير الذي تبنته الجمعية البرلمانية ، عقب هذه الزيارة ، بالمساندة النشطة للدعوة بعقد المؤتمر الدولي . وهذا السبب بادرت اللجنة السياسية ، فيما بعد ، بعقد اجتماع مغلق في ستراسبرغ يومي ٢٢ و ٢٣ يونيو الماضي دعت له برلمانيين من أهم البلدان المعنية بهذا المؤتمر : المجلس الوطني الفلسطيني ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، سوريا ، المغرب (بصفته البلد الذي استضاف القمة العربية بالرباط) ، الصين ، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي ومن البرلمان الأوروبي . وتجدر الملاحظة إلى أن النواب الإسرائيليين لم يشاركوا في الاجتماع إلا لتفادي مراجعة النظر في صفتهم كمراقب في الجمعية البرلمانية مجلس أوروبا (التي تضم ٢٣ بلداً) وللقول بأن إسرائيل تعارض مثل هذا المؤتمر .

٣ – الاتحاد البرلماني الدولي :

قدمت « لجنة الاتحاد البرلماني لدعم الحملة من أجل الدعوة لعقد المؤتمر الدولي للسلام بالشرق الأوسط » والتي تكونت في إطار الاتحاد بتوصية من مؤتمره السابع والسبعين بينكوك في أكتوبر ١٩٨٧ ، وتم تمديد مهامها منذ ذلك الحين ، قدمت تقريرها حيث تبناه مجلس الاتحاد في اجتماعه الأخير في مارس ١٩٨٩ ببودابست (المجر) ، و « يدعو 'التقرير' بإلحاح كافة الجماعات الوطنية لبذل كل ما في وسعها داخل برلماناتها وحكوماتها الخاصة لمساندة الدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر » .

وبفضل التعاون الوثيق بين منظمتنا ، أصدر الاتحاد البرلماني في مؤتمره الحادي والثانيين قراراً صوت له ٩٠٣ نائباً وضد ٤٦ بينما امتنع عن التصويت ٥٣ ، « يطالب منظمة الأمم المتحدة النظر في إمكانية وضع الأراضي التي تحتلها إسرائيل تحت رقابة دولية لضمان حماية وأمن السكان من أجل أن يتم الكف عن كافة أعمال العنف وتفادى عمليات جديدة غير مجده في إراقة الدماء ، في انتظار الحل النهائي وإقامة السلام الشامل في المنطقة » .

ودعا مؤتمر الاتحاد البرلماني أيضاً الرئيس عرفات حيث صوت لهذه الدعوة ٩٣٣ نائباً (بين فيهم نصف أعضاء وفد الولايات المتحدة) و ٧٨ ضدها وامتنع عن التصويت ٩٣ ، وهو ما تم فعلاً في نهاية الاجتماع .

النقطة الثالثة :

مذكرة حول حظر الأسلحة الكيميائية والتلوية في البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط

أثارت قضية فانونو وكذلك الحرب العراقية الإيرانية خوف الرأي العام الدولي وبشكل خاص الرأي العام الأوروبي من احتمال توسيع النزاع في الشرق الأوسط . لكن الغريب هو أن خطر الأسلحة الكيميائية لفت انتباه أكثر من الخطر النووي وذلك دون شك لسبب معاناة أوروبا من هذه الأسلحة التي استعملت فعلاً في الحرب العالمية الأولى ، وهو ما أدى لعقد مؤتمر باريس حول الأسلحة الكيميائية في يناير الماضي .

لكن يرتبط ظهور هذين السلاحين ببعضهما البعض في الساحة الأوروبية ، وأصبح السلاح الكيميائي يوصف صحيفياً « بالسلاح النووي للفقراء » مما هي مميزات الوضع في هذه المنطقة ؟

توجد من جهة أولى دولة توسيعية تمتاز بتفوقها في السلاح الجوي على كافة جيرانها وتملك السلاح النووي منذ عشرات السنين ، وتوجد من جهة ثانية ، مجموعة من البلدان النامية تنفق مبالغ هامة جداً للتسليح دون أن تتوصل إلى التحكم في السلاح الجوي أو صنع السلاح النووي . فمن البديهي البحث أمام الخطر النووي عن أسلحة بديلة ، وأصبحت اليوم متوفرة وهي الأسلحة الكيميائية والصواريخ متوسطة المدى .

أزعج ظهور هذه الأسلحة الجديدة – في منطقة الشرق الأوسط على الأقل – البلدان الغربية ، فبادرت ب采تخاذ مجموعة من الإجراءات : حظر تصدير بعض المواد الأساسية لصنع غازات القتال والتي تم حصرها في ١٩٨٧ ، نحو بعض البلدان بمبادرة من الولايات المتحدة و « نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ » التي تشارك فيه أيضاً ألمانيا الفدرالية ، كندا ، فرنسا ، اليابان وبريطانيا .

والملاحظ أن مثل هذه الإجراءات لم تتخذ إزاء إسرائيل لمنعها من صنع السلاح النووي في حين إنها تزودت بصفة قانونية (عن طريق فرنسا والنرويج) وغير قانونية بالمواد والعتاد والتكنولوجيا الضرورية ، منذ السبعينات ، لصنعها ، رافضة توقيع المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وحظر أية مراقبة لمنشآتها من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية .

والملاحظ أيضاً أن الوسائل منعدمة تماماً لمنع الدول التي ترغب في التزود بأسلحة للرد على هذا السلاح الفتاك (النووي) ، من توفيرها . فالمواد الأساسية لصنع الأسلحة الكيميائية متوفرة في صنع المبيدات العادمة . ومن جهة ثانية ، فإن بلدان مثل الصين والأرجنتين والبرازيل تملك اليوم تكنولوجيا الصواريخ وتحاول منافسة كبار تجار الأسلحة التقليديين .

إلا أن السباق نحو التسلح حين يكون عمل بلدان لا تتبع مثل هذه الأسلحة وتنفق نسبة هامة من إنتاجها القومي الخام للتزود بها ، فإنها لا تمارس هذا السباق عن طيب خاطر . وأفضل وسيلة لوضع حد له هو منع أي ازلاق للمنطقة قد يهدد عن طريق تحالفات السلام العالمي وذلك دون شك بحل النزاع الذي تسبب في سباق التسلح ، بصفة تكون عادلة ودائمة . ومن هذا المنظور ، فإن البلدان العربية ، والفلسطينيين بشكل خاص ، قد فتحوا الطريق بتقديم غصن زيتون لإسرائيل .

وربما سيتمكن المجتمع الحالي من .

أ — التعبير عن الأمل في أن تتطابق إسرائيل ، مثل البلدان الأخرى في المنطقة ، مع ضوابط (قواعد) الوكالة الدولية للطاقة النووية ، وأن توقع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

ب — التوصية بأن تلتزم الدول العربية ، في هذه الحال ، مع إسرائيل ، بعدم صنع وخزن واستعمال الأسلحة الكيميائية .

ج — دعوة المشاركين الأوروبيين التدخل لدى حكوماتهم من أجل استغلال علاقتها الطيبة مع مختلف الجهات لمساعدة مثل هذه المسيرة .

النقطة الرابعة :

الإتحادات الإقليمية العربية

المقدمة :

لقيت إقامة كل من مجلس التعاون العربي (بين العراق ومصر والبن الشمالي والأردن) واتحاد المغرب العربي (بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريطانيا) ، اللذان تما في شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ لاقت ترحيب الرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي العربي في رسالة بعث بها إلى جميع الدول المعنية .

إن أي عمل يتم في سبيل تقوية التعاون الاقتصادي الإقليمي العربي لا يشكل عملاً جيداً بحد ذاته فحسب بل إنه يؤدي إلى تعاون سياسي أكبر ، إذ أنه لا يمكن فصل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية عن بعضهما . ومثال مجلس التعاون الخليجي يعتبر مثالاً مشجعاً حتى ولو لم يكن قد حقق أهدافه .

وقد يكون الخطر الوحيد فيما إذا أصبحت تلك التجمعات كتل قوى مقتصرة على نفسها وتضعف دور الجامعة العربية . وقد أبعد كل من مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي أي نية من هذا القبيل ، وشدد مجلس التعاون العربي على أن العضوية في المجلس مفتوحة للدول العربية الأخرى (وهناك تقارير عن أن الحكومة السودانية تدرس حالياً موضوع انضمامها إلى المجلس كعضو) .

١ - مجلس تعاون دول الخليج العربية :

في السادس والعشرين من شهر أيار (مايو) ١٩٨١ ، وقع قادة ست دول عربية خلنجية ، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، وقعوا اتفاقية لتنسيق جهود تلك الدول في المجالات الاقتصادية والسياسية الثقافية والأمنية وذلك ضمن « مجلس تعاون دول الخليج العربية » .

لقد كانت إقامة هذا المجلس في تلك الفترة بالذات من التاريخ ، بمثابة رد فعل على الأحداث في المنطقة ، وكان ينظر إلى هذه الأحداث كتهديد خارجي وداخلي لدول الخليج . فمع الثورة في إيران ، تحولت الأقليات الشيعية التي تختلف بعض الشيء فقط من ناحية ممارسة الشعائر الدينية ومن ناحية وضعها الاجتماعي عن غالبية سكان دول الخليج العربية الذين هم من السنة ، تحولت فجأة إلى عامل محتمل للتخرّب السياسي . وزاد كل من الحرب العراقية الإيرانية والتدخل السوفيتي في أفغانستان من خطر جر منطقة الخليج إلى نزاعات أوسع . وكون دول الخليج الستة تشكل مجتمعة أكبر مصدر للنفط الخام الذي تتزود به الدول الصناعية الغربية ، وكونها تسيطر على أكثر من نصف الاحتياطي العالمي من النفط في باطنها ، أضاف المزيد من القلق حول احتمال حدوث نزاع بين القوى العظمى في المنطقة .

وفي ذلك الوقت ، كانت المخاوف المشتركة أمام تلك التطورات الخطيرة بمثابة حافر قوي للمضي قدماً في إنشاء مجلس التعاون الخليجي . ومنذ ذلك الوقت تطور المجلس بصورة سريعة بما يشبه رد فعل مخصوص على وضع سياسي معين إلى منظمة توجد الحلول لمسائل اجتماعية واقتصادية وثقافية حادة تواجهها الدول المنتسبة إليها .

الميكل التنظيمي :

إن أعلى هيئة في مجلس التعاون الخليجي هو المجلس الأعلى ويتتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وتحجّم هذه الهيئة مرتين في السنة . ويحدد المجلس الأعلى خطوط السياسة العامة . وألحقت بالمجلس الأعلى لجنة توظيف للتوسط في حال وقوع خلاف بين الدول الأعضاء ، وإعطاء تفسير ملزم عن النظام الأساسي . ويتخذ المجلس الأعلى قراراته بالإجماع ، كمجلس التعاون الخليجي بكامله .

يتتألف مجلس الوزراء من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، وتحجّم هذا المجلس مرة كل شهرين . وتمثل مهامه الرئيسية في تحضير جلسات المجلس الأعلى ، ووضع مسودات التوصيات ووضع المشاريع المشتركة . ويشرف أيضاً على عمل الأمانة العامة .

وهيئـة الدائمة الوحيدة لمجلس التعاون الخليجي ، هي الأمانة العامة . ومقرها الرياض ، ويتـأسـها السيد عبد الله يعقوب بشارـة ، منـدوـبـ الـكـوـيـتـ السـابـقـ لـدىـ الأمـمـ المتـحدـةـ . وـتـمـتـعـ الأمـانـةـ العـامـةـ بـمـيزـانـةـ خـاصـةـ ، وـتسـاـهمـ الـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فيـ

هذه الميزانية بصورة متساوية . ومن بين مهام الأمانة العامة ، تنفيذ مقررات وتوصيات المجلس الأعلى ومجلس الوزراء ، ووضع التقارير الدورية حول مسار عمل مجلس التعاون الخليجي وإعداد الميزانية .

وهناك عدد من اللجان المتخصصة تعالج مسائل التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما تعالج المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي . وبعض هذه اللجان مؤقت والبعض الآخر دائم . وتتألف عادة من وزراء أو وكلاء الوزارات المتخصصة . وأكثر الهيئات أهمية هي اللجان الخاصة بالاقتصاد والتخطيط الاجتماعي ، والمالية ، والتعاون الاقتصادي والتجاري ، والتعاون الصناعي ، والمسائل المتعلقة بسياسة واقتصاد النفط ، والشأن الاجتماعي والثقافية .

العلاقات مع أوروبا الغربية :

لأسباب جغرافية وسياسية ولأسباب التكامل الاقتصادي ، أبدت دول غربية منذ البدء اهتماماً كبيراً بمجلس التعاون الخليجي وتأيدها له .

وأقامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والبرلمان الأوروبي اتصالات غير رسمية مع الهيئة الجديدة منذ سنة ١٩٨٢ ، وأنشأ البرلمان الأوروبي في السنة التالية بعثة متخصصة بالعلاقات مع دول الخليج .

واردات مجلس التعاون الخليجي من المجموعة الأوروبية (مليون دولار)

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١٤٢١٠	١٦٦٧٩	١٣٨٥٨	١٥٩١٣	١٩٦٤٣	٢٢٠٨٦	٢٣٥٩٥	١٩٩١٣

صادرات مجلس التعاون الخليجي إلى المجموعة الأوروبية (مليون دولار)

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
٥٥٥٢٢	٣١٣٣٥	٢٠١٤٩	١٥١٢٧	١١٥٤٨	١١١٠١	١٠٨١٨	٩٧٨٧

المصدر : مصرف الخليج الدولي ، نشرة أيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٩ .

وأول اجتماع رسمي يعقد بين ممثلين عن مجلس التعاون الخليجي والمجموعة

الاقتصادية الأوربية تم في شهر أكتوبر من سنة ١٩٨٥ في مدينة لو كسمبورج ، وقد بدأت معه مفاوضات حول اتفاقية للتعاون بين الجانبين . وفي سبيل إقامة علاقات تجارية بين المجموعة الأوربية و مجلس التعاون الخليجي تضمن استقراراً أكبر بالنسبة لكلا الشركين وإمداداً بالطاقة أسلم إلى المجموعة الأوربية ، فقد تم تطوير مفهوم اتفاقية من مرحلتين . وكان على اتفاقية التعاون أن تغطي بصورة عامة جميع القطاعات ، بدءاً من الطاقة والصناعة والزراعة وصيد الأسماك إلى العلوم والتكنولوجيا والبيئة والاستثمار والتجارة .

كان التعاون الاقتصادي يركز على نقل التكنولوجيا عبر مشاريع مشتركة وتعاون في مجال توحيد المقاييس . أما بالنسبة للطاقة ، فقد تركزت الجهود على التعاون بين الشركات والتدريب المهني والدراسات المشتركة حول اتجاهات سوق النفط الخام والغاز والمنتجات البتروكيميائية .

وفي الخامس عشر من شهر يونيو ١٩٨٨ ، انتهت المرحلة الأولى باتفاقية تعاون شاملة ، تاركة المسألة الشائكة المتعلقة بالتجارة . وفي الوقت الحالي ، تضمن فقرة جامدة المحافظة على صفة « الدولة المفضلة » التي تتمتع بها دول الخليج وفقاً لقواعد اتفاقية GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) .

و كانت المرحلة الثانية قد خططت لكي تبدأ على الفور مع المباحثات لإقامة اتفاقية حول حرية التبادل التجاري . إلا أن فترات تأخر كبيرة سببها الضغط الذي مارسته مصانع البتروكيميائيات الأوربية من جهة ، وتردد بعض دول مجلس التعاون الخليجي على التصديق على الاتفاقية الأولى من جهة أخرى . ومن المتوقع أن تستأنف المباحثات في نهاية سنة ١٩٨٩ .

وفي اجتماع جرى في بداية هذه السنة في مدينة بروكسل ، تحدث جان دوريو ، رئيس المفاوضين التابعين للمجموعة الأوربية ، بإيجاز حول فوائد اتفاقيات حرية التبادل التجاري قائلاً : « ... من مصلحة المجموعة الأوربية من الناحية الاقتصادية والسياسية الدخول في اتفاقية حرية التبادل التجاري ، تبدل الشروط الحالية وذلك لعدة أسباب . أولاً هو أن الخليج يلعب دوراً استراتيجياً في منطقة لها أهميتها بالنسبة للمجموعة ، فهو يحتوي على نسبة كبيرة من احتياطي النفط العالمي ، والخليج هو أيضاً شريك تجاري قيم للمجموعة . وفي الوقت الحالي هناك ٩٥ بالمائة من صادرات

الخليج إلى المجموعة معفاة من الرسوم الجمركية في حين أن ٥٠ إلى ٦٠ بالمائة من صادرات المجموعة الأوربية إلى الخليج تخضع للضريبة . وبذلك دفعت المجموعة الأوربية في سنة ١٩٨٧ مبلغ ٨٠٠ مليون يورو (وحدة نقد أوربية) كرسوم جمركية إلى الدول الخليجية ولم تحصل هي سوى على ٥٠ مليون . ولذلك ، وبما أن الأمر يتعلق بحرية التبادل التجاري ، فإن الميزان يميل بالكامل لصالح المجموعة الأوربية .

ويؤمل أن تعلو روح التعاون المشترك بين كلا الجانبين فوق المصالح الفردية .

٢ - مجلس التعاون العربي :

تنص المادة الأولى من اتفاقية مجلس التعاون العربي بتمسك المجلس بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك واتفاقية التعاون الاقتصادي والاتفاقات الأخرى المنبثقة عن جامعة الدول العربية ، ويقع المقر الرئيسي للمجلس في مدينة عمان ويترأس الأمانة العامة الدكتور حلمي نمر ، من جمهورية مصر العربية ، ونائبه هو وزير مالية سابق في العراق . وقد تمت الموافقة على هذين التعيينين ، وعلى ميزانية مقدارها مليوني جنيه لمقر المجلس ، في أول اجتماع للمجلس في شهر حزيران (يونيو) في مدينة الإسكندرية .

وتم تشكيل لجنتين دائمتين . الأولى وتحدف إلى تعميق التعاون القانوني والقضائي ، وتحتخص الثانية بمسائل الطيران من بينها إمكانية إنشاء شركة طيران واحدة . وقد تم تخفيف حواجز التنقل بين الدول الأعضاء وتمت الموافقة على منح الأفضلية في العمل إلى رعايا مجلس التعاون العربي .

قد ينظر إلى هذه الإنجازات كإنجازات صغيرة نسبياً ، لكنها تشكل بداية مشجعة لمنظمة لم يتجاوز عمرها ستة أشهر . وقد تمت الاستفادة من دروس سابقة لتحقيق مشاريع طموحة كبيرة . وسيعقد الاجتماع التالي في مدينة صنعاء في نهاية شهر سبتمبر .

وقد شددت المناقشات التي تمت مع سفارات عربية حول المجلس على نقطتين سياسيتين تخصان المصالح الأوربية . الأولى ، وهي أن المجلس يتطلع للعب دور عامل استقرار ويؤمن بأن ذلك سيكون مفيداً بصورة خاصة في الجو السائد من الانفراج

السوفيتي الأمريكي . والثاني ، هو أن المجلس يأمل كثيراً في إقامة صلات أوثق مع أوروبا . وقد تم التسوية على العلاقات الجيدة القائمة بين المدير جينشر ومجلس التعاون الخليجي .

٣ – اتحاد المغرب العربي :

أنشأ اتحاد المغرب العربي ، في الثامن عشر من شهر فبراير من سنة ١٩٨٩ بعد اجتماع لزعماء كل من الجزائر وليبيا وモوريتانيا والمغرب وتونس ، في مدينة مراكش المغربية . وقد تم إنشاء هذا الاتحاد في الوقت ذاته الذي أنشأ في مجلس التعاون العربي .

لهذا الاتحاد بنية أقل ثباتاً إذ ليس للأمانة العامة مقر دائم ، بل إنها تنتقل بصورة دورية مرة كل ستة أشهر مع انتقال رئاسة الاتحاد ، (الرئيس الأول هو الملك الحسن الثاني) . والجانب العاشر مما محكمة مؤلفة من ١٠ أعضاء (عضوان عن كل دولة) للبت في القضايا التي تخص الجهات التابعة لختلف الدول ، ومجلس الشورى المغربي المؤلف من ٥٠ عضواً .

ولقد جرت عدة محاولات في الماضي لتحقيق تعاون أكبر بين دول المغرب العربي ، كـ كانت هناك مشاريع للوحدة الاقتصادية والسياسية . إلا أن هذه لم تكن ناجحة كثيراً ، ويعود السبب بصورة رئيسية إلى التوتر الناتج عن مسألة الصحراء الغربية التي لم تلق حلّاً لها . وقد أوجدت التحرّكات الدبلوماسية المكثفة الأخيرة التي قام بها السكرتير العام للأمم المتحدة ، وعدد من الدول العربية لتسوية المسألة ، أوّجّدت المناخ السياسي الملائم لولادة اتحاد المغرب العربي .

ويتميز الاتحاد الجديد عن الجهود السابقة في عدة نواحي . الأولى ، أن التحدّي الذي تمثله السوق الأوروبية المشتركة الواحدة في سنة ١٩٩٢ يشدد على الحاجة لإقامة مجموعة مغاربية لها فعاليتها . وتتضمن الأهداف الفورية لاتحاد المغرب العربي حرية تنقل الرعایا والسلع وتعديل النظم الجمركية . وعلى مدى أطول وحدة حسابية مشتركة تستخدّم في التجارة فيما بين دول المغرب العربي . وتعتبر اتفاقية بناء أنابيب للنفط من الجزائر إلى إسبانيا عبر المغرب مثال على المشاريع ذات الفوائد المشتركة وـ من الناحية السياسية ، يشكل اشتراك ليبيا أمراً هاماً ، فهو يوحّي بأنّ ليبيا ستكون

في الاتجاه الرئيسي للسياسة العربية بصورة أكبر . والأمر الهام الآخر هو أن التحسن المستمر في العلاقات بين الجزائر والمغرب قد تمثل ، بالإضافة إلى مظاهر أخرى ، في الطريقة التي يساهم بها كلا البلدان (مع المملكة العربية السعودية) في اللجنة الثلاثية العربية حول لبنان .

سبتمبر ١٩٨٩

النقطة الخامسة :

توأمة المدن والمؤسسات

تهدف فكرة التوأمة إلى جمع المدن والتجمعات من مختلف البلدان وذات المصلحة المشتركة ، على المستوى المهني أو الجامعي ، في إطار جمعيات تقيم اتصالات وتعزز الصداقة وتساعد على مزيد الفهم .

تدعم الرابطة البرلمانية ، طبعاً ، هذا الجهد في النطاق العربي الأوروبي ، ويمكن اعتبار الحوار البرلماني العربي – الأوروبي مثلاً للتوأمة .

وتهدف هذه الوثيقة المقضبة وكذلك النقاش الذي سيتم في اجتماعات دبلن إلى إعلام البرلمانيين بالاتصالات التي تم إجراؤها واقتراح بعض الوسائل الكفيلة بإقامة علاقات توأمة جديدة .

١ – بين المدن أو البلديات :

توجد علاقات توأمة عادلة بين المدن والبلديات ، وقد تم تنظيم معظمها في نطاق الرابطة العالمية للمدن المتوامة والتي تأسست في ١٩٥٧ ومقرها الدائم بباريس (الوثائق متوفرة) . ويبلغ عدد المدن والبلديات العربية المتوامة مع نظيراتها ، خارج العالم العربي ، الثمانين . وبإضافة إلى ذلك ، فإن سبع سلطات إقليمية متوامة مع سلطات موازية غير عربية . وللرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي عموماً فروع في نصف المناطق المتوامة .

وتجدر الملاحظة إلى أن نسبة هامة من علاقات التوأمة تربط بين مدن فرنسية وشمال أفريقية أو إنكليزية وصومالية وذلك لأسباب تاريخية ولغوية . فلا توجد ، إذن ، علاقات توأمة هولندية واسكتلندية مع مدن عربية ، ومن الجانب العربي فإنها منعدمة تقريباً انطلاقاً من منطقة الخليج . وتقترح الرابطة التفكير في إقامة علاقات توأمة مع مدن فلسطينية في الأراضي المحتلة وبلديات عربية في إسرائيل . فدندندي Dundee التي لها نائب برلماني وعضو في نفس الوقت بالرابطة البرلمانية متوامة مع نابلس : وقد أدت هذه العلاقة إلى تبادل الزيارات ففتحت عنها عملية

تحسيس هامة حول ظروف العيش بالأراضي المحتلة .

٢ - التوأمة بين المؤسسات :

قد يكون مفهوم «التوأمة» غير ملائم بصفة تامة . فالعلاقات بين التجمعات المهنية العربية والأوروبية لها ، في حد ذاتها ، قيمة خاصة ، وتساهم أيضاً في إقصاء المفاهيم الخاطئة .

وتكتسي العلاقات مع المؤسسات الفلسطينية أهمية عملية فورية حيث تحظى جامعة بير زيت مثلاً بالدعم من تجمعات خاصة في إيرلندا ، بريطانيا ، فرنسا وألمانيا الفدرالية ، وتقوم بدور هام في جمع المساعدات المالية والإعانات للمدرسين إلخ . كذلك فإن لعملها نتائج إيجابية على المستوى الإعلامي ، كما جلت هذه التجمعات دعم عدد هام من الجامعيين الذين لا يعتبرون بشكل خاص من «أنصار» الفلسطينيين . ويجب أن يؤخذ هذا النشاط كعنصر ضغط هام لاستقطاب الاهتمام حول صعوبة الوضع الذي تمر به المؤسسات الفلسطينية .

وفي إطار هذه العلاقات مع المؤسسات الفلسطينية واللبنانية ، فإنه من المهم أن لا ترتبط هذه العلاقات بأيديولوجية سياسية خاصة .

والرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي على يقين بأن أعضاءها سينذلون كل ما في وسعهم من أجل ضمان نجاح مثل هذه المبادرات .

المرفق رقم ١ :

المدن العربية المزأمة مع المدن الأخرى

الجزائر :

DEPARTEMENT DE L'ISERE (France)	ولاية قسنطينة
DEPARTEMENT DE LA CHARENTE (France)	ولاية تمنراست
DEPARTEMENT DE L'HERAULT (France)	ولاية وهران
REZE (France)	عين الدفلة
SOFIA (Bulgarie)	الجزائر
PRAGUE (Tchécoslovaquie)	
MOSCOU (URSS)	
PYONG-YANG (Corée du Nord)	
TURIN (Italie)	
MARSEILLE (France)	
SAINT-ETTENNE (France)	عنابة
GRENOBLE (France)	قسنطينة
BOURGES (France)	الأغواط
ELKADER (Iowa - USA)	بسكرة
GDANSK (Pologne)	وهران
RENNES (France)	سطيف
VIERZON (France)	سيع
BELFORT (France)	سكيكدة
LA ROCHE-SUR-YON (France)	تizi وزو
SARAJEVO (Yougoslavie)	تلمسان

العربية السعودية :

MANILA (Philippines)	جدة
----------------------	-----

المغرب .

REGION PROVENCE - ALPES-COTE-D'AZUR (France)	فاس
OLHAO (Portugal)	أغادير
KAEDI (Mauritanie)	بني ملال
DAKAR (Sénégal)	الدار البيضاء
CHICAGO (USA)	
JACKSONVILLE (USA)	
SHANGAHI (Rep. Pop. Chine)	
BORDEAUX (France)	
KUNMING (Rép. Pop. Chine)	شيشوان
VARENNES (Canada)	الجديدة
ARENZANO (Italie)	
FREDERICTON (Canada)	السويرة
DRUMMONDVILLE (Canada)	العرابش
TACHKENT (URSS)	مراكش
GRANBY (Canada)	
ANGOULEME (France)	
ALMA ATA (URSS)	مكناس
ROYAN (France)	الحمدية
GAND (Belgique)	
SEVILLA (Espagne)	الرباط
LISBONNE (Portugal)	
MADRID (Espagne)	رباط — الحسن
SALABERRY DE VALLEYFIELD (Canada)	الصافي
TALLIN (URSS)	السال
ANJOU (Canada)	سيدي قاسم
FATICK (Sénégal)	

CADIZ (Espagne)	طنجة
FARO (Portugal)	
SAINT-GERMAIN-EN-LAYE (France)	تمارة
SANTA FE (Argentine)	تطوان
GRANADA (Espagne)	
	قطر :
MARBELLA (Espagne)	ضحي
	الصومال :
CRANLEIGH (G.B.)	بظام
HENLEY-ON-THAMES (G.B.)	بورومة
HADDENHAM (G.B.)	فيكي فولية
BEEDING (G.B.)	يولي
	السودان :
HJORRING (Danemark)	خرطوم
	سورية :
MOSCOU (URSS)	دمشق
BUCKDEN (G.B.)	حمص
	تونس :
PROVINCE DE VOJVODINA (Yougoslavie)	ولاية باجه
NORDRHEIN-WESTFALEN (RFA)	ولاية بنزرت
REGION PROVENCE-ALPES-COTES D'AZUR (France)	
HESSEN (RFA)	ولاية صفاقس
REGION LANGUEDOC-ROUSSILLON (France)	
TERRACINA (Italie)	باجه
BURGAS (Bulgarie)	بنزرت

CARTAGENA (Espagne)	قرطاج
CARTHAGE (Missouri-USA)	
VERSAILLES (France)	
LE PUY (France)	جريدة
LUTRE (Belgique)	الجم
LINZ (Autriche)	قابس
TAGANROG (URSS)	
INDIO (California - USA)	قصبة
NEVERS (France)	الحمامات
SALSOMAGGIORE TERME (Italie)	حمام الأنف
LUXEUIL-LES-BAINS (France)	
GRANBY (Canada)	
ANTONY (France)	
CORDOBA (Espagne)	القيروان
SAMARKAND (URSS)	
TOMBOUCTOU (Mali)	
BURSA (Turquie)	
ALMUNECAR (Espagne)	قلبية
PLONR (RFA)	صور الساف
TRAPANI (Italie)	حلق الوادي
GELSENKIRCHEN (RFA)	المهدية
MAZARA DEL VALLO (Italie)	
STUTTGART (RFA)	منزل بورقيبة
ROYAN (France)	منستير
DUSHANBE (URSS)	
LOUGA (Sénégal)	
MUNSTER (RFA)	
SAINT-LEONARD (Canada)	

MARBELLA (Espagne)	نابل
DAKAR (Sénégal)	صفاقس
MARBURG (RFA)	
LE TOUQUET-PARIS-PLAGE (France)	سيدي بوزيد
THIES (Sénégal)	سوسة
BRAUNSCHWEIG (RFA)	
LJUBLJANA (Yougoslavie)	
PODEBRADY (Tchécoslovaquie)	
BOULOGNE-BILLANCOURT (France)	
COLOGNE (RFA)	تونس
TACHKENT (URSS)	
BARCELONA (Espagne)	
PRAGUE (Tchécoslovaquie)	
ATHENES (Grèce)	
ARENDELLOVAC (Yougoslavie)	زغوان

المرفق رقم ٢ :

توأمة جامعة دبلن بجامعة بيت لحم

نشرت هذه المعلومات في مجلة "Work Abroad" ، نشر التعليم العالي من أجل تنمية التعاون ، دبلن ١٩٨٩ . "Higher Education for Development" ابتدأ برنامج التنمية ، الذي أنشأ بالتعاون مع جامعة بيت لحم ، في ١٩٨٧ وبلغت ميزانيته مليون جنيه إيرلندي . ساهمت فيه الجماعة الأوروبية والحكومة الإيرلنديّة بمبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ جنيه ، وتقوم هيئة التعليم العالي من أجل تنمية التعاون بإتفاقه بالتعاون مع جامعة دبلن .

يهدف هذا البرنامج ، القائم على التعاون بين المؤسستين ، خاصة إلى تعزيز دور جامعة بيت لحم كمؤسسة تعليم عالي في خدمة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة .

يتميز هذا البرنامج باتساعه ، فيشمل مساهمة العديد من كليات الجامعة (العلوم ، علم الاجتماع ، البيداوجيا ، التعليم الابتدائي ، دراسات السياحة والنزل) .

يتركز الجزء الأكبر من البرنامج حول الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتولي جامعة بيت لحم أهمية خاصة للبرامج المشتركة . وتهدف هذه الدراسات إلى إقامة بنك معلومات — معطيات — اقتصادية واجتماعية لاستعمالها مستقبلاً . ويتمثل الجزء الرئيسي من البرنامج المشترك في « التقرير العام حول وضع الأسر » ، فيشمل ٩٠٠ عائلة ويغطي خمسة ميادين دراسية . وقد خلق هذا البرنامج الفرصة للدكتور أ. حبش ، مدير الأشغال ، من زيارة إيرلندا ، والدكتور ب . والش . Walsh ، من جامعة دبلن ، من زيارة بيت لحم ، وقد كلف بتكوين فريق من المقربين ودراسة تجريبية تشمل ٢٠٠ عائلة .

يمثل قطاع السياحة صناعة هامة لمنطقة ، لذلك فإن البرنامج يقتضي مساعدة معهد السياحة والنزل حتى يتزود بخدمات التدريب والبحث والتخطيط والإرشاد للسياحة الفلسطينية .

شهدت الضفة الغربية اضطرابات خلال العام الماضي بسبب الانتفاضة التي انطلقت في نهاية ١٩٨٧ ضد الاحتلال الإسرائيلي ، ثم توسيعه . وبالرغم من حظر التعليم الذي فرضته سلطات الاحتلال خلال هذه الفترة حتى أكتوبر ١٩٨٨ ، فإنه تم بالإمكان مواصلة برامج البحث والتنمية ، وحال إغلاق الجامعة منذ أكتوبر حتى نهاية العام ، من تنفيذ العديد من البرامج .

ورغم صعوبة الوضع الذي تمر به الضفة الغربية ، فقد كان من الممكن احترام مواعيد تنفيذ البرنامج :

- تم تنظيم برامج الدراسات والأبحاث لسبعة عشر شخصاً من جامعة بيت لحم بإيرلندا وفي عدد من المؤسسات الأوروبية .
- تم إبرام عقود لشراء تجهيزات علمية بمبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه إيرلندي وعقد لشراء تجهيزات أخرى بمبلغ ٢٠٥٠٠ جنيه .
- تم تنظيم زيارات مساعدة فنية لجامعة بيت لحم من قبل خمسةأعضاء من جامعة دبلن إلا أن العديد من الزيارات الغيت منذ أكتوبر ، بعد إغلاق الجامعة من قبل السلطات الإسرائيلية .

وكلفت الدكتورة كولات دولنگ Colette Dowling ، من قسم الزراعة وجها في جامعة دبلن ، بمهمة تسيير البرنامج بيت لحم من يناير إلى سبتمبر ، وعضوا الأستاذ موريس هرمان M. Harmon من سبتمبر ١٩٨٨ حتى مايو ١٩٨٩ . ورغم صعوبة الوضع بيت لحم ، فقد تم بفضل التزامهما تنفيذ جزء من البرنامج دون تجاوز المواعيد المحددة بفارق هام .

وذلك فإن مجمل البرنامج اكتسب أهمية كبيرى في جامعة بيت لحم ، لا من حيث تحقيق الأهداف المنشودة فحسب ، وإنما أيضاً لأنها ساعدت على الحفاظ على الروح المعنوية العالية لدى الفريق الفلسطيني خلال الفترة الصعبة ، بعد إغلاق الجامعة .

البيان الختامي

في الفترة الواقعة من ١١ إلى ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩ وتحت الرعاية المشتركة لكل من الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي والاتحاد البرلماني العربي اجتمع في دوبلين برلمانيون من ١٣ برلماناً أوروباً غرباً و ١٢ برلماناً عربياً.

يرحب المشاركون بإعادة انضمام مصر وانضمام ليبيا وفنلندا إلى الحوار البرلماني ويعبّرون عن امتنانهم العميق للشعبية الإيرلندية في الرابطة على حسن الوفادة التي استقبلوا بها في إيرلندا والتي تعكس التزام هذا البلد باستئناف الحوار العربي الأوروبي والسعى إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط.

يعبر المشاركون عن تقديرهم للعديد من العائلات الإيرلندية التي فقدت أقارب وأصدقاء لها من جراء مشاركة إيرلندا في المهمة السلمية لقوات حفظ السلام في لبنان التابعة للأمم المتحدة.

فلسطين :

إذ يرحب المشاركون في المؤتمر بجو الوفاق الذي يسود العلاقات بين الشرق والغرب فإنهم يتمنون أن ينعكس ذلك أيضاً على منطقة الشرق الأوسط.

ويؤكد المساهمون في المؤتمر الدور الهام الذي تلعبه الأمم المتحدة في إيجاد الحلول السلمية للنزاعات الدولية والتعجيل بدورة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط المقصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٥٨/٣٨ - ١٩٨٣) ويعتبرون أن ذلك أصبح ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى حيث يقف العالم كله منذ ستين شاهداً على الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني للتحرر من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني إلى جانب إسرائيل وداخل حدود معترف بها بصورة متبادلة وآمنة بالنسبة للجميع، فإن المشاركون في المؤتمر يناشدون الجموعة الأوروبية بوصفها شريكاً تجاريًّا لإسرائيل، وكذا المجتمع الدولي أن يكونوا أكثر حزماً مع إسرائيل لدفعها لاحترام بنود اتفاقية جنيف الرابعة وذلك

بوضع حد لإراقة الدماء ولسياسة هدم البيوت والإبعاد والحبس دون محاكمات ، وكذلك ضمان إعادة فتح جميع مؤسسات التعليم في الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها الجامعات مؤكدين الدور الهام الذي تلعبه وكالة الأمم المتحدة (الأونروا) وخصوصاً منذ انطلاق الانتفاضة ، يطالب المشاركون في المؤتمر المجتمع الدولي بزيادة المساهمات المالية لهذه الوكالة الحيوية للعيش اليومي لأكثر من مليوني لاجئ فلسطيني ، ويطلّبون كذلك أوروبا بزيادة المساعدات من أجل التنمية والتّوسيع في التبادل التجاري مع الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ويرحب المشاركون في المؤتمر بالقرارات الصادرة عن القمة الأوروبية في مدريد ويررون أن المرحلة القادمة يجب أن تكون الاعتراف بدولة فلسطين من طرف جميع الدول الأوروبية كما يجحى المشاركون في المؤتمر بداية الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويطلّبونها بتكييف وتعزيز هذا الحوار ويعرون عن أملهم في أن تعمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على دفع إسرائيل للاستجابة إيجابياً لمبادرة السلام الفلسطينية .

ويذكر المؤتمر بأن حلاً دائماً للنزاع لن يتم إلا بتعزيز الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بإقامة دولته الفلسطينية مثلما أعلنه المجلس الوطني الفلسطيني المعتقد في الجزائر .

وفيما يخص مشروع الانتخابات في الأراضي المحتلة ، فإن المؤتمر يرى أن هذه الانتخابات لا معنى لها إلا إذا اعتبرت كخطوة أولى في عملية سلام حقيقة ، ويعبر المؤتمر عن أمله في أن يفوض الأمين العام للأمم المتحدة بالاتصال بإسرائيل وبنظامة التحرير الفلسطينية وأن يزور المنطقة لكي يقدم إلى مجلس الأمن توصيات حول ترتيبات إجراء انتخابات حرة تحت مراقبة دولية ، على غرار العملية في انتخابات ناميبيا .

لبنان :

يعبر المشاركون في المؤتمر عن دعمهم الكامل للجنة الثلاثية المنشقة عن قمة الدار البيضاء ويطلّبون بالوقف الفوري والشامل لإطلاق النار وجلاء القوات الإسرائيليّة عن جنوب لبنان طبقاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٥٠٩/٤٢٥

وكذلك جميع القوات الأجنبية باستثناء قوات حفظ السلام الدولية (FINUL) ويعتقد المشاركون في المؤتمر أن إعادة بناء لبنان مستقل ذو سيادة يفترض إعادة سلطة الدولة وإجراء التعديلات الدستورية التي هي الطريق الوحيد لضمان إعادة الديمقراطية التي تحترم جميع الطوائف المكونة للبنان .

النزاع الإيراني العراقي :

يعبر المشاركون في المؤتمر عن ارتياحهم لوقف إطلاق النار ، الذي طبق نتيجة جهود الأمين العام للأمم المتحدة وإذ يعلنون عن عدم ارتياحهم لحالة اللا حرب واللا سلم السائدة الآن بين الطرفين ، فإنهم يعبرون عنأملهم في البدء الفوري لفاوضات تهدف إلى إقامة سلام دائم في المنطقة ، وفقاً لروح ونص القرار /٥٩٨/ لمجلس الأمن الدولي ويدعون الطرفين للبدء بدون تأخير بتبادل أسرى الحرب وفقاً للمعاهدات والمواثيق الدولية وينوهون بموافقة العراق على ذلك .

الإرهاب :

يعبر المؤتمر عن إدانته التامة لجميع أشكال الإرهاب الفردي والمنظم وإرهاب الدولة ويجددون دعوتهم للإفراج الفوري عن جميع الرهائن المحتجزين في الشرق الأوسط .

الأسلحة النووية والجրثومية :

من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية في الشرق الأوسط فإن المشاركون في المؤتمر :

- أ — يطالبون إسرائيل بالالتزام بمعايير الوكالة الدولية للطاقة النووية والتوقیع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية مثلاً فعملت بقية دول المنطقة .
- ب — يوصون بأن تلتزم جميع دول المنطقة في الوقت نفسه بعدم إنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية والكيميائية أو الجرثومية .
- ج — يؤكدون أن تسوية عادلة ودائمة للنزاعات هي السبيل الوحيد لوضع حد لسباق التسلح الذي تعتبر منطقة الشرق الأوسط ضحية له .

التعاون :

- ١ — يعبر المشاركون في المؤتمر عن أملهم في :
 - أ — استئناف الحوار العربي الأوروبي على الصعيد الحكومي في أقرب وقت .
 - ب — حصول تقدم سريع لإقامة تعاون شامل بين دول البحر الأبيض المتوسط .
 - ج — إنجاح مشاريع تكميلية على أصعدة أخرى مثل الجامعة الأوروبية العربية وعمليات التوأمة بين الجماعات المحلية والمؤسسات .
- ٢ — يعبر المؤتمر اهتماماً بالغاً لاحترام حقوق وظروف معيشة العمال المهاجرين كما يذكر بمساهمة العمالة المهاجرة في التنمية الاقتصادية لأوروبا ويؤكد ضرورة احترام المصالح المعنوية والمادية للعمال المهاجرين ويدين المشاركون الممارسات العدائية والعنصرية التي يتعرضون لها في بعض الحالات كما يدين الاستغلال السياسي مثل هذه المبادئ .
- ٣ — يعبر المؤتمر عن قلقه لخطورة مشكلة مدینونية بعض الدول العربية السائرة في طريق النور ويرحب المؤتمر بالقرارات التي سبق اتخاذها لتخفييف عبء الدين ويلفت المؤتمر انتباه الحكومات إلى ضرورة اتخاذ تدابير أخرى على نفس الطريق .
- ٤ — وأخيراً فإن البرلمانين العرب والأوربيين المشاركون في أعمال المؤتمر يؤكدون الأهمية الكبرى للإعلام الجيد الموجه إلى الرأي العام الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي والعربي ، الذي يمكنه من إدراك حقيقة المشاكل بحيث يستطيع المساهمة بشكل فعال في إيجاد الحلول للنزاعات .

المشاركون في الاجتماع

أسماء أعضاء الوفود البرلمانية العربية

١ - الإمارات العربية المتحدة :

- سعادة هلال بن أحمد بن لوتاه رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس المجلس الوطني الإتحادي
— السيد عبد الله الخرجي
— السيد محمد المليحي
— السيد محمد خميس الزعابي
— السيد حسن الأنصاري
— السيد حسين لوتاه
— السيد محمد الكتوب
— السيد حمدي عبد المنعم

٢ - تونس :

- السيد منصف الواطي
— السيد يوسف مصباح
— السيد محمد باكير

٣ - الجزائر :

- السيد سي علي بن محمد
— السيد بوزيان محمد الشريف

٤ — سوريا :

- السيد شاكر أسعيد
- السيد وائل البني
- السيد رياض نوفل

٥ — العراق :

- السيد عبد القادر عبد الرزاق الجنابي
- السيد صفا صالح العمر
- السيد منذر وردي الألوسي

٦ — فلسطين :

- السيد خالد الحسن
- السيد عبد الله عبد الله

٧ — الجماهيرية الليبية :

- السيد عبد الحميد عمار
- السيد إبراهيم بو صالح

٨ — مصر :

- | | |
|-----------------------------|-----------------|
| — سعادة الدكتور رفعت الحجوب | رئيس مجلس الشعب |
| — السيد كمال الشذلي | |
| — السيد محمد عبد اللاه | |
| — السيد سامي مهران | |
| — السيد شريف خفاجة | |
| — السيد محمود نصار | |
| — السيد سامي متولي | |

٩ - المغرب :

- السيد أحمد العسكري
 - السيد الدكتور بيد الله محمد الشيخ

١٠ - الجمهورية العربية اليمنية :

- السيد حسين الحبيشي
— السيد عبد الله الأكوع

١١ - جمهورية اليمن الديمقراطية:

- السيد محمد سالم بادينار
 - السيد جعفر با صالح
 - السيد مصطفى راجنار

— ١٢ — عُمان :

- السيد عبد القادر بن سالم ذهب
 - السيد أنور بن علي سلطان

١٣ - جامعة الدول العربية :

- السيد عدنان عمران —
الأمين العام المساعد

١٤ — الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي :

- السيد عبد الرحمن بوراوي
 - السيد نور الدين بوشكورج
 - السيد أحمد مكيس

أسماء أعضاء الوفود الأوربية

النمسا :

- السيد فندلين إيتاير
- السيد ألبرت كونيسى

بلجيكا :

- السيد روجر هينيوس
- السيد إيتبن نوبس
- السيدة نيللي مايس
- السيد هانز دوبلدر

الدانمارك :

- السيد بيل فوغت

ألمانيا الاتحادية :

- الدكتور أولاف فيلدمان
- الدكتور هاينز شوارتز
- السيدة ألكسنдра سينفت
- السيد برونو كير

فنلندا :

- السيدة سارة ماريا باكينين
- السيدة مارينا كاوكونين

فرنسا :

- السيد جاك روجر ماشارت
- السيد جان ماري داليه

إيرلندا :

- السيد مايكل فيريس
- السيد مايكل لانيغان

إيطاليا :

- السيد مايكل إكيلي
- السيد أوغو كريشنتزي
- السيدة أنا سيرافيني

الرومانج :

- السيد كيل بوهلن

البرتغال :

- السيد جاكيم فرنانديز ماركيز

إسبانيا :

- السيد رافائيل إيسترييلا

بريطانيا :

- اللورد ميهبو
- السيد أندرو فولدرز
- السيد روبرت هيكر

البرلمان الأوروبي :

- السيد جيوفاني بيرساني
- السيد روبي أمارال

أعضاء شرف :

- السيد ريمون أوفرودا

الأمانة العامة للرابطة :

- السيد هانز بيتر كوتهاوس
- السيد جان ميشيل دومونت
- السيد يوهان جيزيلر
- الآنسة فيليبا نيف

d) accordent la plus grande attention au respect des droits et des conditions de vie des travailleurs immigrés; à cet égard, ils rappellent la contribution de la main d'œuvre immigrée au développement économique de l'Europe.

Ils condamnent la xénophobie et le racisme dont elle est parfois l'objet et l'utilisation politique qui en est faite.

Concernant le sérieux problème de la dette de certains pays arabes en voie de développement, la conférence se félicite des décisions déjà prises pour alléger celle-ci et attire l'attention des gouvernements sur la nécessité de prendre d'autres mesures en ce sens.

Enfin, les parlementaires arabes et européens réunis soulignent la grande importance d'une bonne information des opinions publiques européenne, américaine, israélienne et arabe pour que celles-ci, percevant la réalité des problèmes, pèsent de manière déterminante sur la solution des conflits.

à la Commission Tripartite issue du Sommet de Casablanca. Ils demandent un cessez-le-feu immédiat et généralisé, le retrait des forces israéliennes du sud du pays, conformément aux résolutions 425, 508 et 509 du Conseil de Sécurité, ainsi que de toutes les forces étrangères hormis la FINUL. Ils estiment que la reconstruction d'un Liban indépendant et souverain suppose le rétablissement rapide de l'autorité de l'état et une réforme constitutionnelle qui seule garantira le retour de la démocratie dans le respect des différentes communautés qui constituent le Liban.

TERRORISME:

La conférence exprime sa totale condamnation de toute forme de terrorisme, individuel ou d'état, et lance un nouvel appel pour la libération immédiate de tous les otages détenus au Moyen-Orient.

ARMES NUCLEAIRES, CHIMIQUES ET BACTERIOLOGIQUES:

En vue de l'instauration d'une zone exempte d'armes chimiques, bactériologiques et nucléaires au Moyen-Orient, les participants:

- a) appellent Israël à se conformer, comme les autres pays de la région, aux normes de l'Agence Internationale de l'Energie Atomique et à signer elle aussi le Traité sur la Non-Prolifération des Armements Nucléaires;
- b) recommandent que tous les états de la région s'engagent simultanément à ne pas produire, stocker ni utiliser d'armes nucléaires, chimiques ou bactériologiques;
- c) soulignent que seule une solution juste et durable des conflits permettra de mettre fin à la course aux armements dont est victime l'ensemble du Moyen-Orient.

COOPERATION:

En conclusion de leurs travaux, les participants:

- a) expriment l'espérance d'une prochaine reprise du Dialogue Euro-Arabe au niveau gouvernemental.
- b) espèrent de rapides progrès dans la mise sur pied d'une Coopération Globale Méditerranéenne.
- c) souhaitent le succès de projets complémentaires, à d'autres niveaux, comme l'Université Euro-Arabe et les divers jumelages entre collectivités locales et institutions.

Soulignant le rôle essentiel de l'UNRWA, particulièrement depuis le début de l'Intifada, ils appellent la communauté internationale à accroître sa contribution à cette agence des Nations Unies indispensable à la survie quotidienne de plus de deux millions et demi de réfugiés palestiniens. Ils appellent en outre l'Europe à multiplier les échanges commerciaux et à renforcer son aide au développement des Territoires Occupés.

Les participants se félicitent des décisions prises par le Sommet européen de Madrid. Ils sont d'avis que la prochaine étape devrait être la reconnaissance de l'état de Palestine par l'ensemble des pays européens.

Les participants saluent l'ouverture du dialogue entre l'OLP et le gouvernement des Etats-Unis. Ils appellent celui-ci à renforcer ce dialogue et expriment l'espoir qui amènera Israël à répondre positivement à l'initiative de paix palestinienne.

La conférence rappelle qu'une solution durable au conflit ne sera trouvée qu'en permettant au peuple palestinien d'exercer son droit à l'auto-détermination en édifiant l'état proclamé à Alger par le Conseil National Palestinien.

Concernant le projet d'élections dans les territoires, la conférence estime qu'elles n'ont de sens que comme première étape d'un véritable processus de paix. Elle exprime le souhait que le Secrétaire Général de l'ONU prenne contact avec Israël et l'OLP et se rende sur place afin de faire des recommandations sur les modalités de tenue d'élections libres sous contrôle international, suivant le processus adopté pour la Namibie.

CONFLIT IRAN-IRAQ:

Concernant le conflit Iran-Iraq, les participants se félicitent du cessez-le-feu intervenu grâce aux efforts du Secrétaire Général des Nations Unies. Ne pouvant être satisfaits d'une situation de "ni guerre, ni paix", ils expriment l'espoir que des négociations en vue d'une paix permanente s'ouvriront sans retard selon la lettre et l'esprit de la Resolution 598 du Conseil de Sécurité.

Ils appellent les deux parties à s'engager rapidement dans l'échange de leurs prisonniers de guerre conformément aux conventions internationales et prennent note de l'accord de l'Irak à cet égard.

LIBAN:

En ce qui concerne le Liban, les participants expriment leur total soutien

COMMUNIQUE FINAL

Des parlementaires de 13 parlements d'Europe Occidentale et de 12 parlements arabes se sont rencontrés du 11 au 13 septembre 1989 à Dublin sous les auspices de l'Association Parlementaire pour la Coopération Euro-Arabe et de l'Union Inter-Parlementaire Arabe. Ils saluent la réintégration de l'Egypte dans ce dialogue et la participation de la Finlande et de la Libye. Ils tiennent à exprimer leur profonde gratitude à la section irlandaise de l'Association Parlementaire pour sa chaleureuse hospitalité qui reflète bien l'engagement irlandais pour la reprise du Dialogue Euro-Arabe et la recherche de la paix au Moyen-Orient. Les participants rendent hommage aux nombreuses familles irlandaises qui ont perdu des proches et des amis du fait de la participation de leur pays à la mission de paix de l'UNIFIL.

PALESTINE:

Se félicitant de la détente générale qui marque les relations est-ouest, les participants souhaitent qu'elle trouve également son application au Moyen-Orient. Ils soulignent le rôle essentiel joué par l'ONU dans la solution pacifique des différends internationaux et l'urgence de convoquer la conférence internationale pour la paix au Moyen-Orient prévue par la résolution 38/58c (1983) de l'Assemblée Générale des Nations Unies. Cette urgence est plus grande que jamais alors que le monde est témoin depuis bientôt deux ans de l'héroïque soulèvement du peuple palestinien pour se libérer de l'occupation. Celui-ci aspire à édifier son état indépendant sur sa terre aux côtes d'Israël, dans des frontières mutuellement reconnues et qui soient sûres pour tous.

Les participants appellent la Communauté Européenne, partenaire commercial d'Israël, et l'ensemble de la communauté internationale à faire preuve de plus de fermeté envers Israël pour l'amener à respecter la IVème Convention de Genève. Il s'agit en particulier d'obtenir la réouverture de l'ensemble des institutions d'enseignement des Territoires Occupés, y compris les universités, et de mettre fin à la politique de répression sanglante, de destruction d'habitations, d'expulsion et d'internement sans jugement.

cependant dû être annulées après la fermeture de l'université à partir d'octobre par ordre des autorités israéliennes.

De janvier à septembre, le Dr. Colette Dowling du Département de Zoologie de l'UCD, a occupé la fonction de coordinateur de projet à Bethléem. Elle sera remplacée de septembre 1988 à mai 1989 par le Prof. Maurice Harmon. Leur engagement a permis, malgré la situation très difficile à Bethléem, la réalisation d'une partie des projets sans s'éloigner trop des délais prévus. L'ensemble a été d'une grande valeur pour l'Université de Bethléem, non seulement du fait de la réalisation des objectifs poursuivis, mais aussi parce qu'ils ont aidé à maintenir le moral de l'équipe palestinienne durant la période très difficile de fermeture de l'université.

qu'institution d'éducation supérieure au service de la population palestinienne de la Rive Occidentale et de Gaza.

La programme est très large et implique plusieurs facultés de l'Université (sciences, sociologie, pédagogie, enseignement maternel, études de tourisme et d'hôtellerie).

La majeure partie du projet concerne cinq études d'ordre socio-économique et communautaire. L'Université de Bethléem est particulièrement intéressée par des programmes communautaires. Le but de ces études est d'établir une base de données socio-économiques en vue d'initiatives futures. La partie clef de ce projet communautaire est un "Rapport Général sur la Situation des Ménages" qui couvre 9.000 ménages et comporte des données des cinq zones d'études impliquées. Le projet a également donné lieu à une visite en Irlande du Dr. A. Habash, directeur des travaux, ainsi qu'une visite de consultance à Bethléem par le Dr. B. Walsh (UCD) qui s'est chargé de la formation d'une équipe de rapporteurs et d'une étude pilote concernant quelque 200 ménages.

Le tourisme est une industrie importante pour la région et une partie du projet prévoit l'assistance à l'Institut de Tourisme et d'Hôtellerie afin qu'il dispose de meilleurs services de formation, recherche, planification et conseil pour l'industrie palestinienne du tourisme.

1988 a été pour la Rive Occidentale une année de troubles. L'Intifada, le soulèvement contre l'occupation israélienne, qui a débuté fin 1987 s'est amplifiée au cours de l'année. Malgré la suspension des cours durant cette période jusqu'en octobre 1988, il fut possible de poursuivre les programmes de recherche et de développement. D'octobre jusqu'à la fin de l'année, il y eut une fermeture complète de l'Université ce qui a empêché la réalisation de nombreux projets.

Malgré la situation difficile sur la Rive Occidentale, il fut possible de garder le momentum dans l'exécution d'un nombre de projets:

- des programmes d'études et de recherche furent organisés pour 17 personnes de l'Université de Bethléem en Irlande et dans différentes institutions européennes;
- des contrats d'un montant de 94.000 livres irlandaises furent conclus pour l'achat de matériel scientifique ainsi qu'un contrat de 20.500 livres irlandaises pour l'achat d'ouvrages;
- des visites d'assistance technique à l'Université de Bethléem furent entreprises par cinq membres de l'UCD. Plusieurs visites prévues ont

Dundee, dont l'élu est membre de l'Association, est jumelée avec Naplouse: ce fait a amené des échanges de visites et par conséquent un grand mouvement de sensibilisation aux conditions de vie dans les Territoires Occupés.

2. Jumelages entre institutions:

Le mot "jumelage" n'est peut-être pas entièrement approprié. Les liens entre des groupements professionnels arabes et européens ont par eux-mêmes une valeur propre et contribuent aussi à faire disparaître des conceptions erronées.

Les liens avec les institutions palestiniennes associées sont d'une importance pratique immédiate. L'Université de Birzeit dispose de groupes de soutien, notamment en Irlande, en Grande-Bretagne, en France et en R.F.A. Ces groupes ont eu un rôle prépondérant dans la collecte de fonds, dans la subvention d'enseignants, etc. Il y eut également des retombées appréciables quant à l'information. Les promoteurs des liens avec Birzeit ont impliqué un grand nombre d'universitaires qui ne sont pas considérés comme "pro-Palestiniens". Ceci doit être compris comme un moyen de pression important pour attirer l'attention sur la situation difficile dans laquelle se trouvent les institutions palestiniennes.

Dans le cadre des liens avec les institutions palestiniennes et libanaises, il est important que celles-ci ne soient pas liées à une idéologie politique particulière.

L'Association est convaincue que ses membres feront tout ce qui est en leur pouvoir pour assurer le succès de telles initiatives.

Jumelage entre l'University College de Dublin et l'Université de Bethléem

[informations recueillies du magazine "Work Abroad", ed. HEDCO (Higher Education for Development Cooperation), Dublin, 1989]

La programme de revalorisation, créé en collaboration avec l'Université de Bethléem, a débuté en 1987. Son budget se chiffre à environ 1 million de livres irlandaises, la plus grande partie de cette somme (650.000 livres irl.) étant fournie par la Communauté Européenne et le Gouvernement irlandais. Le budget est géré par HEDCO en collaboration avec l'Université de Dublin (UCD). Le programme, basé sur le lien entre les deux institutions, vise surtout le renforcement de l'Université de Bethléem en tant

Point 5:

JUMELAGE DE VILLES ET D'INSTITUTIONS

L'idée du jumelage est de réunir des villes ou des groupes d'intérêt commun au niveau professionnel ou universitaire, appartenant à des pays différents, au sein d'une association qui établira des contacts et par là développera l'amitié et une meilleure compréhension mutuelle.

L'Association Parlementaire soutient bien entendu cet effort dans le contexte Euro-Arabe. Le Dialogue Parlementaire Euro-Arabe lui-même peut être considéré comme un exemple de jumelage.

L'objet de ce court document ainsi que de la discussion qui aura lieu à Dublin est d'informer les parlementaires sur certains contacts qui ont déjà pu s'établir et de proposer des moyens par lesquels ceux-ci peuvent contribuer comme à nouer de nouvelles relations de jumelage.

1. Entre villes ou communes:

Des relations habituelles de jumelage existent entre **des villes ou des municipalités**. La grande majorité de ces jumelages ont été organisés au sein de la **Fédération Mondiale des Cités Unies et Villes Jumelées**, fondée en 1957 et dont le quartier général se trouve à Paris (documentation disponible). Ainsi quelque 80 villes ou municipalités arabes sont jumelées avec leurs contreparties hors du monde arabe. En complément, sept autorités régionales plus importantes sont jumelées avec des autorités équivalentes non-arabes. Parmi ces jumelages environ la moitié concernent des pays où l'Association Parlementaire a des sections.

Il est à remarquer qu'une grande proportion de jumelages fonctionne entre des villes françaises et nord-africaines ou anglaises et somaliennes, à la fois pour des raisons historiques et linguistiques. Il n'y a donc pas de jumelages hollandais ou scandinaves avec des villes arabes, et du côté arabe presque aucun à partir du Golfe.

L'Association suggère que des jumelages soient envisagés avec des villes palestiniennes des Territoires Occupés et avec des municipalités arabes en Israël.

arabes pour trouver une solution à cette question ont créé un climat favorable à la création de l'UMA.

La nouvelle union a certains avantages sur les tentatives antérieures. Tout d'abord, le défi du grand marché européen de 1992 nécessitant un maghreb solidaire, les objectifs immédiats de l'UMA sont la liberté de circulation des biens et des personnes et la révision des règlements douaniers. Il est également question d'une unité de compte qui pourrait être utilisée pour le commerce inter-maghrébin. L'accord déjà conclu pour la construction d'un gazoduc de l'Algérie à l'Espagne via le Maroc est l'exemple concret de possible projet d'intérêt mutuel.

Du point de vue politique, la participation lybienne est très intéressante. Ceci suggère que la Libye s'intègre davantage au courant général des politiques arabes. L'amélioration constante des relations entre l'Algérie et le Maroc est également un facteur très positif qui est bien symbolisé par la manière dont les deux pays s'impliquent, avec l'Arabie Saoudite, dans la Commission Arabe tripartite qui tente de résoudre la question libanaise.

(Septembre 1989)

du Conseil est installé à Amman, son Secrétaire Général est égyptien, le Dr. Hilmi NIMR, et son adjoint est un ancien ministre des finances irakien. Ces nominations ainsi que la décision d'attribuer au Secrétariat un budget de deux millions de £ furent adoptées lors de la première réunion du Conseil, tenue à Alexandrie en juin dernier (la prochaine sera tenue fin septembre à Sanaa).

Deux commissions permanentes ont été instituées. La première vise à accroître la coopération des membres en matière de textes légaux et de procédures judiciaires, la seconde concerne l'aviation, y compris la possibilité de créer une compagnie aérienne commune. D'ores et déjà, les déplacements de personnes entre pays membres ont été facilités et il a été convenu de donner la priorité de l'emploi aux ressortissants du CCA.

Tout ceci peut paraître ténu, mais c'est un début encourageant pour une organisation qui a à peine six mois d'existence. Beaucoup de leçons ont été tirées de tentatives d'unions plus ambitieuses mais qui furent vouées à l'échec.

Deux points sont particulièrement intéressants pour l'Europe d'un point de vue politique. Le premier est que le Conseil envisage de jouer un rôle stabilisateur dans la région qui pourrait être particulièrement utile dans cette période de détente est-ouest. Deuxièmement, le fait que le Conseil espère des liens étroits avec l'Europe.

3. L'Union du Maghreb Arabe (l'UMA):

L'UMA a été créée le 18 février 1989 - le jour même de la création du CCA - lors d'une réunion à Marrakech des Chefs d'Etats d'Algérie, de Libye, de Mauritanie, du Maroc et de Tunisie.

sa structure est quelque peu différente du fait notamment que son secrétariat n'est pas fixé mais suivra la présidence qui passera chaque six mois d'un Chef d'Etat à l'autre (le premier président est S.M. Hassan II du Maroc). Deux autres faits à noter: la création d'une cours de dix membres, deux par pays, qui sera compétente pour les différends entre parties de pays membres et une Chambre Consultative du Maghreb composée de 50 parlementaires.

Il y a eu par le passé d'autres tentatives d'aboutir à une plus grande coopération entre pays du Maghreb et même des projets d'unification économique et politique. Elles n'ont pas abouti notamment du fait des tensions dues à la question du Sahara Occidental. Les initiatives diplomatiques du Secrétaire Général des Nations Unies et de certains pays

coopération dans le domaine de la standardisation. Au sujet de l'énergie, les efforts se sont concentrés sur la coopération entre les différentes compagnies, l'enseignement professionnel, ainsi que sur les études du marché, menées conjointement pour les débouchés du pétrole brut, du gaz et de la pétrochimie.

Le 15 juin 1988, la première étape aboutit à la conclusion d'un Accord Global de Coopération qui excluait la question épingleuse du commerce. Actuellement une clause garantit aux Etats du Golfe le bénéfice du statut de "nation la plus favorisée" en accord avec les règles du GATT.

Il était prévu que la seconde étape de discussions commence rapidement en vue de la conclusion d'un accord de libre échange. Cependant, du fait des pressions de l'industrie pétrochimique européenne, d'une part, et de la lenteur des ratifications du premier accord par certains membres du CCG, de l'autre, celles-ci n'ont toujours pas débuté mais on prévoit leur reprise vers la fin 1989.

Lors d'une réunion tenue à Bruxelles au début de cette année, Jean DURIEUX, principal négociateur pour la Commission, résumait comme suit les avantages d'un accord de libre échange: "... Il pourrait être de l'intérêt économique et politique de la Communauté de remplacer le système actuel par un accord de libre échange et ce pour plusieurs raisons. Tout d'abord, les pays du Golfe jouent un rôle stratégique dans une région importante pour la Communauté; ils détiennent une grande partie des réserves de pétrole mondiales; le Golfe est aussi un précieux partenaire commercial de la Communauté. Actuellement 95% des exportations du Golfe vers la Communauté sont exemptes de taxes tandis que 50 à 60% des exportations européennes vers le Golfe sont taxées. De ce fait, en 1987, la Communauté a payé 800 millions d'ECU de taxes douanières au profit des Etats du Golfe, alors que dans le même temps elle n'avait prélevé que 50 millions d'ECU sur les produits importés du Golfe. Ainsi, pour ce qui concerne le libre échange, la balance serait évidemment en faveur de la Communauté".

Il est à espérer que de part et d'autre le bon sens prévaudra sur l'intérêt particulier.

2. Le Conseil de Coopération Arabe:

L'article premier de la charte du CCA rappelle l'attachement des pays signataires à la Ligue des Etats Arabes, à son Pacte de Défense ainsi qu'aux divers accords antérieurement conclus dans le cadre de la ligue. Le secrétariat

permanents. Ils sont habituellement composés des Ministres ou des Secrétaires d'Etat concernés. Les instances les plus importantes sont les commissions pour la planification économique et sociale; la coopération financière, économique et commerciale; la coopération industrielle; les questions d'économie pétrolière et politique ainsi que les affaires culturelles et sociales.

Relations avec l'Europe Occidentale:

Pour des raisons de complémentarité géo-politiques et économiques les pays d'Europe Occidentale se sont montrés très intéressés par la création du CCG.

La Commission Européenne et le Parlement Européen ont établi des contacts informels avec le CCG dès 1982 et l'année suivante le Parlement Européen crée sa Délégation pour les relations avec les pays du Golfe (à l'instar de celles qu'il avait établies pour les relations avec les pays du Maghreb et du Machrek).

Importations du CCG en provenance de la CEE (millions de \$)								
1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	
19.913	23.595	22.086	19.643	15.913	13.858	16.679	14.210	

Exportations du CCG vers la CEE (millions de \$)								
1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	
55.522	31.335	20.149	15.127	11.548	11.101	10.818	9.787	

Source: Gulf International Bank, Bulletin, mai/juin 1989.

La première réunion officielle entre représentants du CCG et de la Commission des Communautés Européennes eut lieu à Luxembourg en octobre 1985 et marquait le début des négociations en vue d'un accord de coopération. Afin d'établir des relations commerciales entre les deux parties garantissant une plus grande stabilité de ces échanges pour les deux partenaires et des fournitures d'énergie sûres pour la CEE, il fut décidé d'envisager un accord en deux étapes. L'accord de coopération devait inclure pratiquement tous les secteurs, comme l'énergie, l'industrie, l'agriculture, la pêche, les échanges scientifiques et technologiques, l'environnement, les investissements et le commerce.

La coopération économique s'est particulièrement préoccupée du transfert de technologie au moyen d'entreprises mixtes et d'un début de

arabes du Golfe que par certaines pratiques religieuses et par un certain statut social d'infériorité, a soudain été perçue comme potentiellement subversive. La guerre Iran-Iraq et l'intervention soviétique en Afghanistan ont accru le danger de voir la région du Golfe entraînée dans des conflits plus larges. Le fait que ces six états du Golfe constituent la principale source de pétrole brut pour les pays industrialisés occidentaux et qu'ils contrôlent plus de la moitié de réserves pétrolières mondiales prouvées ajoute à leur anxiété d'assister à une confrontation des grandes puissances dans la région.

A cette époque, la crainte que leur inspiraient ces événements, poussa les états du Golfe à la création du CCG Parti d'une réponse ad hoc à une situation politique particulière, le Consil s'est depuis transformé en une organisation qui traite nombre de problèmes fondamentaux des pays membres, tant sur le plan social, économique que culturel.

Organisation structurelle:

La plus haute instance du CCG est le **Conseil Suprême** composé des Chefs d'Etats des pays membres qui se réunissent deux fois par an. Le Conseil Suprême détermine la politique générale. Un Comité de Conciliation est rattaché à ce Conseil afin de servir de médiateur en cas de désaccord entre des pays membres, comité dont la décision est souveraine quant à l'interprétation des statuts. Le Conseil Suprême, comme le CCG dans son ensemble, fonctionne sur le principe de l'unanimité.

Le **Conseil des Ministres**, composé des Ministres des Affaires Etrangères des Etats membres, se réunit tous les deux mois. Ses tâches principales sont la préparation des sessions du Conseil Suprême, la rédaction des recommandations et le lancement de projets conjoints. Il supervise aussi le travail du Secrétariat Général.

La seule instance permanente du CCG est le **Secrétariat Général** qui se trouve à Ryad est présidé par M. Abdullah Yakoub Bishara, Ambassadeur du Koweit pendant de nombreuses années auprès des Nations Unies. Le Secrétariat dispose d'un budget qui lui est propre, auquel les pays membres contribuent à part égale. C'est au Secrétariat Général qu'il revient de faire appliquer les résolutions et recommandations du Conseil Suprême et du Conseil des Ministres, de faire un rapport régulier sur le fonctionnement du CCG et d'établir le budget.

Un grand nombre de comités spéciaux s'occupent des questions de coopération économique, sociale et culturelle, aussi bien que des problèmes de sécurité interne et externe. Certains sont temporaires, d'autres

Point 4:

La Coopération Euro-Arabe et les unions régionales dans le monde arabe

Introduction:

La création simultanée du Conseil de Coopération Arabe (Irak, Egypte, Nord-Yémen, Jordanie) et de l'Union du Maghreb Arabe (Maroc, Algérie, Tunisie, Lybie et Mauritanie) en février 1989 a été accueillie favorablement en Europe et tout particulièrement par l'A.P.C.E.A. qui s'en est félicitée auprès des ministres des affaires étrangères des pays concernés.

Tout ce qui renforce la coopération économique régionale entre pays arabes ne peut que conduire à une coopération politique accrue puisque les deux champs sont difficilement séparables. L'exemple du Conseil de Coopération du Golfe, créé en 1981, est encourageant, même si celui-ci n'a pas encore atteint tous ses objectifs.

Ces groupements régionaux pourraient cependant, s'ils devenaient des centres de pouvoir exclusifs, affaiblir le rôle de la Ligue des Etats Arabes. Les deux nouvelles unions ont nié toute intention dans ce sens et le Conseil de Coopération Arabe a souligné qu'il est ouvert à d'autres membres (le nouveau gouvernement soudanais aurait d'ailleurs exprimé son souhait d'adhérer à l'union).

1. Le Conseil de Coopération des Etats Arabes du Golfe (CCG):

Le 26 mai 1981 un accord entre les six Etats du Golfe (Arabie Saoudite, Bahrein, Emirats Arabes Unis, Koweit, Oman et Qatar) était signé par les chefs d'Etats afin de coordonner leur action en matière économique, politique, culturelle et de sécurité, créant le Conseil de Coopération du Golfe (CCG).

La création du CCG à ce moment précis de l'histoire était en grande partie une réponse aux événements dans la région qui étaient perçus comme des menaces contre la sécurité intérieure et extérieure des états du Golfe. Du fait de la révolution islamique en Iran, la minorité chiite, qui ne s'était jusque-là distinguée de la majorité sunnite des autres habitants des états

production tout en refusant de signer le Traité sur la Non-Prolifération des Armements Nucléaires ainsi que toute inspection de ses installations par l'Agence Internationale de l'Energie Atomique.

Force est de constater par ailleurs que les moyens d'empêcher les états qui le voudraient de se doter des moyens de répondre à cette arme terrifiante par une arme qui l'est tout autant sont pratiquement inexistant: les produits de base de l'armement chimique sont utilisés pour fabriquer des insecticides courants tandis que la technologie des missiles est aujourd'hui parfaitement maîtrisée par des pays comme la Chine, l'Argentine ou le Brésil qui se posent en concurrents directs des grands marchands d'armes traditionnels.

Mais cette course aux armements, quand elle est le fait de pays qui ne produisent pas eux-mêmes ces armes et qui de surcroît doivent pour les acquérir y consacrer un pourcentage important de leur PNB, n'est pas menée du gaité de coeur. Et le meilleur moyen d'y mettre un terme et d'empêcher tout dérapage qui par le jeu des alliances mettrait la paix du monde en danger est sans doute de résoudre le conflit qui en est la cause, d'une manière qui soit tout à la fois juste et durable. De ce point de vue, les pays arabes, et les palestiniens en particuliers, ont certainement montré la voie en tendant une branche d'olivier à Israël.

Pour ce qui concerne la présente réunion, peut-être pourrait-elle:

- a) exprimer le souhait qu'Israël se conforme, comme les autres pays de la région, aux normes de l'Agence Internationale de l'Energie Atomique et signe elle aussi le Traité sur la Non-Prolifération des Armements Nucléaires;
- b) recommander que les états arabes s'engagent dans ce cas, avec Israël, à ne pas produire, stocker, ni utiliser d'armes chimiques;
- c) prier les participants européens d'intervenir auprès de leurs gouvernements pour que ceux-ci utilisent leurs bonnes relations avec les diverses parties pour aider un tel processus.

Point 3:

Note sur l'élimination des armes chimiques et nucléaires en Méditerranée et au Moyen-Orient

L'affaire Vanunu ainsi que le déroulement de la guerre du Golfe ont alerté l'opinion internationale, et particulièrement l'opinion publique européenne, sur les dangers d'extension du conflit du Moyen-Orient. Assez étrangement, c'est le risque chimique plus que le risque nucléaire qui a été perçu, sans doute parce que l'Europe en a elle-même fait l'expérience et parce que ces armes ont été effectivement utilisées sur le terrain. C'est ce qui a conduit à la Conférence de Paris sur les armes chimiques de janvier dernier.

Pourtant, l'apparition de ces deux types d'armes sur le théâtre Moyen-oriental est étroitement liée. Et c'est à juste titre que l'on parle, journalistiquement, de l'arme chimique comme de "l'arme nucléaire du pauvre". Quelle est en effet la situation? D'un côté, un état expansioniste disposant de la supériorité aérienne sur tous ses voisins et possédant depuis longtemps l'arme nucléaire. De l'autre, une série d'états en développement qui consacrent des sommes très importantes pour leur défense sans être parvenu à posséder ni maîtrise du ciel, ni arme atomique. Il est évident que, face à de telles menaces, la tentation est grande de trouver des palliatifs. Ceux-ci existent et ont pour noms missiles ballistiques et armes chimiques.

Inquiets de l'apparition de ces nouveaux types d'armes - nouveaux pour la région en tout cas -, les pays occidentaux ont pris une série de mesures: interdiction d'exportation vers certains pays de produits de base pour la fabrication de gaz de combat et mise sur pied en 1987, à l'initiative des Etats-Unis, du "Missile Technology Control Regime" auquel participent également l'Allemagne Fédérale, le Canada, la France, le Japon et le Royaume Uni.

Force est cependant de constater qu'on avait pris beaucoup moins de mesures pour empêcher Israël de se doter de l'arme nucléaire, alors que ce pays s'est procuré - légalement (e.a. grâce à la France et à la Norvège) et illégalement - dès les années soixante les moyens nécessaires à cette

de la conférence internationale. Pour cette raison, la Commission politique de l'Assemblée a ensuite pris l'initiative de réunir à huis clos à Strasbourg les 22 et 23 juin des parlementaires des principaux pays concernés par cette conférence. Le Conseil National Palestinien, l'Egypte, Israël, la Jordanie, la Syrie, le Maroc (organisateur du Sommet de Casablanca), la Chine, les Etats-Unis, l'URSS ainsi que le Parlement Européen y ont envoyé des parlementaires. Il est à noter que les parlementaires israéliens n'y ont pris part que parce que la menace existait de voir remis en cause leur status d'observateur auprès de l'assemblée des 23 et pour dire que leur pays s'opposait à une telle conférence.

3. Union Inter-Parlementaire:

Le "Comité interparlementaire de soutien à la campagne pour la convocation d'une conférence internationale sur la paix au Moyen-Orient" créé au sein de l'UIP sur recommandation de sa 77e conférence (Bangkok, oct. 1987) et qui avait vu son mandat prorogé depuis, a fait rapport sur ce sujet à la 81e réunion (Budapest, mars 1989). Ce rapport, adopté par le conseil interparlementaire, "*invite instamment tous les groupes nationaux à faire tout ce qui est en leur pouvoir pour appuyer, au sein de leur Parlements et de leurs Gouvernements respectifs, la convocation d'une telle conférence*".

Grâce à l'étroite collaboration entre nos deux organisations, la 81e conférence interparlementaire a de plus adopté par 903 voix contre 46 et 53 abstentions, une résolution qui "*demande à l'ONU d'envisager la possibilité de placer les territoires occupés par Israël sous contrôle international pour assurer la protection et la sécurité des habitants dans l'attente d'une solution définitive et de l'instauration d'une paix totale dans la région, afin que cessent tous les actes de violence et que soient évitées de nouvelles et inutiles effusions de sang*". Par 933 voix pour (dont celles de la moitié de la délégation des Etats-Unis), 78 contre et 92 abstentions, la conférence interparlementaire a également invité le président Arafat à prendre la parole devant les délégués, ce qui fut fait à l'issue de la réunion de Budapest.

Point 2:

Note sur la contribution parlementaire pour promouvoir la Conférence Internationale de Paix au Moyen-Orient

1. Parlement Européen:

On se souviendra que le Parlement Européen avait dès le mois de mai 1983 soutenu officiellement l'idée de la Conférence internationale comme seul moyen pacifique de parvenir à la paix au Moyen-Orient et qu'il avait appellé les états membres de la Communauté Européenne à y prendre part. Depuis, le PE a persévétré dans cette voie, sans manquer aucune occasion de contribuer, dans la mesure de ses moyens, à la recherche d'une plus grande justice pour cette région. On se souviendra à cet égard de son refus durant 10 mois en 1988 de permettre la mise en oeuvre des trois protocoles CEE/Israël tant que les producteurs palestiniens n'étaient pas autorisés à exporter directement vers l'Europe.

En octobre 1988, la plupart des groupes politiques du PE recevaient à Strasbourg le président de l'OLP, lui donnant une formidable tribune en Occident, et lors de sa session de décembre, le PE demandait formellement "*rencontre entre les Douze et M. Yasser Arafat afin d'examiner d'une façon directe les nouvelles possibilités concrètes de dialogue et de paix y compris les initiatives qui peuvent renforcer le rôle de l'OLP dans la préparation de la Conférence internationale de Paix*".

La rencontre souhaitée s'est tenue à Madrid quelques semaines plus tard.

2. Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe:

Sur base de la résolution 902 adoptée en juillet 1988 par l'Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe, le "groupe de contact sur la situation du Proche-Orient" mis sur pied au sein de sa commission politique a visité du 8 au 16 janvier 1989 quatre pays de la région et rencontré le président Arafat ainsi que le président du Conseil National Palestinien. Le rapport adopté à l'issue de cette visite demandait un soutien actif à la convocation

et Londres. La coopération avec le Secrétaire Général de l'UIPA, M. Abderrahmane BOURAOUI, a permis d'organiser de nombreuses réunions entre des membres de l'Association et de l'Union ce qui stimula utilement le rapprochement des positions politiques sur les matières d'intérêt commun.

Des membres de différentes sections nationales ont de plus effectués au cours des mois écoulés des visites en Syrie, en Libye et en Iraq.

Visites de délégations arabes en Europe:

M. Abdullah BISHARA, Secrétaire Général du CCG, de passage à Bruxelles pour y rencontrer des membres de la Commission des Communautés Européennes, a été reçu à déjeuner par l'Association le 14 janvier 1989. Plusieurs membres du Parlement Européen ainsi que des députés belges ont participé à ce déjeuner. Lors de cette rencontre, M. BISHARA s'est félicité de la participation européenne à la force de déminage dans le Golfe, un geste concret qui, selon lui, a largement contribué à limiter l'ampleur du conflit et qui a été apprécié par l'ensemble des pays riverains (Parmi les participants se trouvait M. DE DONNEA qui, comme ministre belge de la Défense, avait décidé l'envoi de démineurs dans la région).

Le 16, M. BISHARA a été reçu au Parlement Européen par notre ami Rui AMARAL, en sa qualité de Vice-Président de l'assemblée.

Des délégations de l'UIPA ont pris part en avril et juillet derniers à divers travaux préparatoires à la mise sur pied d'un Comité pour la coopération méditerranéenne globale, comité répondant au souhait exprimé par la dernière réunion du Dialogue à Rabat.

Coopération avec les Nations Unies:

En dehors des visites au Moyen-Orient organisées en collaboration avec l'UNRWA (l'Agence des Nations Unies pour les Réfugiés de Palestine au Moyen-Orient), l'Association a poursuivi ses activités dans le cadre du Comité de Coordination des ONG sur la Question de Palestine, soutenu par les Nations Unies; l'Union Inter-Parlementaire Arabe y participe aussi régulièrement.

L'APCEA s'est impliquée activement dans le travail de la Commission des Droits de l'Homme des Nations Unies à laquelle elle a soumis au début 1989 un rapport remarqué sur les violations des droits de l'homme dans les territoires occupés par Israël depuis 1967.

Union Inter-Parlementaire:

Les conférences de l'Union Inter-Parlementaire sont traditionnellement le lieu d'une étroite collaboration entre l'Association et l'UIPA. Le Secrétaire Général de l'Association a participé aux réunions de Budapest

et contribue à l'accroissement de la tension dans les Territoires Occupés, empêchant ainsi l'établissement de la confiance qui pour les Douze est essentielle pour que le processus de paix se développe. En conséquence, les Douze demandent de nouveau aux autorités israéliennes de recon siderer de façon urgente leur politique.

Visites de parlementaires européens dans les pays arabes:

Au début novembre 1988, une délégation de l'Association s'est rendue au Qatar, en Arabie Saoudite et au Koweit. Elle a rencontré, dans les trois capitales, les ministres des Affaires Etrangères de ces pays. A Ryadh, la délégation a également été reçue au siège du CCG par son Secrétaire Général, M. Abdullah BISHARA.

Les échanges de vues ont porté sur la situation dans la région avec les perspectives de paix entre l'Iran et l'Iraq ainsi que sur l'urgence de la conférence internationale pour la paix au Moyen-Orient et sur le Liban. Une attention toute particulière a bien sûr été donnée aux relations entre le CCG et la CEE.

En février puis avril 1989, deux délégations de l'APCEA se sont successivement rendues en Jordanie, en Israël et dans les Territoires Occupés. En conclusion de ces visites, les membres des deux délégations ont exprimé leur très vive préoccupation à l'égard de l'**interdiction de toute forme d'enseignement en Cisjordanie**, qui prive 318.000 enfants et adolescents du droit élémentaire à l'éducation. Aucun argument de sécurité ne saurait justifier une telle interdiction visant non seulement la scolarisation mais également toute forme d'instruction à domicile.

Ils ont en conséquence demandé à leurs gouvernements respectifs, en application de l'article premier de la Quatrième Convention de Genève dont ils sont signataires, à l'instar d'Israël, **d'intervenir avec la plus grande fermeté auprès du gouvernement israélien pour qu'il lève immédiatement ces mesures évidemment contraires aux droits de l'homme, en particulier aux droits de l'enfant, et, au cas de leur maintien, d'envisager la suspension des accords culturels bilatéraux avec Israël.**

(cfr point "PARLEMENT EUROPEEN")

En juin 1989, un des Co-Président de l'Association et son Secrétaire Général ont assisté à Abu Dhabi à la réunion annuelle de l'UIPA. A cette occasion, ils se sont également rendus à Ryadh au Secrétariat Général du CCG.

particulier l'interdiction des mesures provisoires prévues par l'UNRWA pour assurer l'enseignement des élèves en Cisjordanie;

4. *demande aux ministres des Affaires étrangères des Etats membres d'intervenir auprès du gouvernement israélien pour faire respecter la Convention de Genève et pour obtenir la réouverture immédiate des établissements d'enseignement;*
5. *demande à la Commission d'augmenter encore son aide à l'UNRWA, d'aider cette dernière à financer des projets alternatifs d'enseignement, par exemple par télévision ou radio, et d'intervenir vigoureusement auprès du gouvernement israélien pour qu'il ne prenne pas des mesures susceptibles d'entraver les activités de l'UNRWA;*
6. *charge son Président de transmettre la présente résolution au Conseil, à la Commission, aux ministres des affaires étrangères reunis dans le cadre de la coopération politique européenne, aux Etats membres, au gouvernement israélien, à l'OLP et à l'UNRWA.*

Suite à cette résolutions et aux démarches entreprises dans les différents pays, les Douze ont rendu public à Madrid le 31 mai, dans le cadre de la Coopération Politique Européenne, une déclaration dont voici le texte:

***DECLARATION DES DOUZE SUR LA
FERMETURE
DES ECOLES DE L'UNRWA SUR LA
RIVE OCCIDENTALE
(Madrid, 31 mai 1989)***

Les Douze expriment leur inquiétude au sujet du maintien de la décision des autorités israéliennes de garder les écoles fermées sur la rive occidentale, y compris les écoles de l'UNRWA.

Les Douze considèrent que cette mesure qui est contraire au droit fondamental à l'éducation menace l'avenir de toute une génération de jeunes Palestiniens

pu être abordées toutes les matières d'intérêt commun.

Dans le Parlement lui-même, la situation des Territoires Occupés et les implications politiques de l'Intifadah ont provoqué de nombreuses résolutions et décisions. Le rapport et les témoignages des deux missions d'information de l'APCEA qui se sont rendues dans les Territoires Occupés (du 25 février au 3 mars puis du 15 au 22 avril 1989) a eu des répercussions non seulement dans les parlements nationaux des participants mais également dans d'autres parlements, notamment en Autriche, en Irlande, en Islande, au Royaume-Uni ainsi qu'au Parlement Européen.

Ce dernier a d'ailleurs adopté le 25 mai, sur base du rapport la résolution suivante:

RESOLUTION

Sur l'interdiction par Israël de l'enseignement en Cisjordanie

Le Parlement européen:

- A. rappelant ses précédentes résolutions en la matière,
- B. rappelant les conclusions des délégations de parlementaires européens et de parlementaires nationaux qui se sont rendus récemment dans les territoires occupés,
- C. rappelant que les Etats membres sont signataires de la Convention de Genève sur la protection des populations civiles et se sont à ce titre engagés à la faire respecter par les tiers,
- 1. condamne l'interdiction totale par les autorités militaires israéliennes, depuis 17 mois, de toute forme d'enseignement aux jeunes Palestiniens de Cisjordanie, de la maternelle à l'université, en privé ou par correspondance;
- 2. souligne le risque d'analphabétisation encouru ainsi par 120.000 enfants palestiniens de 6 à 10 ans et les conséquences sur leur développement;
- 3. rappelle que la Communauté contribue pour 17% aux dépenses de l'UNRWA et condamne toute entrave mise à son action par les autorités d'occupation, en

Point 1:

**ACTIVITES DE L'APCEA
DEPUIS LA REUNION DU DIALOGUE
PARLEMENTAIRE EURO-ARABE
A RABAT EN OCTOBRE 1988**

Introduction:

Le présent compte-rendu ne se veut pas exhaustif. Nous en avons délibérément exclu les activités des sections nationales qui ne concernaient pas l'Association dans son ensemble.

En 1988 et 1989, les activités de l'Association furent évidemment centrées sur le soulèvement palestinien dans les Territoires Occupés et la nécessité de rechercher plus que jamais une solution pacifique et durable au problème (cf. infra sous UIP, Communauté Européenne, Parlement Européen, visites et N.U.).

Institutions de la Communauté Européenne:

CONSEIL DES MINISTRES:

Comme les années précédentes, nous avons poursuivi nos contacts réguliers avec les Ministres des Affaires Etrangères des Douze, tant par lettres que par des rencontres personnelles. C'est ainsi, par exemple, que des délégations de l'Association ont rencontré MM. PAPOULIAS et ORDONNEZ en leur qualité de Président du Conseil des Ministres. Ces réunions permirent d'exposer la position de l'Association sur les grands dossiers intéressant l'Europe et le Monde Arabe, en particulier sur le conflit israélo-arabe suite aux décisions du Conseil National Palestinien tenu à Alger en novembre 1988, sur la situation au Liban et la politique méditerranéenne de la Communauté.

PARLEMENT EUROPEEN:

Notre section PE a poursuivi ses réunions de travail avec les Ambassadeurs arabes auprès de la Communauté au cours desquelles ont

**MEMOIRES PRESENTES PAR
LE COTE EUROPEEN**

agricole et animalière, la structuse de l'agriculture européenne connaît des lacunes diverses. Non seulement le climat ne se prête pas à toutes les cultures, mais encore il est bien connu que l'Europe manque de blé dur, de graines secondaires de fourrages et de plantes protéiniques et huileuses.

Si nous prenons en considération les rapports de la FAO soulignant une grave diminution des productions alimentaires et agricoles de par le monde, nous pourrons saisir l'importance d'une mise à profit des grandes ressources du Monde Arabe.

3. TECHNOLOGIE ET FORMATION DE TECHNICIENS:

Le rythme de développement arabe, et la rapide assimilation des équipements et outils européens depend du degré d'assimilation par l'économie arabe de la technologie moderne. Cela exige une étroite coopération dans les domaines de l'enseignement universitaire, de la formation professionnelle, du recyclage et de l'entraînement des techniciens et des administratifs. Ce dernier point mérite toute notre attention car la capacité du monde arabe à réussir la gestion moderne des projets et à assimiler les systèmes électroniques et les ordinateurs et à les intégrer dans son économie sera fonction de la capacité des administratifs arabes à assimilier l'art de la gestion moderne et de l'organisation scientifique du travail.

4. TOURISME:

L'homme, dans les sociétés développées, n'est plus à la recherche du plus mais du mieux. La course à la qualité remplace peu à peu la recherche effrénée de la quantité.

Le Monde Arabe est riche sur ces deux plans: il possède en abondance l'air pur et le soleil brillant. Ce sont là deux biens rares et recherchés en Europe qui s'ajoutent à ce que la terre arabe recèle de trésors antiques qui racontent les plus belles pages de la civilisation humaine.

Le développement à grande échelle du tourisme exige des efforts considérables des deux parties dans les domaines des communications, des transports aériens et de la construction des aéroports et des hôtels.

Il est utile de rappeler le périple de la pollution en Europe et dans le monde arabe, notamment la pollution en Méditerranée, grand lac qui unit les Etats arabes et européens. L'instauration d'une étroite coopération en matière d'environnement et de la lutte contre la pollution devient une nécessité pour préserver la Méditerranée.

extrait dans leurs pays, l'espace européen se faisant d'autre part de plus en plus étroit pour des industries polluant gravement l'environnement.

b) Industries phosphatées de base pour le développement de l'agriculture.

— Industrie nécessitant une grande consommation d'énergie, dont:

- certaines industries métallurgiques, comme vulcanisation de l'alluminium à l'énergie électrique générée par gaz naturel très abondant dans le monde arabe.
- certaines industries chimiques telles les fabriques d'acide et d'ammoniaque.

c) Industries liées aux richesses naturelles du monde arabe, dont:

- Industrie de liquéfaction du gaz naturel.
- Fabrication et maintenance des pétroliers.
- Industrie des pipelines.
- Industrie des gros transports, des outils de forage et de prospection.

d) Industries nécessitant la participation des deux parties: il existe des industries avancées très modernes que les arabes ne peuvent ignorer s'ils veulent rattrapper les industries modernes. Les Européens possèdent dans ce domaine industriel de grandes et précieuses expériences mais ils sont confrontés, dans leur volonté de les développer, à certaines difficultés dues aux causes suivantes:

- volume considérable des investissements exigés.
- capacité réduite du marché européen pour garantir l'écoulement des produits industriels.
- très forte concurrence américaine et japonaise.

Les arabes ne sauraient dans ce domaine préférer la technologie européenne à ses concurrentes que s'ils prenaient part à cette technologie et à ces industries en offrant une partie du capital engagé et en s'assurant ainsi participation et expérience. En tête de ces industries il faut placer l'électronique et l'aéronautique.

2. L'AGRICULTURE:

Le Monde Arabe dispose de vastes superficies de terres cultivables mais il est confronté dans le même temps à des difficultés dans les domaines de l'irrigation, des engrains et de la mécanisation agricole.

L'Europe est en mesure d'aider le Monde Arabe dans ce domaine et ne devrait craindre aucune concurrence de l'agriculture arabe. En effet, malgré les problèmes connus des excédents de production européenne

à des contacts directs pouvant assurer des contrats à long terme et convenant en prix et taux d'augmentation.

— Garantie d'une part importante des besoins européens en matières premières dont la production est abondante dans le monde arabe: phosphates et coton par exemple.

— Mise à profit des réserves monétaires, soit en les investissant dans ses places monétaires et financières sous forme de dépôts ou de titres à court ou à long terme avec la garantie de la valeur de la monnaie de placement pour garantir la stabilité des investissements, soit en leur assurant des domaines d'activités sous forme d'exploration directe, de participation ou de contribution. Il faut y ajouter les profits pouvant résulter de l'association des capitaux arabes avec les capitaux européens dans l'exécution de projets en Europe ou hors l'Europe.

— Consolidation des institutions bancaires euro-arabes communes et extension et diversification de leurs activités de manière à drainer davantage de fonds monétaires arabes.

— Enfin, il est utile de rappeler les avantages et profits que peut tirer l'Europe de la grande extension attendue des marchés arabes, conséquence de la croissance accélérée du monde et ce qu'il en résulte de la demande accrue des produits européens au plan des équipements ou des biens de consommation.

II. Profits que peut tirer le monde Arabe:

La croissance est parmi les facteurs les plus importants du développement du Monde Arabe. Elle est également bénéfique aux arabes et aux européens comme il ressort de ce bref exposé. Nous devons en conséquence œuvrer en commun pour cette croissance accélérée du Monde Arabe dans les principaux domaines suivants:

1. INDUSTRIE:

Nous pouvons évoquer, à ce sujet:

a) Les industries utilisant des matières premières abondantes dans les pays arabes:

— Industries pétrochimiques qui exigent des investissements considérables et une technologie de pointe.

— Industrie de raffinage du pétrole, les pays arabes devant normalement procéder au raffinage d'une partie importante du pétrole

Point 4:

Coopération Economique Euro-Arab et Intégration Régionale

Les relations économiques qui lient L'Europe au monde arabe ne datent pas d'hier. Leurs racines plongent dans le passé lointain vu la situation géographique du monde Arabe et ce qu'il recèle de richesses matérielles et d'avantages stratégiques; en vertu, également des liens historiques, culturels et civilisationnels qui unissent les deux régions. L'Europe d'aujourd'hui importe à grande échelle des produits du monde Arabe: matières premières et pétrole en particulier. Le monde Arabe, à son tour, importe d'Europe une grande partie de ses besoins en biens de consommation, produits semi-finis, équipements et outillages.

Si nous prenons en considération le besoin où se trouve actuellement l'Europe des ressources financières et pétrolières arabes, et les besoins du monde Arabe en technologie et moyens scientifiques disponibles en Europe, il nous sera aisément de comprendre que les relations euro-arabes actuelles ont besoin d'un appui et d'un développement constants. Si, revenant en arrière, nous analysons les évènements intervenus dans les deux régions arabe et européenne après la 2ème guerre mondiale pour arriver à l'aggravation de la situation mondiale ayant suivi la guerre d'octobre 1973 et ce qu'il a résulté de montée des prix du pétrole, nous comprendrons aussi aisément que le grand changement dans le cours des relations internationales, celles touchant en particulier le monde arabe, d'une part, et l'Europe d'autre part, appelle nécessairement une coopération étroite entre les deux régions. Le dialogue euro-arabe, dans ses deux volets, officiel (governmental) et parlementaire, n'est autre que l'expression d'une conviction de l'existence d'intérêts euro-arabes communs qu'il est possible de développer et d'approfondir pour en tirer des profits mutuellement bénéfiques.

Nous estimons nombreux les avantages réalisables, grâce à la coopération euro-arabe. Voici, passés en revue, les plus notoires.

I. Profits que peut retirer l'Europe:

- Garantie de ses besoins en pétrole de façon régulière et durable grâce

des fusées à moyenne portée.

La tenue de la conférence de Paris (janvier 1989) sur les armes chimiques, avec la participation de 149 pays, reflète l'espoir des peuples du monde de trouver des solutions à cette question très grave. La déclaration finale faite au terme de la conférence a rappelé à l'unanimité la nécessité de redoubler immédiatement d'efforts pour la conclusion d'une convention internationale d'interdiction, dans les plus brefs délais, des armes chimiques. Tous les pays du monde ont accueilli favorablement le progrès réalisé à Genève dans le cadre des préparatifs de cette convention qui en est à son dernier stade. Les parlements jouent dans ce domaine un rôle important pour aider à débarrasser le monde du danger des armes nucléaires et chimiques, et cela:

- en favorisant la formation d'une opinion publique susceptible de faire pression sur les divers gouvernements pour les amener à hâter l'élaboration de la convention sur l'interdiction des armes chimiques, son approbation et le respect de ses dispositions.
- en exigeant la participation des parlements aux entretiens et négociations en cours pour la mise au point définitive de cette convention en préparant dans leurs pays respectifs les conditions propres à accélérer l'entrée en vigueur de cette convention et assurer les garanties juridiques de son application.
- en organisant des séminaires et des rencontres sous l'égide de l'UIP pour discuter les questions de démantèlement des armes nucléaires et chimiques dans le monde en général, au Moyen-Orient et dans le bassin de la Méditerranée en particulier.
- en contribuant au règlement des problèmes politiques dans la région, problèmes dont la perpétuation contribue à l'aggravation de la tension et à la dégradation de la situation.

parlementaires du monde en vue d'accélérer la tenue de la conférence internationale de paix au Moyen-Orient.

1. Démantèlement des armements chimiques et nucléaires au Moyen-Orient et dans le bassin méditerranéen

La course aux armements et la prolifération des armes nucléaires qu'a connues le monde, notamment dans la période de l'après-deuxième guerre mondiale, constituent une grave menace pour l'humanité entière. La récente prolifération des armes chimiques à laquelle nous assistons dans un nombre de régions du Monde n'est pas moins lourde de conséquences. Plus la situation politique est troublée dans une région, plus s'accroît le danger découlant de l'existence d'armes de destruction massive, tant nucléaires que chimiques. La région du Moyen-Orient est parmi les plus troublées et les plus explosives. La prolifération des armes de destruction massive, autant nucléaires que chimiques, dans cette région et celle du bassin méditerranéen dont la situation géographique est toute particulière, aggrave la situation dans la région et y accroît la tension. Force est de souligner qu'Israël utilise aussi le réacteur atomique de Demona pour la production d'armes nucléaires, qu'il possède, en outre, des fabriques pour la production des armes chimiques et des stocks importants de ces deux types d'armes. Nous n'en voulons pour preuve que son refus de se joindre à la convention internationale prohibant la prolifération de l'armement nucléaire et son obstination à ne pas permettre le contrôle international de ses installations nucléaires. Pis encore, il s'efforce d'empêcher les états arabes de développer leurs industries à base de réacteurs atomiques utilisés à des fins pacifiques. Son agression contre le réacteur atomique irakien "Tammouz" construit à des fins pacifiques est toujours présent à nos esprits. Il est évident que cette politique israélienne est un facteur de poids dans l'escalade de la course aux armements et du climat tendu qui règne dans la région. En conséquence, le démantèlement total de tous les stocks d'armes nucléaires et chimiques, de leurs bases de production et de fabrication, ainsi que l'interdiction de leur production à l'avenir s'avèrent nécessaires pour mettre les pays et les peuples de ces deux régions à l'abri d'une destruction totale. C'est là une question possible et réalisable.

La conclusion d'une convention portant interdiction des armes nucléaires et chimiques constituera, incontestablement, un grand pas en avant sur la voie de la liquidation globale des armements commencée par le traité conclu entre l'Union Soviétique et les U.S.A. pour le démantèlement

des territoires arabes occupés, alors il serait possible d'avancer que cette évolution importante de la position européenne ménage à l'Europe des occasions sérieuses lui permettant de jouer à l'avenir un rôle efficace en matière de pression sur Israël pour l'amener à accepter la tenue d'une conférence internationale de paix au Moyen-Orient à laquelle participeraient toutes les parties concernées, y compris l'OLP, représentant légitime et unique du peuple palestinien.

Les parlementaires arabes qui notent leur satisfaction et l'accueil favorable qu'ils ont réservé à la déclaration de Madrid, sont convaincus que des mesures tangibles consolidant le contenu de cette déclaration sont susceptibles de contribuer sérieusement à imprimer un nouvel élan au processus de paix au Moyen-Orient et à hâter la tenue de la conférence internationale devenue une revendication mondiale appuyée par la majorité écrasante des états du monde et à laquelle s'opposent uniquement Israël et ses supporters au sein de l'Administration Américaine.

Les parlementaires arabes et européens sont requis d'œuvrer pour:

1. pousser les gouvernements d'Europe à reconnaître l'état de Palestine - à l'exemple de la Grèce - et à établir des relations diplomatiques avec cet état;
2. presser les gouvernements européens et arabes d'apporter une aide économique et humanitaire urgente pour améliorer les conditions de vie des populations arabes en lutte contre l'occupation;
3. exhorter les Nations-Unies à protéger les citoyens palestiniens et à garantir leur sécurité en plaçant les territoires arabes occupés par Israël sous tutelle internationale dans l'attente de la tenue de la conférence internationale de paix au Moyen-Orient;
4. inviter les gouvernements européens à continuer de faire pression sur Israël pour l'amener à mettre un terme à ses pratiques répressives et à se conformer à la volonté internationale le pressant d'approuver la tenue de la conférence internationale de paix, et cela en poursuivant le gel des accords et protocoles économiques passés entre la CEE et Israël;
5. œuvrer à l'amélioration des conditions des exportateurs palestiniens dans les territoires occupés en proposant des solutions aux problèmes et difficultés commerciales que confrontent les agriculteurs palestiniens en particulier dans l'exportation de leurs produits vers les marchés européens;
6. coordonner les efforts des parlementaires arabes et européens au sein de l'Union Interparlementaire pour la tenue d'un séminaire interparlementaire sur la meilleure action à entreprendre par les

comporte des éléments positifs importants, dont notamment:

- nécessité proclamée par la CEE d'une participation de l'OLP à la conférence internationale proposée pour un règlement au Moyen-Orient .
- Disposition des états de la Communauté Européenne à contribuer à un règlement de la crise dans la région basé sur le droit des palestiniens à l'autodétermination et celui d'Israël à la sécurité.
- Appel pressant à Israël l'invitant à mettre un terme à ses mesures répressives dans les territoires occupés et à se conformer aux clauses de la Convention de Genève relative à la protection des civils en temps de guerre.
- Malgré l'accueil favorable réservé à la proposition israélienne d'organisation des élections dans les territoires occupés, les états de la Communauté ont lié leur acceptation aux trois conditions suivantes:
 - Que ces élections interviennent dans le cadre d'un règlement global et durable du conflit;
 - Qu'elles aient lieu dans les territoires occupés, y compris Jérusalem Est, avec des garanties de liberté entière;
 - Qu'elles n'excluent aucun règlement et que les négociations définitives se fassent sur la base des résolutions 242 et 338 du Conseil de Sécurité qui partent du principe de l'échange de la Terre contre la Paix.

Cette position Européenne que les états arabes et les différentes composantes de l'opinion internationale ont accueilli avec la plus grande satisfaction constitue une évolution importante par rapport à la déclaration de Venise (1985), et va au-delà de celles de Bruxelles (1987) et de Bonn (1988). Elle est en outre révélatrice du fait que l'Europe a finalement réussi à adopter des positions relativement distinctes de la position américaine généralement alignée sur celle d'Israël, et ce en dépit des pressions américaines continues et des tentatives israéliennes des derniers mois tendant à empêcher l'émergence d'une position européenne commune traitant de façon équilibrée avec les parties en conflit au Moyen-Orient.

Si nous y ajoutons la reconnaissance par la Grèce - membre de la CEE - de l'état palestinien, et les résolutions du 18ème Congrès de l'Internationale Socialiste (Stockholm, 20 - 22 juin 1989) où les états européens jouent un rôle de tout premier plan, résolutions qui invitent à la tenue d'une conférence internationale de la paix au Moyen-Orient, appellent toutes les parties en conflit à œuvrer ensemble pour la tenue d'une telle conférence et condamnent les pratiques répressives d'Israël dirigées contre les populations

poursuivre jusqu'à l'aboutissement d'un règlement juste et global de la crise dans la région conforme aux résolutions des Nations-Unies relatives à la cause palestinienne et cela malgré les sacrifices énormes et les pertes humaines et matérielles considérables que consent le peuple palestinien dans les territoires occupés.

- Le vaste soutien international à l'état palestinien (reconnu par plus de 100 états) et aux initiatives de paix prises par l'OLP sur la base du projet de paix arabe et de la légitimité internationale.
- Le dialogue américano-palestinien.
- l'importante évolution de la position européenne que reflète la déclaration du dernier sommet européen tenu à Madrid.

Tous ces développements liés à la poursuite du soulèvement populaire dans les territoires occupés ont replacé la question du Moyen-Orient et la cause palestinienne au premier plan des événements internationaux, et mis la Communauté Internationale face à ses responsabilités pour contribuer à la solution de ce problème, d'autant que les données de la solution sont assurées à la faveur d'une Conférence Internationale de paix au Moyen-Orient qui se tiendrait sous les auspices de l'ONU et à laquelle participeraient, sur un pied d'égalité, toutes les parties concernées par le conflit, y compris l'OLP et les états membres permanents du Conseil de Sécurité. Il est clair que l'idée de tenir une conférence internationale sous les auspices des Nations Unies part du fait que la question palestinienne a été, dès l'origine, un problème de caractère international, qu'elle est au nombre des responsabilités des Nations-Unies en vertu de la résolution de l'Assemblée Générale de l'ONU No. 181/III, en date du 29/11/1947. D'autre part, l'objectif de la Conférence Internationale est de parvenir à un règlement pacifique et global de la crise du Moyen-Orient à la lumière des résolutions des Nations-Unies et du Conseil de Sécurité. En outre, le patronage par les Nations-Unies de cette conférence assurera une participation égale à toutes les parties concernées par le conflit d'une part, et permettra d'autre part, d'aboutir à des résolutions collectives dont l'application serait garantie par les parties internationales présentes à la conférence.

Evolution de la position européenne à la lumière des résolutions du Sommet de Madrid:

La déclaration du dernier sommet de la CEE tenu à Madrid fin juin 1989 constitue une évolution importante de la position européenne face au problème du Moyen-Orient et à la question palestinienne. La déclaration

Point 2 et 3:

Mémoire présenté par le Secretariat Général de l'Union Interparlementaire Arabe:

- **Contribution des Parlementaires à la tenue de la Conférence Internationale de Paix au Moyen Orient.**
- **Démantèlement des armements chimiques et nucléaires au Moyen-Orient et dans le Bassin Méditerranéen.**

1. Contribution des Parlementaires à la tenue de la Conférence Internationale de Paix au Moyen Orient

Dans son mémoire à la réunion tenue à Rabat dans le cadre du dialogue interparlementaire Euro-Arabe (Octobre 1988) le Secrétariat Général avait rappelé qu'en dépit du climat positif qui a caractérisé les relations internationales dans la période écoulée, la situation au Moyen-Orient continuait à être tendue et explosive, les aspects positifs de la détente internationale qui ont clairement marqué de leurs effets de nombreux foyers de tension dans le monde n'ayant pas joué pour elle. Cette conclusion se révèle toujours aussi importante que pertinente. La cause en est de toute évidence, la poursuite par Israël de sa politique répressive dirigée contre le peuple arabe palestinien et les populations des territoires arabes occupés au Golan et au Sud-Liban. C'est aussi sa façon de traiter, en occupant, le soulèvement du peuple palestinien s'efforçant de le faire avorter aux fins de poursuivre son occupation et de se livrer à une politique de répression, de terreur, d'expulsion, de dynamitage de maisons et de détention des milliers de citoyens dans les geôles et les prisons. C'est enfin son refus obstiné de reconnaître les droits nationaux inaliénables du peuple palestinien, tout particulièrement son droit à l'autodétermination et à l'établissement de son état indépendant sous l'égide de l'OLP, son représentant légitime et unique.

Par sa politique Israël veut ignorer les développements importants des événements en cours au Moyen-Orient, notamment:

- **La poursuite et l'intensification du soulèvement populaire en Cisjordanie et dans la Bande de Gaza, et la volonté opiniâtre de le**

Conclusion:

Pour conclure, nous nous devons de dire que le sens général de l'évolution des évènements au Moyen-Orient et en Europe appelle plus que jamais à un plus grand développement des relations au sein du dialogue euro-arabe et à une meilleure coordination entre L'Union Interparlementaire Arabe et l'Association parlementaire de Coopération euro-arabe grâce à des programmes d'action commune bien concrets et qui tiennent compte de l'expérience des 15 dernières années de l'existence du dialogue.

du Comité Exécutif de l'Union et des autres parlements pour examiner les voies et moyens de parvenir à la paix au Moyen-Orient.

Nous avons assisté à une coordination entre les parlementaires arabes et européens, notamment les membres de l'Association. Des concertations ont eu lieu en permanence entre les Secrétaires Généraux de l'Union et de l'Association autour des questions communes débattues par les conférences de l'UIP.

2. Dialogue Parlementaire Euro-Arabe:

a) La déclaration finale de la réunion de Rabat a été distribuée à tous les gouvernements et organisations arabes et publiée dans la presse arabe et le "Parlement Arabe", périodique de l'Union.

b) Les contacts se sont poursuivis au cours de l'année dernière entre l'Union et l'Association. Plusieurs réunions ont groupé des représentants des deux Secrétariats Généraux à Bruxelles, à Paris et au cours des conférences de l'UIP. L'Association a d'autre part, été invitée à participer à la 5ème conférence de l'Union tenue à Abou Dhabi. Elle a été représentée par son co-président MICHEL ACHILLI.

c) L'Union a contribué à la conférence préparatoire tenue en vue d'organiser un dialogue parlementaire entre les parlements des pays riverains de la Méditerranée. Elle a également participé à la réunion du Comité préparatoire de la conférence parlementaire Méditerranéenne prévue pour la fin de l'année en cours. Nous envisageons encore plus d'activité à l'avenir dans le cadre des relations parlementaires avec les états d'Europe occidentale, vu l'importance qu'une telle orientation joue dans la consolidation des rapports historiques et les liens étroits qui unissent le monde arabe à l'Europe occidentale.

3. Conférences des organisations non gouvernementales sur la question palestinienne:

L'Union Parlementaire Arabe a participé à la conférence annuelle (1989) des Organisations Non Gouvernementales tenue à Vienne fin Août autour de la question palestinienne. Un échange de points de vue a pu avoir lieu entre représentants de l'Union et de l'Association présents à la conférence autour des différents problèmes examinés par la conférence. L'Union entend œuvrer à l'avenir pour une plus grande efficacité de son action au sein de cet organisme et pour une plus grande coordination avec les organisations arabes qui y participent.

tiers-monde et invité la communauté internationale à prendre des mesures urgentes et efficaces en vue d'alléger le poids de la dette à la faveur d'une série de mesures pratiques. Elle a recommandé également d'entreprendre des actions tendant à l'effacement des dettes de tous les pays pauvres ou frappés de fléaux naturels. Elle a appelé, d'autre part, à l'instauration d'un nouvel ordre économique mondial basé sur la justice et l'équilibre, et dénoncé certaines mesures prises par la Banque Internationale qui ne tiennent pas compte des conditions politiques et sociales des Etats du tiers-monde.

C) Question touchant le dialogue et relations avec les différentes organisations parlementaires:

— La conférence a proclamé la nécessité de renforcer les relations parlementaires afro-arabes, de tenir la 5ème conférence du dialogue afro-arabe dans l'une des capitales arabes au cours de l'année 1990, d'envoyer une délégation interparlementaire arabe largement représentative dans certains pays africains et d'inviter une délégation interparlementaire africaine à se rendre dans un nombre de pays arabes. Elle a également appelé à la consolidation des relations au sein du dialogue parlementaire euro-arabe et la structuration des relations avec le parlement européen. Comme elle a invité à poursuivre le renforcement des relations avec les parlements d'Amérique Latine et à élaborer un plan pour l'instauration d'un dialogue avec les parlementaires de l'Amérique du Nord (Canada et Etats Unis).

II. Activités de l'Union sur le plan international:

1. L'Union Interparlementaire:

L'Union a participé aux 81ème et 82ème conférences de l'UIP respectivement à Budapest et Londres. Elle a contribué à la coordination des activités des délégations parlementaires arabes ayant participé à ces conférences, ainsi qu'à tous les contacts pris avec les différentes délégations au sujet des questions examinées par les deux conférences. D'autre part, grâce à la coopération avec les parlementaires amis, dont les amis européens, un point supplémentaire relatif à la conférence internationale de paix au Moyen-Orient a été inscrit à l'ordre du jour de la conférence de Budapest. La conférence a adopté une résolution importante à son sujet. Le Conseil de l'Union a poursuivi également l'examen des modalités d'exécution des recommandations de la conférence de Sofia sur l'envoi d'une mission d'enquête dans les territoires occupés et la tenue d'une réunion parlementaire commune palestino-israélienne en présence des représentants

part, pour doter l'Union de plus de souplesse dans l'action à entreprendre au sein de ses institutions.

B) Sur le plan politique:

Le 5ème conférence de l'Union a analysé dans les grandes lignes la situation politique arabe et adopté des résolutions importantes qui constitueront un guide d'action pour les parlements arabes dans l'étape à venir.

— La conférence a affirmé l'importance de la solidarité arabe, sa nécessaire consolidation, une action sans repit en vue de mobiliser toutes les potentialités arabes et le soutien des résolutions du Sommet de Casablanca relatives à ce sujet.

— Elle a affirmé également la poursuite de son soutien matériel et moral à l'Intifada du peuple arabe palestinien dans les territoires occupés, la déclaration de la création de l'Etat Palestinien et l'initiative de paix palestinienne sur la base du project arabe de paix et de la ligitimité internationale. Ella a d'autre part invité à accorder à l'Intifada soutien et priorité dans les différents symposiums du dialogue parlementaire.

— Elle a traité de la situation au Liban et affirmé la nécessité du retrait des forces d'occupation israélienne du Sud Liban en conformité avec les résolutions du Conseil de Sécurité, tout particulièrement la résolution 425, et le soutien de l'indépendance, de l'arabité et de la souveraineté du Liban sur son sol national. La Conférence a affirmé également son soutien aux résolutions du Sommet de Casablanca relatives au Liban, son ferme appui aux efforts déployés par le Comité tripartite pour la réalisation des réformes susceptibles de consolider le régime démocratique dans ce pays et le soutien qu'elle accorde à la résistance nationale libanaise contre l'occupation.

— La conférence s'est attardée sur le problème de la guerre irako-iranienne, saluant la cessation des hostilités et les négociations engagées entre l'Irak et l'Iran sous l'égide du Secrétaire Général des Nations-Unies. Elle a exhorté la Communauté internationale à poursuivre les efforts prodigues aux niveaux international et régional en vue de parvenir à un règlement global, durable et juste sur la base de l'application intégrale, et dans l'ordre de succession de ses dispositions, de la résolution 598 (1987) du Conseil de Sécurité. La conférence a invité d'autre part à faire pression sur l'Iran pour l'amener à accepter l'application de la sus-dite résolution et l'échange de la totalité des prisonniers pour raisons humanitaires.

— La conférence a examiné la question de l'endettement des pays du

questions examinées et des conclusions auxquelles ils ont abouti.

a) Circonstances de la tenue du Conseil et de la Conférence:

— La tenue de la 19ème session du Conseil et de la 5ème Conférence de l'Union ont suivi de peu (un mois environ) le Sommet Arabe Extraordinaire de Casablanca (fin Mai 1989). Les résultats positifs auxquels est parvenu le sommet de même que les résolutions adoptées autour des diverses questions examinées se sont reflétées dans les résolutions prises par le Conseil de l'Union et la conférence.

— La tenue de la 19ème session du Conseil et de la 5ème Conférence a coïncidé avec la célébration du 15ème anniversaire de la fondation de l'Union. Les rapports et interventions présentés au Conseil et à la Conférence ont évalué la marche de l'Union au cours des 15 années écoulées. Ces rapports et interventions ont démontré que l'Union est parvenue durant cette période, à jouer un rôle important dans l'approfondissement de l'expérience démocratique dans les pays arabes, la coordination des efforts communs arabes, l'unification des positions des parlementaires arabes dans les forums internationaux, la consolidation de la solidarité arabe, l'échange entre pays arabes des expériences dans le domaine de la législation et l'instauration d'un dialogue fructueux avec les différents groupes parlementaires dans le monde.

2. Conclusions de la 19ème session du Conseil et de la 5ème conférence:

a) Sur le plan organisationnel:

— La présidence de l'Union passe du Groupe National Tunisien au Groupe National des Emirats Arabes Unis. Le Président de ce dernier groupe, Son Excellence HILAL BEN AHMED BEN LOTAH, devient Président de l'Union interparlementaire Arabe pour la session en cours.

— Augmentation des affiliations à l'Union par le retour du Groupe National Egyptien et la reprise de son rôle et de ses activités au sein de l'Union, par l'affiliation à l'Union également du Congrès Général du peuple dans la Jamahiriya Lybienne portant ainsi le nombre des groupes nationaux affiliés à 16. Nous sommes heureux de voir des représentants des deux groupes nationaux Egyptien et Lybien se joindre à notre réunion.

— Le Conseil de l'Union a apporté des amendements dans les statuts, le règlement intérieur et d'autres règlements de l'Union pour les aligner sur les développements intervenus au sein de l'Union d'une part, et, d'autre

Point 1:

Rapport sur les activités de l'Union depuis la réunion de Rabat dans le cadre du dialogue parlementaire Euro-Arabe, 14 - 16 Octobre 1988

La présente réunion dans le cadre du dialogue parlementaire euro-arabe coincide avec le 15ème anniversaire du dialogue, qui est également le 15ème anniversaire de la création des deux organisations qui ont engagé ce dialogue et oeuvré ensemble à sa consolidation: l'Union Interparlementaire Arabe et l'Association Parlementaire de Coopération euro-arabe. Les développements et les évènements des 15 dernières années ont prouvé le sérieux et l'importance de ce dialogue pour aider au développement des relations multilatérales entre les pays arabes et ceux de l'Europe Occidentale. Des réalisations importantes ont été obtenues sur ce plan. De même que le début du diaglogue a représenté, il y a 15 ans, une nécessité objective, de même son développement et l'élan à lui imprimer sont aujourd'hui un besoin urgent qu'appellent les nécessités du moment et les perspectives de développement des relations euro-arabes. C'est, sans conteste, l'une des tâches de notre rassemblement aujourd'hui dans ce beau pays hospitalier.

Ce bref rapport comporte les principales activités entreprises par l'Union Interparlementaire Arabe pendant l'année qui a suivi la réunion de Rabat dans le cadre du dialogue parlementaire euro-arabe.

1. Activités de l'Union sur le plan interne

I. 19ème Conseil de l'Union et 5ème conférence interparlementaire arabe:

Le Conseil de l'Union Interparlementaire Arabe a tenu sa 19ème session le 18 juin 1989 et sa 5ème Conférence le 19 et 20 Juin 1989 à Abou Dhabi, capitale des Emirats Arabes Unis. Nous pouvons dire que la tenue, au cours de cette année, du Conseil de l'Union et de la Conférence constitue une étape importante de l'histoire de l'Union depuis sa création en Juin 1974, tant au niveau des circonstances particulières de leur tenue qu'à celui des

**MEMOIRES PRESENTES PAR
LE COTE ARABE**

ORDER DU JOUR

- 1. Rapport d'activité depuis le Dialogue tenu à Rabat du 14 au 16 octobre 1988.**
- 2. Contribution des parlementaires pour la convocation de la Conférence Internationale pour la paix au Moyen-Orient.**
- 3. Elimination des armes chimiques et nucléaires au Moyen-Orient et en Méditerranée**
- 4. Coopération économique euro-arabe et intégration régionale:**
 - Conseil de Coopération du Golfe (CCG).
 - Conseil de Coopération Arabe (CCA).
 - Union du Maghreb Arabe (UMA).
 - Dialogue Méditerranéen: perspectives pour la création d'une assemblée parlementaire (après les réunions de Rabat en oct. 88 et Bruxelles, en mars 89).
- 5. Jumelages entre municipalités arabes et européennes.**

REMERCIEMENTS ET GRATITUDE

La conférence annuelle du dialogue parlementaire Euro-Arabe pour l'année 1989 s'est tenue à DUBLIN, la capitale belle et calme de la République d'Irlande, sur invitation de la section nationale Irlandaise de l'Association Parlementaire pour la coopération Euro-Arabe.

L'accueil chaleureux ainsi que la généreuse hospitalité avec lesquels les participants à la conférence ont été reçus reflètent l'expression d'amitié et d'authenticité. L'excellente organisation des travaux a facilité la mission des participants et a contribué à la réussite de la conférence et aux résultats probants auquels elle a abouti.

A nos amis et collègues Irlandais membres persistants de la section nationale de l'A.P.C.E.A., au peuple Irlandais ami et au gouvernement Irlandais, nous exprimons nos sincères remerciements et notre profonde gratitude.

**REUNION ANNUELLE DU
DIALOGUE PARLEMENTAIRE
EURO-ARABE**

Dublin, 11 — 13 Septembre 1989

de cette expérience et à son amélioration par davantage de franchise et d'engagement pour, d'une part, pouvoir suivre les développements que connaît le monde actuellement et de l'autre améliorer et élargir ce Forum tout en augmentant son efficacité.

Dans ce cadre, Nous saluons les efforts entrepris par les parlementaires Européens amis membres de l'Association au niveau des sections nationales et du Parlement Européen pour mettre en valeur l'importance de la coopération Euro-Arabe qui se fixe comme objectif l'affermissement des relations entre les peuples Arabe et Européens.

Nous exprimons de façon solennelle, notre considération à l'aspect des activités de nos amis Européens visant à faire connaître la justice de la cause palestinienne et à défendre les droits du peuple Palestinien affronté quotidiennement, aux odieuses mesures de répression de d'assassinats perpétrées par les forces d'occupation Israéliennes en violation flagrante de la volonté de la communauté internationale et des décisions de l'O.N.U. et des principes du droit international qui ont, tous, réaffirmé, et à plusieurs reprises, la nécessité de permettre au peuple Arabe Palestinien d'exercer ses droits nationaux inaliénables, au retour, à l'autodétermination et à l'instauration de son Etat indépendant sur son territoire national.

Nous saluons particulièrement les efforts déployés par le comité exécutif et le Secrétariat Général de l'A.P.C.E.A. qui coordonnent les efforts de ces parlementaires courageux qui, partant de leur conviction personnelle, œuvrent pour l'enracinement de l'idée de coopération Euro-Arabe et la défense des droits d'un peuple en lutte. Nous assurons nos amis Européens que nous continuerons ensemble d'œuvrer pour améliorer cette instance afin qu'elle puisse, le mieux possible, être au service des intérêts de nos peuples et de nos Etats.

***Abderrahman BOURAOUI,
Secrétaire Général de
l'U. I. P. A.***

EDITORIAL 2:

Vers davantage de franchise et d'engagement dans la marche du dialogue

Par: Abderrahmane BOURAOUI

*Secrétaire Général de l'Union
Inter-Parlementaire Arabe*

La dernière conférence du dialogue parlementaire Euro-Arae qui s'est tenue à DUBLIN, capitale de la République d'Irlande, a constitué une étape spécifique dans l'histoire des relations du dialogue entre les parlementaires amis: Arabes et Européens. Cette spécificité a résulté des trois réalités suivantes:

- 1. La conférence s'est déroulée au moment de la célébration du quinzième anniversaire de l'intitution du Dialogue;*
- 2. La variété des thèmes traités au cours des deux journées de discussions;*
- 3. La franchise et l'engagement qui ont caractérisé les débats sur les questions qui ont le plus prêté à discussion. (Nous rejoignons ici l'idée formulée par notre collègue H. P. KAUTHAUS dans son Editorial , publié dans ce numéro).*

Ces trois caractéristiques, notamment la troisième, ont été à l'origine de la consécration d'une conviction commune entre ce nombre important de Parlementaires Européens, de différentes tendances politiques que regroupe l'Association Parlementaire de Coopération Euro-Arabe et de Parlementaires Arabes représentés par l'Union Inter Parlementaire Arabe, ceci a contribué à la transformation du Dialogue Parlementaire Euro-Arabe en un véritable forum de compréhension d'une grande importance ainsi qu'en un moyen de consolidation de la coopération entre les pays Arabes et Européens dans tous les domaines.

C'est ce qui nous a poussé à être davantage attaché à la continuation

parlementaires à la tenue d'une conférence internationale de paix au Moyen-Orient” et “la coopération euro-arabe et l'intégration régionale”.

Le communiqué final reflète très bien l'esprit de la réunion de Dublin et démontre comment les parlementaires arabes et européens ont essayé de parvenir à une position équilibrée sur les sujets mentionnés, et en particulier sur la cause palestinienne. Les attitudes européenne et arabe envers les aspirations du peuple palestinien n'ont jamais été aussi proches au moment où l'Intifadah - soulèvement héroïque - entrait dans sa troisième année. En cette période de détente dans les relations est-ouest, il faut espérer que, par une coordination intensifiée, les efforts de paix européens et arabes contribueront à la mise en place d'une solution juste et durable du conflit israélo-arabe.

Le succès de cette réunion récompense sans aucun doute 15 années d'étroite coopération et de relations cordiales entre l'Union Inter-Parlementaire Arabe et l'Association Parlementaire pour la Coopération Euro-Arabe. C'est aussi, pour l'avenir de notre travail en commun, un encouragement et un défi.

Dernier point, mais non le moins important, je suis certain que tous les participants conviendront avec moi du fait que la chaleureuse hospitalité et cordialité de nos hôtes irlandais a donné le ton à cette réunion et permis qu'elle soit un succès.

Hans Peter KOTTHAUS
*Secrétaire Général
Association Parlementaire
pour la Coopération
Euro-Arabe*

EDITORIAL 1:

La Cooperation Euro-Arabe: Non seulement possible mais Necessaire

Par: H. P. Kotthaus

S. G. APCEA

“Les peuples arabes et européens sont liés par des intérêts politiques, économiques et culturels communs. Nos peuples se sont mélangés depuis des siècles. Géographiquement, nous sommes voisins. Tous ces liens rendent actuellement la coopération euro-arabe non seulement possible mais nécessaire”.

Cette citation, tirée de l’allocution inaugurale - le 11 septembre 1989 - du Ministre irlandais des Affaires Etrangères Gerard Collins lors de la 15ème réunion du Dialogue Parlementaire Euro-Arabe qui s’est déroulée à Dublin, a en fait constitué la ligne directrice de notre Dialogue.

La réunion de Dublin a rassemblé près de 100 parlementaires de tous les horizons du Monde Arabe et d’Europe. Le nombre croissant de parlementaires engagés dans ce dialogue et la qualité des contributions a fait de cette conférence “l’une des meilleures que nous ayons jamais eues” pour reprendre l’expression d’un chef de délégation arabe, déterminant ainsi le niveau des prochaines réunions.

Pour ma part les aspects les plus positifs de Dublin ont été la franchise et l’engagement avec lequel chacun des participants a débattu des questions les plus controversées dans un esprit de tolérance et d’amitié.

Grâce à cette approche positive, la réunion a pu traité d’un éventail très large de questions allant de “l’élimination des armes chimiques et nucléaires dans la Bassin Méditerranéen et au Moyen-Orient” au “jumelages de villes et institutions” sans négliger les thèmes-clés tels que “la contribution des

SOMMAIRE

EDITORIAL (1) LA COOPÉRATION EURO-ARABE: NON SEULEMENT POSSIBLE MAIS NECESSAIRE	67
par: H. P. KOTTHAUS	
EDITORIAL (2) VERS DAVANTAGE DE FRANCHISE ET D'ENGAGEMENT DANS LA MARCHE DU DIALOGUE ...	69
par: A. BOURAOUI	
ORDRE DU JOUR	73
Memoires présentés par le côté Arabe	76
Memoires présentés par le côté Européen	93
Communiqué Final	115

**REDACTEUR EN CHEF
ABDERRAHMANE BOURAOUI
SECRETAIRE GENERAL
DE L'UNION INTERPARLEMENTAIRE ARABE**

**ADMINISTRATION- Secrétariat Général De L'Union
Interparlementaire Arabe**
**B.P. 4130
DAMAS - SYRIE
Tel : 447654 - 448063
Telex : 412046 SY ARAPAR**

DIALOGUE

PARLEMENTAIRE

**5ème année
Numero 6
Decembre
1989**

**REVUE ÉDITÉE PAR LES SECRETARIATS GÉNÉRAUX DE
L' U.I.P.A. ET DE L'A.P.C.E.A.**

Norway - Norvège:

Kjell BOHLIN (Labour)

Portugal - Portugal:

Joaquim FERNANDEZ MARQUES (PSD)

Spain - Espagne:

Rafael ESTRELLA (PSOE)

United Kingdom - Royaume-Uni:

Lord MAYHEW (SDLP), Honorary Co-Chairman

Andrew FAULDS (Labour)

Robert HICKS (Cons.)

European Parliament - Parlement Européen:

Giovanni BERSANI (Italy, PPE)

Rui AMARAL (Portugal, Lib.)

Honorary Co-Chairman - Co-Président d'Honneur:

Hans Peter KOTTHAUS (Gen. Sec.)

Jean-Miche DUMONT

Johan GEZELS

Philippa NEAVE

EUROPEAN PARTICIPANTS

Austria - *Austrie*:

Wendelin ETTMAYER (ÖVP)
Albrecht KONECNY (SPÖ)

Belgium - *Belgique*:

Roger Henneuse (PS)
Etienne KNOOPS (PRL)
Nelly MAES (VU)
Hans DE BELDER (VU)

Denmark - *Danemark*:

Pelle VOGT (LSP)

FRG - *RFA*:

Dr. Olaf Feldmann (FDP)
Dr. Heinz SCHWARTZ (CDU)
Alexandra SENFFT (Die Grünen)
Bruno KAISER (Coordinator)

Finland - *Finlande*:

Saara - Maria PAAKKINEN (SDF)
Marjatta STENIUS - KAUKONEN (Democratic Alternative)

France - *France*:

Jacques ROGER-MACHART (PS), Co-Vice Chairman
Jean - Marie DAILLET (UDF)

Ireland - *Irlande*:

Michael FERRIS (Labour)
Michael LANIGAN (Fianna Fail), Co-Chairman

Italy - *Italie*:

Michele ACHILI (PSI), Co-Chairman
Ugo CRESCENZI (DC)
Anna SERAFINI (PCI)

M. Abdoullah ABDULLAH

7. La Jamairyah Lybienne:

**M. Abdelhamid AAMMAR
M. Ibrahim BOU SALEH**

8. L'Egypte:

**Dr. Rifaat AL MAHJOUR (Président du Conseil du Peuple)
M. Kamal AL CHETHLI
M. Mouhamad ABDULLAH
M. Sami MAHRANE
M. Charif KHAFAJAH
M. Sami METOUALLI**

9. Le Maroc:

**M. Ahmad AL AASKI
Dr. Baydallah Mouhamad Al CHEYKH**

10. Republique Arabe du Yemen:

**M. Houssain AL HOUBAYCHI
M. Abdoullah AL AKOUAA**

11. Republique Démocratique du Yemen:

**M. Mouhamad Salem BA DINAR
M. Jaafar BA SALEH**

12. Oman:

**M. Abdelqader Ben Salem DHAHAB
M. Anour Ben Ali SOLTAN**

13. Ligue des Etats Arabes:

M. Adnan OMRAN (Secrétaire Général Adjoint)

14. Secretariat General de l'Union Inter-Parlementaire Arabe:

**M. Abderrahman BOURAOUI (Secrétaire Général)
M. Nourrddine BOUCHKOUE (Secrétaire Général Adjoint)
M. Ahmad MOUKAYES
(Directeur des Relations Parlementaires)**

LIST OF ARAB PARTICIPANTS

LIST DES PARTICIPANTS ARABES

1. Les Emirats Arabes Unis:

S. E. M. Hilal Ben Ahmad BEN LOTAH
(Président da l'Union Inter-Parlementaire Arabe)
(Président du Conseil Fédérél National)

M. Abdoullah AL KOURJI
M. Mouhamad AL MOULIMI
M. Mouhamad Khamis AL ZOU'ABI
M. Hassan AL ANSARI
M. Houssain LOTAH
M. Mouhamad AL KAITOUB
M. Hamdi ABDELMOUN'EM

2. La Tunisie:

M. Monsef AL WATI
M. Youssef MOUSBAH
M. Mohamad BAKIR

3. Algeri:

M. Si Ali BEN MOUHAMAD
M. Bouzayan Mouhamad AL CHARIF

4. La Syrie:

M. Chaker ASSA'YED
M. Wa'el AL BOUNNI
M. Riadh NOFAL

5. L'IRAQ:

M. Abdelqader Abdelrazeq AL JINABI
M. Safa Saleh AL OUMAR
M. Monther Wardi AL ALLOUSSI

6. Palestine:

M. Khaled AL HASSAN

d) decided to attach particular attention to the situation of immigrant workers and their living conditions and stressed the contribution of immigrant workers to the economic development of Europe. They condemned all forms of racism and xenophobia and the political use of such doctrines.

Concerning the serious matter of debt in certain Arab developing countries, the conference expressed its satisfaction following certain decisions already taken in order to alleviate the debt problem and wished to draw the attention of governments to the necessity of taking steps in this direction.

Finally, the European and Arab Parliamentarians participating in the meeting emphasize the importance of informing public opinion in Europe, America, Israel and the Arab countries so that, having perceived the realities of the problems, it may contribute more effectively to the achievement of peace and justice.

the Tripartite Commission set up in the wake of the Casablanca Summit. They demanded an immediate and overall ceasefire, the withdrawal of the Israeli forces from the south of the country in accordance with Security Council Resolutions 425, 508 and 509, as well as the withdrawal of all foreign forces, except those of UNIFIL. They required the subsequent election a President of the Republic, followed by constitutional reform the only way to guarantee the return of a democracy that respects all the different communities that constitute Lebanon and achieve the reconstruction of an independent Lebanon.

TERRORISM:

The conference expresses its total condemnation of all forms of terrorism - state or individual - and renews its call for the liberation of all the hostages detained in Lebanon.

NUCLEAR, CHEMICAL AND BACTERIOLOGICAL WEAPONS:

With the aim of establishing a zone free of nuclear, chemical and bacteriological weapons in the Middle East, the participants.

a) called upon Israel conform to the norms set out by the International Atomic Energy Agency and sign the Nuclear Weapons Non-Proliferation Treaty as the other countries of the region have done;

b) recommended that at the same time, all the States of the region undertake not to produce, stockpile or use, nuclear, chemical or bacteriological weapons;

c) stressed that a just and lasting settlement of conflict is the only way to put an end to the arms race in the Middle East.

COOPERATION:

At the conclusion of their work, the participants express the wish to see:

a) the resumption of the Euro-Arab Dialogue at government level;

b) rapid progress in the establishment of a Global Mediterranean Cooperation;

c) the success of complementary projects at other levels, such as the Euro-Arab University and the twinning of local communities and institutions.

its contributions to this agency whose work is vital to the survival of over two and a half million Palestinian refugees. They also urged Europe to step up its development aid and increase its trade relations with the Occupied Territories.

The participants welcomed the decisions adopted by the European Summit in Madrid and consider that the next step should be recognition of the Palestinian State by all the European Countries.

The participants welcomed the opening of a dialogue between the PLO and the United States government. They called upon the latter to strengthen this dialogue in the hope that it will push Israel to respond in a positive manner to the Palestinian peace initiative.

The conference stressed that lasting solution to the conflict will only be achieved if the Palestinian people are allowed to exercise their right to self-determination in building the Palestinian state proclaimed in Algiers by the Palestine National Council.

Concerning the election plan in the Occupied Territories, the conference declared that these elections can only be meaningful if they are seen as a first step in a genuine peace process. It expressed the wish to see the Secretary General of the United Nations make contact with Israel and the PLO and go to the region in order to submit to the Security Council the recommendations on the modalities of holding free elections under international supervision, following the same process that was adopted in the case of the Namibia elections.

IRAN-IRAQ:

Concerning the Iran-Iraq conflict, the participants welcome the cease-fire established thanks to the efforts of the Secretary General of the United Nations. Not satisfied by a “no war, no peace” situation, they express the wish to see a speedy start to negotiations aimed at establishing a permanent peace, in accordance with the text and the spirit of Security Council Resolution 598. They took note of Iraq’s agreement on this matter.

They called upon both parties to begin without delay exchanging their prisoners of war, in accordance with international conventions.

LEBANON:

Concerning Lebanon, the participants expressed their total support for

FINAL COMMUNIQUE

Members of Parliaments from 13 Western European and 11 Arab Parliaments met in Dublin on September 11 and 12, 1989 under the joint auspices of the Parliamentary Association for Euro-Arab Cooperation and the Arab Inter-Parliamentary Union. They welcomed the reintegration of Egypt into the Dialogue and the joining of Libya and Finland. They expressed their deep gratitude to the Irish Section of the Parliamentary Association for the warm welcome and hospitality they received in Ireland, reflecting Ireland's well-known commitment to the resumption of the Euro-Arab Dialogue and the search for peace in the Middle East. The participants pay tribute to the many Irish families who have lost relatives and friends through the participation of their country in the UNIFIL forces.

PALESTINE:

Welcoming the general detente in East-West relations, the participants expressed their wish to see it reflected in the Middle East context. They emphasized the UN's essential role in peacefully resolving international conflicts and stressed the urgency of convening an international conference for peace in the Middle East in accordance with the General Assembly's Resolution 38/58 c (1983). The urgent need is greater than ever as the world witnesses the heroic and now nearly two-year old uprising of the Palestinian people seeking to liberate themselves from occupation. The Palestinian people wishes to establish its independent state on its national soil next to Israel, and within mutually-recognised and secure borders.

The participants called upon the European Community, as a trading partner with Israel, and on the international community to be firmer with Israel requiring it to observe the IVth Geneva Convention and in particular to re-open all educational institutions in the Occupied Territories, including the universities, and to put an end to the policy of bloodshed, the demolition of houses, expulsions and detentions without trial.

Pointing to the essential role played by the United Nations Relief Works Agency (UNRWA) in particular since the begining of community to increase

ZAGHOUAN

BARCELONA (Espagne)
PRAGUE (Tchécoslovaquie)
ATHENES (Grèce)
ARENHDELOVAC (Yougoslavie)

	REGION LANGUEDOC-ROUSSILLON
	(France)
BEJA	TERRACINA (Italie)
BIZERTE	BURGAS (Bulgarie)
CARTHAGE	CARTAGENA (Espagne)
	CARTHAGE (Missouri - USA)
	VERSAILLES (France)
DJERBA	LE PUY (France)
EL JEM	LUTRE (Belgique)
GABES	LINZ (Autriche)
	TAGANROG (URSS)
GAFSA	INDIO (California - USA)
HAMMAMET	NEVERS (France)
HAMMAM-LIF	SALSOMAGGIORE TERME (Italie)
	LUXEUIL-LES-BAINS (France)
KAIROUAN	GRANBY (Canada)
	ANTONY (France)
	CORDOBA (Espagne)
	SAMARKAND (URSS)
	TOMBOUCTOU (Mali)
	BURSA (Turquie)
KELIBIA	ALMUNECAR (Espagne)
KSOUR-ESSAF	PLON (RFA)
LA GOULETTE	TRAPANT (Italie)
MAHDIA	GELSENKIRCHEN (RFA)
MENZEL BOURGUIBA	MAZARA DEL VALLO (Italie)
MONASTIR	STUTTGART (RFA)
	ROYAN (France)
	DUSHANBE (URSS)
NABEUL	LOUGA (Sénégal)
SFAX	MUNSTER (RFA)
SIDI BOU SAID	SAINT-LEONARD (Canada)
SOUSSE	MARBELLA (Espagne)
	DAKAR (Sénégal)
	MARBURG (RFA)
TUNIS	LE TOUQUET-PARIS-PLAGE (France)
	THIES (Sénégal)
	BRAUNSCHWEIG (RFA)
	LJUBLJANA (Yougoslavie)
	PODEBRADY (Tchécoslovaquie)
	BOULOGNE-BILLANCOURT (France)
	COLOGNE (RFA)
	TACHKENT (URSS)

MEKNES	ANGOULEME (France)
MOHAMMEDIA	ALMA ATA (URSS)
RABAT	ROYAN (France)
RABAT-HASSAN	GAND (Belgique)
SAFI	ROSSO (Mauritanie)
SALE	SEVILLA (Espagne)
SIDI KACEM	LISBONNE (Portugal)
TANGER	MADRID (Espagne)
TEMARA	SALABERRY DE VALLEYFIELD
TETOUAN	(Canada)
QATAR:	TALLIN (URSS)
DOHA	ANJOU (Canada)
SOMALIE:	FATICK (Sénégal)
BADHAM	CADIZ Espagne)
BOROMA	FARO (Portugal)
HENLEY-ON-THAMES (G.B.)	SAINT-GERMAIN-EN-LAYE (France)
FIQI FULIYE	SANTA FE (Argentine)
HAMMAS	GRANADA (Espagne)
YOBÉ	
SOUDAN:	
KHARIOUM	MARBELLA (Espagne)
SYRIE:	
DAMAS	CRANLEIGH (G.B.)
TUNISIE:	
GOUVERNORAT DE BEJA	HADDENHAM (G.B.)
GOUVERNORAT DE	BUCKDEN (G.B.)
BIZERTE	BEEDING (G.B.)
GOUVERNORAT DE SFAX	
	HJORRING (Danemark)
	MOSCOU (URSS)
	PROVINCE DE VOJVODINA (Yougoslavie)
	NORDRHEIN-WESTFALEN (RFA)
	REGION PROVENCE-ALPES-COTES
	D'AZUR (France)
	HESSEN (RFA)

	LIMASSOL (Chypre)
	ROSTOCK (R.D.A.)
	CLEVELAND (Ohio - USA)
	RIJEKA (Yougoslavie)
GOUVERNORAT DU CAIRE	BELGRADE (Yougoslavie)
	STUTTGART (RFA)
	NEW YORK (U.S.A.)
HELIOPOLIS	MOBILE (Alabama - USA)
SUEZ	MORIGUCHI (Japon)
AL-MINYA	HILDESHEIM (RFA)
FIGEAC (France)	
LOXOR	SMAELIA
PORT SAID	BALTIMORE (Maryland)
	VOLGOGRAD (URSS)
IRAQ:	
AL-HILLAH	SUHL (RFA)
BAGDAD	MADRID (Espagne)
BASSORA	BAKOU (URSS)
JORDANIE:	
MADABA	DENTON (Texas - USA)
LIBYE:	
TRIPOLI	TACHKENT (URSS)
	MADRID (Espagne)
MAROC:	
PROVINCE DE FES	REGION
	PROVENCE-ALPES-COTE-D'AZUR
	(France)
AGADIR A	OLHAO (Portugal)
BENI MELLAL	KAEDI (Mauritanie)
CASABLANCA	DAKAR (Sénégal)
	CHICAGO (USA)
	JACKSONVILLE (USA)
	SHANGAHI (Rep. Pop. Chine)
CHICHAOUEN	BORDEAUX (France)
EL JADIDA	KUNMING (Rép. Pop. Chine)
	VARENNES (Canada)
	ARENZANO (Italie)
ESSAOUIRA	FREDERICTON (Canada)
LARACHE	DRUMMONDVILLE (Canada)
MARRAKECH	TACHKENT (URSS)
	GRANBY (Canada)

**JUMELAGES AVEC DES VILLES ARABES
TWINNINGS BETWEEN ARAB CITIES AND OTHER
CITIES**

Août 1989/August 1989

ALGERIE:

WILAYA DE CONSTANTINE	DEPARTEMENT DE L'ISERE (France)
WILAYA DE TAMANRASSET	DEPARTEMENT DE LA CHARENTE (France)
WILAYA D'ORAN	DEPARTEMENT DE L'HERAULT (France)
AIN-DEFLA	REZE (France)
ALGER	SOFIA (Bulgarie)
	PGAGUE (Tchécoslovaquie)
	MOSCOU (URSS)
	PYON-YANG (Corée du Nord)
	TURIN (Italie)
ANNABA	MARSEILLE (France)
CONSTANTINE	SAINT-ETTENNE (France)
LAGHOUAT	GRENOBLE (France)
MASCARA	BOURGES (France)
ORAN	ELKADER (Iowa - USA)
SETIF	GDANSK (Pologne)
SIG	RENNES (France)
SKIKDA	VIERZON (France)
TIZI-OUZOU	BELFORT (France)
TLEMCEN	LA ROCHE-SUR-YON (France)
	SARAJEVO (Yougoslavie)

ARABIE SAOUDITE:

DJEDDAH

MANILA (Philippines)

EGYPTE:

GOUVERNORAT
D'ALEXANDRIE

FIRENZE (Italie)
CONSTANZA (Roumanie)
BRATISLAVA (Tchécoslovaquie)

outreach community orientated programmes. The aim of these studies is to establish an extensive socio-economic data base on which community initiatives by the University can be based. A key part of this project component is a General Household Survey involving some 9,000 households and incorporating data from all five study areas. In 1988, this involved a planning visit to Ireland by one of the survey managers. Dr. A. Habash, an advisory visit to Bethlehem by Dr. B. Walsh (UCD), training of survey staff in Bethlehem and a pilot study involving some 200 households.

Tourism is an important industry in the area and a part of the project is to assist the Hotel Management and Tourism Institute of the University to provide an improved training, research, planning and consultancy service for the Palestinian tourist industry.

Throughout 1988, there was serious political and civil unrest in the West Bank. The "Intifadah", or Uprising, against Israeli occupation had begun late in 1987 and continued to get more serious throughout the year. Whilst classes were suspended throughout the period, until October 1988 it was possible for research and programmes of staff development to continue. From October until the end of the year, there was a strict closure order on the University which prevented even these activities.

Despite the serious situation in the West Bank, we succeeded in maintaining good momentum in implementing the project:

- Study/research programmes in Ireland and European Institutes were arranged for seventeen Bethlehem University Staff.
- Contracts were agreed for approximately IR £ 94,000 worth of scientific equipment, as well as for books to an approximate value of IR £ 20,5000.
- Technical assistance visits to Bethlehem University were undertaken by five UCD staff. However, a number of arranged visits had to be cancelled after October when the strict closure order was placed on the University by the Israeli Authorities.

From January to September, Dr. Colette Dowling of the Zoology Department in UCD acted as Project Coordinator in Bethlehem. Professor Maurice Harmon took over from her in September and will be in post until May 1989. Their commitment has ensured that, despite the very difficult situation in Bethlehem, project implementation is reasonably on schedule. The project has been very valuable to Bethlehem University, not just in terms of its stated objectives, but also in helping to sustain staff morale during the very difficult period of the University's enforced closure.

Professional and other twinnings:

The word “twinning” is not, perhaps, entirely appropriate. Links between Arab and European professional bodies have an intrinsic value of their own and also serve to remove misconceptions on both sides about cultural attitudes.

Of immediate practical importance are links with beleaguered Palestinian institutions. Birzeit University has a number of support groups, notably in Eire, Britain, France and West Germany. These groups have been of practical value in raising money, subsidizing teachers, etc. There has also been a valuable information off-shoot. Sponsors of the Birzeit links have included a large number of academics who are not considered “pro-Palestinian”. This is meant as a valuable lobby to draw attention to the plight of Palestinian institutions.

In the links with both Plestianian and Lebanese institutions it important that these should not be as sectarian or related to a particular political ideology.

The Association is sure that members will want to do whatever they can to ensure the success of all these initiatives.

Twinning between University College Dublin and Bethlehem University

[taken from “Work Abroad”, a publication by HEDCO (Higher Education for Development Cooperation), Dublin, 1989].

Bethlehem University Upgrade Programme began in April 1987. It is valued at about IR £ 1 million, with the bulk of the finance, approximately IR £ 650,000, coming from the European Communities and the Irish Government. It is managed by HEDCO in collaboration with University College Dublin (UCD). The programme mainly involves an inter-institutional link with UCD aimed at strengthening Bethlehem University as an Institution of highter education in the service of the Palestinian population of the West Bank and Gaza. The programme has a very wide scope and embraces many faculties of the University - Science, Social Science, Education, Nursing Studies and Hotel and Tourism Studies.

A major component in the project is a group of five community and socio-economic studies. Bethlehem University has a strong interest in

Point 5:

TWINNING OF TOWNS AND INSTITUTIONS

The idea of twinning is to bring together towns, professional, academic or common-interest groups from two countries in an association that will build up contacts and thereby develop understanding and friendship.

The Parliamentary Association naturally supports this endeavour in its Euro-Arab context. The Euro-Arab Parliamentary Dialogue itself can be considered an example of twinning. The object of this short paper and of the discussion which will take place in Dublin is to inform parliamentarians of some of the contacts that have already been established and to suggest ways in which they may be able to help as go-betweens for new twinning relationships.

Twinning of towns and cities:

The classic twinning relationship is between **towns and cities**. The great majority of such twinings have been organised through the **Fédération Mondiale des Cités Unies et Villes Jumelées** which was founded in 1957 and has its headquarters in Paris (documentation is available). So far some 80 Arab towns or cities are twinned. In addition seven larger regional authorities are twinned with equivalent non-Arab authorities. Of these twinings about half are with countries with Parliamentary Association sections.

It is noticeable that a high proportion are between French and North African or British and Somali towns - for both historical and linguistic reasons. So far there are no Dutch or Scandinavian twinings with Arab towns and on the Arab side almost none from the Gulf.

The Association suggests that there should also be twinings with Palestinian towns in the Occupied Territories and with Palestinian Arab municipalities in pre-1967 Israel. Dundee, whose MP is a member of the Association, had twinned with Nablus and this has led to exchanges of visits etc. as well as a great deal of publicity for conditions in the Occupied Territories.

Discussions with Arab embassies about the Council have emphasized two political points affecting European interests. One that the Council sees itself as playing a stabilising rôle and believes that this will be particularly useful in the current atmosphere of Soviet-American détente. Second, that the Council very much hopes for close links with Europe. Reference was made to the good relations established between the German Minister for Foreign Affairs Mr. Genscher and the G.C.C..

3. Arab Maghreb Union (AMU):

The Arab Maghreb Union was established simultaneously to the Arab Cooperation Council on 18 February 1989 after a meeting of the Heads of State of Algeria, Libya, Mauritania, Morocco and Tunisia in Marrakech.

It is less tightly structured since its secretariat will not have a permanent home but will move as the chairmanship of the Heads of State rotates every six months (the first chairman is King Hassan). Two interesting features will be a 10-member court (two per country) to hear cases involving parties from different states and a Consultative Maghreb Chamber of 50 members.

There have been several attempts in the past to secure greater co-operation among Maghreb countries and even projects for economic and political unity. These have not been very successful, mainly due to tensions arising from the unresolved Western-Sahara question. Recent intensive diplomacy by the U.N. Secretary General and a number of Arab countries to settle this question has created the political climate favourable to the creation of the AMU.

The new union has several advantages over previous efforts. First, the challenge of the EEC single market in 1992 emphasizes the need for a viable Maghreb community. Immediate AMU objectives include freedom of circulation for people and goods and revisions to customs regulations. A longer-range inter-Maghreb accounting unit to be used for inter-Maghreb trade. The agreement to build a gas pipeline from Algeria to Spain via Morocco is an example of projects of mutual benefit.

Politically, the Libyan participation is very interesting. It suggests that Libya will be more in the mainstream of Arab policy. Also important is the ever improving relationship between Algeria and Morocco symbolised *inter alia* by the way both countries are involved (with Saudi Arabia) in the Arab tripartite commission on Lebanon.

from the European petrochemical industry on the one hand and by the reluctance of some GCC member countries to ratify the first agreement delays were caused by pressure from the European petrochemical industry on the one hand and by the reluctance of some GCC member countries to ratify the first agreement on the other. Talks are expected to resume by the end of 1989.

In a meeting in Brussels earlier this year, Jean Durieux, chief negotiator of the E.C. Commission summarized the advantages of a free-trade agreement as follows: "... It could be in the Community's economic and political interest to enter into a free-trade agreement replacing current provisions for several reasons. First of all the Gulf plays a strategic role in a region important to the Community; it holds a large portion of the world's oil reserves, and the Gulf is also a precious trade partner of the Community. At present 95% of Gulf exports to the Community are exempt of customs duties whilst 50 - 60% of EEC exports to the Gulf are in turn levied. Thus in 1987 the EEC paid 800 Million Ecus in customs duties to the Gulf states and only levied 50 Million. So, as far as free-trade is concerned, the balance definitely tips in favour of the EEC".

It is to be hoped that common sense on both sides will prevail over individual interests.

2. The Arab Cooperation Council:

Article One of the A.C.C.'s charter specifically states its commitment to the charter of the Arab League, to the joint defence pact, economic cooperation agreements etc. of the League. The Council's headquarters are in Amman, the first Secretary General is an Egyptian, Dr. Hilm NIMR, and his deputy is a former Iraqi Minister of Finance. These appointments - and the allocation of a two million pound budget for the Council's headquarters - were approved at the Council's first meeting in June in Alexandria.

Two permanent commissions were set up. The first aims to increase legal and judicial cooperation, the second to deal with aviation questions, including a possible joint airline. Already barriers to travel between member countries have been reduced and it has been agreed to grant employment priority to A.C.C. nationals.

These may be considered relatively small achievements but they are an encouraging beginning for an organisation that is scarcely six months old. The lesson has been learnt from previous over-ambitious projects. The next meeting will be in Sana'a in late September.

Relations with Western Europe:

For reasons of both geo-politics and economic complementarity, Western European countries showed great interest and sympathy for the GCC right from the start.

The E.C. Commission and the European Parliament established informal contacts with the new body as early as 1982, and the following year the European Parliament set up its Delegation for Relations with the Gulf Countries.

Imports of GCC countries from the EEC (in million \$)

1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
19 913	23 595	22 086	19 643	15 913	13 858	16 679	14 210

Exports of GCC countries to the EEC (in million \$)

1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
55 522	31 335	20 149	15 127	11 548	11 101	10 818	9 787

Source: Gulf International Bank, Bulletin, May/June 1989.

The first formal meeting between representatives of the GCC and the E.C. Commission took place in October 1985 in Luxembourg launching the negotiations for a co-operation agreement between the two sides. In order to establish EEC-GCC trade relations, guaranteeing a greater stability for both partners and a safer energy supply for the EEC, the concept of a two-stage agreement was developed. The Cooperation Agreement was to include practically all sectors, from energy, industry, agriculture and fishing to science, technology, environment, investment and commerce.

Economic cooperation was centered on Transfer of Technology through joint-ventures and cooperation in the field of standardization. As to energy, efforts were to be concentrated on cooperation between companies, vocational training, joint studies on market trends for crude oil, gas and petrochemical products.

On June 15th 1988 the first stage was concluded with a global Cooperation Agreement leaving out the thorny issue of trade. For the time being a stand-still clause guarantees the preservation of the Gulf countries' status of "most favoured nation" in accordance with GATT rules.

The second stage was planned to start immediately with negotiations for a free-trade agreement. However, serious delays were caused by pressure

conflicts. The fact that the six Gulf countries are collectively the largest single source of crude oil supply to Western industrialised countries and that they control.

At the time, the common apprehension in the face of these dangerous developments was a strong catalyst for going ahead with setting up the GCC. Since then the GCC has developed rather rapidly from looking like an **ad hoc** response to a certain political situation into an organisation that copes with the crucial social, economic and cultural questions of its member countries.

Organisational structure:

The highest body of the GCC is the **Supreme Council** consisting of the heads of state of the member countries who hold ordinary meetings twice a year.

The Supreme Council determines general policy lines. A Conciliation Committee is attached to that Council in order to mediate in case of disputes between member countries and to provide binding interpretation of the statutes. The Supreme Council, like the GCC as a whole, works by the principle of unanimity.

The **Council of Ministers** consisting of Foreign Ministers of the member states meets every two months. Its main tasks are the preparation of the Supreme Council's sessions, the drafting of recommendations and the launching of joint projects. It also supervises the work of the General Secretariat.

The only permanent body of the GCC is the **General Secretariat** based in Riyadh and headed by Abdullah Yakub BISHARA, Kuwait's former ambassador to the UN. The Secretariat disposes of a budget of its own to which the member countries contribute an equal share. It is the task of the General Secretariat to enforce the resolutions and recommendations of the Supreme Council and the Council of Ministers, to report regularly on the functioning of the GCC and to draw up the budget.

A number of special committees deal with questions of economic, social and cultural co-operation as well as problems of internal and external security. Some are temporary, others are permanent. They are usually composed of the Ministers or Secretaries of State concerned. The most important bodies are the Commissions for Economic and Social Planning; Financial, Economic and Trade Cooperation; Industrial Cooperation; Questions of Oil Economy and Policy; and Social and Cultural Affairs.

Point 4:

EURO-ARAB COOPERATION AND ARAB REGIONAL INTEGRATION

Introduction:

The simultaneous setting-up in February 1989 of the Arab Cooperation Council (Iraq, Egypt, North-Yemen and Jordan) and of the Arab Maghreb Union (Morocco, Algeria, Tunisia, Libya and Mauretania) was welcomed by the Parliamentary Association in letters to all the countries concerned.

Anything that strengthens Arab regional economic cooperation is not only good in itself but it is bound to lead to greater political cooperation because economic and political considerations are organically inseparable. The example of the Gulf Cooperation Council is encouraging even if it is far from having attained its objectives.

The only danger could be if these regional groupings became exclusive power blocs and weakened the rôle of the Arab League. Both the A. C. C. and the A. M. U. repudiate any intention of doing this and the A. C. C. has emphasised that it is open to others (there are reports that the new Sudanese government is considering membership).

1. The Cooperation council for the Arab States of the Gulf:

On 26 May 1981 heads of the six Arab Gulf states - Bahrien, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates - signed an agreement to coordinate their economic, political, cultural and security efforts in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC).

The foundation of the GCC at this particular moment in history was largely a response to events in the region which were perceived as external and internal security threats of the Gulf countries. With the Islamic Revolution in Iran, Shiite minorities, which had hitherto only differed in some religious practices and in their social status from the majority of Sunni inhabitants of the Arab Gulf states, suddenly turned into a politically subversive potential. The Iran-Iraq war and the Soviet intervention in Afghanistan increased the danger of the Gulf region being drawn into wider

nuclear weapon. As early as the sixties, this country was able to procure both legally (thanks to France and Norway) and illegally the means of atom bomb production, yet refusing all the while to sign the Nuclear non proliferation Treaty or submit its facilities to inspection by the International Atomic Energy Agency.

Meanwhile, little can be done to prevent countries from acquiring the capacity to respond to this terrifying weapons with an equally terrifying substitute. The basic products that go into making chemical weapons are commonly used in the manufacture of pesticides and are readily available. In addition, countries such as China, Argentina and Brazil who now master missile-building technology perfectly have entered the market in direct competition with the traditional weapons suppliers.

The countries involved in this arms race do not produce these weapons and spend a high percentage of their national income on acquiring them. The best way to put an end to the race and reduce the threat it implies for world is to bring a just and lasting solution the conflict that caused the race to begin in the first place.

The Euro-Arab Parliamentary Dialogue could play a rôle by taking the following steps.

1. express the wish to see Israel join the other countries of the region in conforming to the norms set out by the International Agency for Atomic Energy and sign the Nuclear Non-Proliferation Treaty;

2. Recommend that if the above is done, the Arab countries pledge neither to produce, stock or make use of chemical weapons;

3. call upon the European participants to urge their governments to make use of the good relations they have with the parties concerned and contribute to the advancement of such a process.

Point 3:

NOTE ON THE ELIMINATION OF CHEMICAL AND NUCLEAR WEAPONS IN THE MEDITERRANEAN AND THE MIDDLE EAST

The Vanunu affair in which an Israeli technician revealed the secret of Israel's nuclear weapons capability, coupled with the 8 - year war between Iran and Iraq alerted European public opinion on the dangers of conflict escalation in the Middle East.

Strangely, the spectre of chemical weapons was perceived as a greater threat than nuclear arms, on doubt because the Europeans have first hand experience of chemical warfare and also because these were actually used in the battle fields of the Gulf war. Growing concern eventually led to the convening of the large international conference on the banning of chemical weapons that was held in Paris last January.

The appearance of both nuclear and chemical weapons on the Middle East scene is far from coincidental. The phrase coined by journalists to describe chemical weapons as the "poor man's nuclear weapon" certainly rings true in this regional context. On one side is an expansionist state with not only decided superiority in the air but also a nuclear capacity that goes back many years. On the other side is a series of developing states whose considerable expenditure on defence has as yet failed to provide them with either superiority in the air nor the nuclear weapon. The temptation to counter this with other palliatives is great - and possible with ballistic missiles and chemical war - heads.

Concerned by the appearance of this type of weapon in the region, Western countries adopted a series of measures: a ban on exports to certain countries of raw materials used in the manufacture of poison gasses and the establishment, following a US initiative, of the so-called "Missile Technology Control Regime" with the participation of West Germany, Canada, France, Japan and Britain.

By contrast, very little was done to prevent Israel from acquiring the

in the Middle East” within its political commission. In January 1989, a mission from the group toured four countries of the region and met President Araraf as well as the President of the Palestine National Council.

The report that was adopted in the Wake of this visit called for active support for the convening of the international conference. THe political commission of the Assembly followed up on June 22 and 23 with a meeting, in camera, of parliamentarians of countries directly concerned by the conference. The Palestine National Council, Egypt, Israel, Jordan, Syria, Morocco, China, the USA, the USSR and the European Parliament all sent parliamentarians to the meeting. It is worth noting that Israeli parliamentarians only took part in this meeting because their status as observers to the Council of Europe’s Assembly was at stake and because they wanted to voice their country’s opposition to the meeting itself.

3. THE INTERPARLIAMENTARY UNION:

Following a recommendation adopted by the 77th conference of the Interparliamentary Union (IPU) held in Bangkok in October 1987 an “Interparliamentary Support Committee to the convening of an International Conference for Peace in the Middle East” was set up. The committee’s mandate was extended and it presented its report to the 81st IPU conference (Budapest, March 1989). The report, adopted by the interparliamentary council urged “all national groups to take all possible action with a view to supporting the convening of such a conference, within their respective Parliaments and Governments”.

Thanks to efficient collaboration between the Parliamentary Association and the AIPU, the 81st IPU conference adopted a resolution by 903 votes to 46 and 53 abstentions requesting that the United Nations “consider the possibility of placing the territories occupied by Israel under international supervision to ensure the protection and security of the inhabitants, pending a definitive solution and the establishment of total peace in the region, so as to end all acts of violence and prevent further useless bloodshed”.

Point 2:

**THE CONTRIBUTION OF
PARLIAMENTARIANS TO THE PROMOTION
OF AN INTERNATIONAL CONFERENCE FOR
PEACE IN THE MIDDLE EAST**

1. EUROPEAN PARLIAMENT:

Back in May 1983 the European Parliament (EP) had already given official support to the idea of an International Conference as the only non-violent way to achieve peace in the Middle East. It had called on the member states of the European Community to participate in this conference.

The EP has since persevered in this direction and has seized upon every occasion to contribute whatever means are at its disposal to seek greater peace and justice in this region. A case in point was in 1988 when it blocked to 10 months the implementation of three additional trade protocols between Israel and the EEC, until Palestinian producers were permitted to export their goods directly to Europe.

In October 1988, most of the political groups in the EP received PLO President Yasser Arafat in Strasburg thus providing him with an unprecedented platform from which to address the West. Later, during its December session, the EP called for “a meeting between the Twelve and Yasser Arafat to consider directly the new possibilities for dialogue and peace, including initiatives that reinforce the PLO’s role”.

The meeting in question was held a few weeks later in Madrid.

2. COUNCIL OF EUROPE PARLIAMENTARY ASSEMBLY:

On the basis of Resolution 902 adopted in July 1988, the Parliamentary Assembly of the Council of Europe set up a “contact group on the situation

Several members of the European Parliament as well as Belgian MPs took part in the lunch. Mr. BISHARA praised the European participation in mine-sweeping operations in the Gulf which he said was seen as a concrete gesture that had played an important role in limiting the extent of the conflict. He also said the European move had been appreciated all the countries of the region. (Among the participants at the lunch was Mr. DE DONNEA, who in his capacity as Belgian Defense Minister had ordered minesweepers to the region).

Mr. BISHARA was later received at the European Parliament by our friend EP Vice-President Rui AMARAL.

In April and July 1989, delegations of the AIPU took part in preparatory meetings for the establishment of a Committee for Global Mediterranean Cooperation in accordance with the wish expressed by our last Euro-Arab Parliamentary Dialogue in Rabat.

COOPERATION WITH THE UNITED NATIONS:

Apart from the visits to the Middle East organised together with UNRWA, the Association continued its activities in the framework of the International NGO Meeting on the Question of Palestine under the umbrella of the United Nations, in which the Arab Inter-Parliamentary Union also regularly participates.

The PAEAC is also actively involved in the work of the Un Human Rights Commission to which it submitted in early 1989 a Report on Human Rights Violations in the Territories Occupied by Israel since 1967.

INTER-PARLIAMENTARY UNION:

The field where the Association and the Arab Inter-Parliamentary Union traditionally cooperate most closely are the Spring and Autumn conferences of the Inter-Parliamentary Union. The Secretary General of the Association attended the Conferences in Budapest and London. In close cooperation with the AIPU Secretary General Abderrahmane BOURAOUI they brought about a series of meetings between members of the Association and the Union in order to facilitate a rapprochement between European and Arab political standpoints on matters of common interest.

Arabia and Kuwait. In Riyadh the delegation was also received by Mr. Abdullah BISHARA, Secretary General of the GCC.

The exchange of views with Prince Saoud mainly touched on international and regional problems such the peace talks between Iran and Iraq, the urgency for the international conference under UN auspices to find a just and durable negotiated solution to the Palestinian problem, as well as the situation in the Lebanon. Particular attention was given to the relations between the European Community and the GCC.

In February and April 1989 two PAEAC delegations visited Jordan, Israel and the Occupied Territories. After those visits, the members of both delegations **expressed their very serious preoccupation concerning the prohibition in the West Bank of all forms of education** which, for seventeen months, has been depriving 318.000 children and teenagers of their fundamental right to learn.

The members of the delegations requested their respective governments, in application of the First article of the Fourth Geneva Convention, of which they - and Israel - are all signatories and of which they have many times affirmed the applicability to the Occupied Territories, to call on the Israeli government with the utmost firmness to lift immediately these measures which are so obviously in contradiction with the respect of human rights in general and the rights of the child in particular. *If these measures were to be maintained, they request their respective governments to suspend the application of all bilateral cultural agreements with Israel.*

(cfr. point "European Parliament")

In June 1989, Co-Chairman Michele ACHILLI and the Secretary General were invited to the annual meeting of the Arab Interparliamentary Union in Abu Dhabi. They seized this opportunity to visit the Headquarters of the GCC in Riyadh.

Members of various national sections national sections have recently visited Syria, Libya and Irak.

VISITS OF ARAB DELEGATIONS TO EUROPE:

Following a visit to the Gulf by a delegation of the Association (see above), the Secretary General of the Gulf Cooperation Council, Mr. Abdullah Bishara, attended a working lunch organised by the Association on Jan. 14th. Mr. BISHARA was in Brussels to meet members of the Commission of European Communities.

- educational establishments are reopened forthwith;*
5. *Calls on the Commission further to increase its aid to UNRWA, to help the latter to finance alternative education projects, for example by television or radio, and to intercede vigorously with the Israeli Government to ensure that UNRWA's activities are not hampered by the military authorities;*
 6. *Instructs its President to forward this resolution to the Council, the Commission, the governments and parliaments of the Member States, the Foreign Ministers meeting in European Political Cooperation, the Israeli Government, the PLO and the UNRWA.*

The Twelve took this resolution and the representations made in different countries into account. On May 31, in the framework of European Political Cooperation, they issued the following declaration:

**STATEMENT BY THE TWELVE
ON THE CLOSING OF UNRWA
SCHOOLS IN THE WEST BANK
(Madrid, 31 May 1989)**

The Twelve express their serious concern about the persistent decision of the Israeli authorities of keeping the schools closed in the West Bank, including the UNRWA schools.

The Twelve consider that this measure, which is contrary to the basic right to education, threatens the future of a whole generation of young Palestinians and contributes to increase the level of tension in the Occupied Territories, thus obstructing the task of building confidence which, in the view of the Twelve, is essential if the peace process is to prosper. The Twelve, therefore, call again upon the Israeli authorities to reconsider their policy urgently.

VISITS OF EUROPEAN PARLIAMENTARIANS TO ARAB COUNTRIES:

In November 1988, a delegation of the Association visited Qatar, Saudi

the political implications of the Intifadah were reflected in a number of resolutions and decision. The eye-witness reports of the two PAEAC information missions to the Occupied Territories (25/2 - 3/3/1989 and 15 - 22/4/1989) had repercussions not only in the national parliaments of the participants but also in other parliaments, including those of Austria, Ireland, Iceland, United Kingdom, as well as in the European Parliament. On May 25, the European Parliament adopted the following resolution based on the report:

***RESOLUTION
On Israel's education ban on the west Bank***

The European Parliament:

- A. *recalling its previous resolutions on this subject,*
- B. *recalling the findings of the delegations of Members of the European Parliament and of the national parliament which recently visited the occupied territories,*
- C. *recalling that the Community Member States are signatories of the Geneva Convention on the protection of civilian populations and have undertaken thereunder to ensure that other countries observe that convention,*
- 1. *Condemns the total ban by the Israeli military authorities for the last 17 months on every form of education for young Palestinians on the West Bank, ranging from nursery school to university, and from private lessons to correspondance courses;*
- 2. *Emphasizes the risk of illiteracy threatening 120 000 Palestinian children of between 6 and 10 years of age and the consequences of this for their development;*
- 3. *Recalls that the Community contributes 17% of UNRWA's budget and condemns any obstacles to its activities imposed by the occupying authorities, especially the ban on UNRWA's temporary measures to assure the education of pupils on the west Bank;*
- 4. *Calls on the Foreign Ministers of the Member States to intercede with the Israeli Government to ensure that the Geneva Convention is complied with and that the*

Point 1:

**ACTIVITIES OF THE PAEAC
SINCE THE EURO-ARAB PARLIAMENTARY
DIALOGUE MEETING
IN RABAT (OCTOBER 1988)**

Introduction:

The following account is not intended to be exhaustive - in particular we deliberately excluded the activities of national sections in so far as they do not affect the Association as a whole.

Activities in 1988 and 1989 were naturally centred around the Intifadah and the necessity to find a peaceful comprehensive solution to the problem (cf. below under IPU, EC, European Parliament, visits and UN).

Institutions of the European Community:

COUNCIL OF MINISTERS:

Like in previous years we pursued our regular contacts with the foreign ministers of the Twelve through letters and personal encounters. Delegations of the Association notably met Mr. PAPOULIAS and Mr. ORDONEZ in their capacity as Chairmen of the Council of Ministers. In these meetings we generally explain the Association's attitude towards the major issues concerning Europe and the Arab world, in particular the Israel-Arab conflict after the decisions of the Palestine National Council held in Algiers in November 1988, the situation in Lebanon and the EC's "Mediterranean Policy".

EUROPEAN PARLIAMENT:

Our section in the EP continued its regular working sessions with the Arab ambassadors to the EC discussing extensively matters of common concern.

In the Parliament itself the situation in the Occupied Territories and

**MEMORANDA PRESENTED BY
THE PAEAC GENERAL SECRETARIAT
ON ITEMS OF THE AGENDA**

the European and Arab governments to study the fields of economic cooperation through joint technical commissions whose role would be to outline projects and come up with detailed proposals for such cooperation.

The consolidation of the economic and political positions of Europe and the Arab World through development of their relations must also serve the cause of peace in the region and bring about a just and lasting solution to its crisis.

4. TOURISM:

In developed societies, man is constantly searching not for more, but for better. Quality, not quantity. The Arab World is rich in both quality and quantity. It has plenty of fresh air and sun and a rich heritage that goes back to antiquity.

The development of tourism on a large scale requires considerable efforts that could be undertaken jointly by the two sides in the fields of communications, air transport, the construction of airports, hotels, etc.

An important consideration here is pollution, particularly of the Mediterranean, which like a huge lake, unites the states of Europe and the Middle East. Close cooperation is needed to protect the environment and combat pollution in the Mediterranean.

III. DEVELOPMENT & REGIONAL INTEGRATION

The creation of regional groupings has been a constant feature worldwide in recent years. Europe and the forthcoming abolition of economic barriers is seen by all as an example. The Arab World is now in the process of building regional groupings and aims at achieving complementarity among these groups (The Gulf Cooperation Council, the Arab Cooperation Council, and the Maghreb Arab Union). The establishment of these groups is also of a nature to facilitate economic cooperation between the Arab World and Europe.

Many projects while not economically feasible when individual countries are concerned become possible when several countries group to share the burden. The construction, for example, of a network of railways linking Europe to the Arab countries and facilitating communications with Asia and Africa could bring important economic results (development of international trade, enhanced transit, tourist, communications facilities...).

One of the advantages of this and other such projects is that they can be executed within a period of, on average, 4 to 6 years. Such projects could provide a balanced sharing of the burden of investment and technology between the Arabs and Europeans.

All the above can be considered as a general outline of possible long-term cooperation between the Arab World and Europe, to the mutual advantage of both sides. Such cooperation would contribute to consolidating both their positions on the economic and political scenes worldwide. Parliamentarians and the Euro-Arab Parliamentary Dialogue should urge

d) Industries requiring the participation of both sides: If the Arabs want to catch up with the modern industrial world, they cannot afford to ignore the high-tech, modern industries. The Europeans possess precious knowledge and experience but are confronted with several difficulties hindering the development of these industries:

- the huge amount of investment required.
- the limited absorption capacity of the European market.
- fierce Japanese and American competition.

The Arabs would clearly prefer to use European technology to that of Europe's competitors if they had some part to play by providing part of the capital required and thus participating and gaining experience. Top of the list of these industries are electronics and aeronautics.

2. AGRICULTURE:

The Arab World possesses vast areas of farmable land, but at the same time, it is confronted with irrigation, fertilization and mechanization problems.

Europe could help the Arab World in dealing with some of these problems and should not fear competition from Arab agriculture. Despite the well-known problems of agricultural and animal products surplusses, Europe still has some unfulfilled needs. Not only is the climate unsuited to certain crops such as cotton and a good number of different fruits and vegetables, but Europe also lacks durum, wheat, other grains as well as high-protein and oil rich plants.

Taking into consideration FAO reports pointing out the decrease in worldwide food and agricultural production, it appears clear that it is time to utilize fully the Arab World's ressources.

3. TECHNOLOGY & TECHNICAL TRAINING:

The rate of development of the Arab countries and the assimilation of modern European equipment depends on how fast Arab economies can absorb modern technologies. Close cooperation is needed at university level, in technical and vocational training as well as in the traaining of administrators and technicians. This is of particular importance if the Arab World is going to succeed in managing modern projects and in assimilating electronic and computer systems and integrate them into its economy. This will depend on the capacity of Arab administrators to assimilate modern management techniques and master a scientific organization of labour and work.

for example.

- The fructification of monetary reserves, either in the form of investments in Europe's money markets or in the form of long-term or short-term deposits or bonds with value guarantees to ensure value stability. In addition, benefits could be drawn from the association of European and Arab capital for projects inside and outside Europe.
- The consolidation of joint Euro-Arab banking institutions and the diversification of their activities could attract additional Arab funds.
- Europe could also be in a position to benefit from the growth and opening up of Arab markets that goes along with the growth of the Arab countries and the consequent rising demand for European products, machinery and consumer goods.

II. How the Arab World can benefit

Growth is the most important factor in the development of the Arab countries. Its consequences can be beneficial to both the Arab World and Europe, in particular in the following fields.

1. INDUSTRY:

- a) The industries that use raw products that are abundant in the Arab World:
 - the petrochemical industries, which require considerable investment and high technology;.
 - the oil refining industry: Arab countries should refine a large part of the oil they extract as the Europeans are increasingly reluctant to encourage industries that pollute the environment.
- b) phosphate-based industries for the development of agriculture.
- c) High-energy consumption industries, in particular.
- Vulcanization of aluminium with electricity generated with natural gas that is abundant in the Arab World.
- certain chemical industries, such as the production of ammonia and acids.
- c) Industries that are linked to the resources available in the Arab World, including:
 - Liquifying natural gas.
 - construction and maintenance of oil tankers.
 - the pipeline industry.
 - the heavy transport industries, boring and oil exploration equipment.

Item 4 of the Agenda:

EURO-ARAB ECONOMIC COOPERATION AND REGIONAL INTEGRATION

Economic relations between Europe and the Arab world go back for centuries owing not only to geography, but also to material and strategic importance. The two regions also have strong cultural and civilizational ties. Today, Europe imports large volumes of raw materials and oil products from the Arab World. Equally, the Arab world relies to a considerable extent on imports from Europe to fulfil its needs for consumer goods, semi — finished products, machinery and tools.

Considering Europe's current need for the Arab world's financial and petroleum resources and the Arab need for Europe's science and technology, it is clear that Euro-Arab relations require constant attention and need to be developed.

Recent historical events, from the second World War to the October 1973 War and the subsequent oil shock caused profound changes in international relations, and in particular in relations between Europe and the Arab world. The development of these relations requires close cooperation. The two levels of the Euro-Arab Dialogue (Governmental and Parliamentary) are the expression of a conviction that Europe and the Arab World have common interests and that it is possible to develop and strengthen the ties between the two regions to the mutual benefit of both sides.

The advantages of Euro-Arab cooperation are manifold and include the following.

I. How Europe can benefit

Guarantees for a long-lasting, regular and stable oil supply based on contacts which could lead to long term contracts setting prices.

— A guaranteed supply to meet a large part of Europe's need for the raw materials that are abundant in the Arab World: phosphates and cotton,

and banning their future manufacturing, all in furtherance of the cause of peace and security.

Undoubtedly, the ratification of an agreement on banning nuclear and chemical weapons, shall constitute a great advancement to the comprehensive disarmament procedure already embarked upon by the Soviet Union and the United States of America in their agreement to dismantle medium-range missiles.

In furtherance of the efforts exerted for the elimination of chemical weapons, the Paris Conference (January, 1989) attended by 149 states, was a much awaited step especially as the conferees unanimously stressed in their final communique the urgent need to undertake extensive activities to promote the ratifying of an international agreement aiming at banning chemical weapons in the nearest future. The whole world has in fact welcomed the progress made in Geneva in the preparation of the agreement which has now reached its final stages.

In line with such international efforts, parliamentarians can play a significant role in alleviating the pernicious danger of nuclear and chemical weapons by:

- Urging world public opinion to pressurize governments to expedite the formulation of an agreement banning chemical weapons, and urging them to sign and ratify it and adhere to its rules.
- Requesting that parliamentarians be allowed to take part in the deliberations currently undertaken to reach the final form of the treaty so that they can create in their respective countries the right atmosphere which helps towards the immediate enforcement of the agreement and the adoption of legal measures that safeguards its implementation.
- Holding meetings and seminars under the auspices of the IPU to discuss matters pertaining to the elimination of nuclear and chemical weapons in the world in general, and the Middle East and the Mediterranean Basin in particular.
- Seeking to resolve the political problems inherent in the region which persistence contributes to the intensification of tension and the stepping up of turmoil.

or protocols ratified with Israel.

5. Seek to improve the conditions of Palestinian exporters in the occupied territories by finding suitable solutions to the many problems facing palestinian farmers in exporting their products to European markets.
6. Coordinate efforts of Arab and European parliamentarians within the IPU to hold an international parliamentary meeting on the contribution of World Parliamentarians to the speedy convention of an international peace conference on the Middle East.

2. The Elimination of Chemical and Nuclear Weapons in the Middle East and the Mediterranean Basin

The arms race and the proliferation of nuclear weapons which greatly augmented in the wake of the Second World War has been a source of alarm to the whole human race and a serious threat to its very existence. No less alarming is the recent proliferation of chemical weapons waged and used in various spots of this globe a matter which seems to intensify with the flaring up of political tension in the various hot beds of the world.

The Middle East, being a region of political turmoil and tension has become most prone to the use of nuclear and chemical weapons. In fact, the whole Mediterranean basin, with its distinctive geographical position, seems to be suffering from the threat of such weapons which are likely only to augment the situation in the region and intensify tension there. Israel, for example, has set up its Dimona nuclear reactor with a view of producing its own nuclear weapons. It is also well established that Israel has its own plants for the production and manufacturing of chemical weapons and seems to have great stocks of both weapons. This is perhaps the real reason behind Israel's obdurate refusal to sign or reatify the Treaty on the non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT) and its adamant repudiation to submit its nuclear installations to foreign inspection and international safeguards. Furthermore, Israel has incessantly tried to jeopardize Arab efforts to develop an Arab nuclear industry of their own to be used for peaceful purposes, and resolved for this end to physically attacking their nuclear installations as was the case in the attack against the Iraqi reactor in 1981. Such Policies have evidently only contributed to the escalation of the arms race in the region and the augmentation of its menace. What is in fact urgently needed is the adoption of measures which can enforce the complete destruction of all stocks of chemical and nuclear weapons in the region along with the industrial basis initiated for their production,

the past few months to sabotage a unified European stand likely to deal more objectively and even-handedly with the belligerent parites in the region.

A further important indicator of change in the European attitude is the recognition of Greece, a member of the EEC, of the Palestinian state. Equally important are the resolutions adopted by the 18th conference of the World Socialists in Stockholm 20 - 22/6/1989 which call for the convention of an international peace conference on the Middle East, inviting all sides involved in the conflict to support and promote such a conference, and calling for a unanimous condemnation of Israel coercive and insidious practices in the occupied Arab Territories.

In the light of such changes, Europe is expected to exert pressure on Israel to accept the convention of an international peace conference on the Middle East with the Participation of all concerned parties including the Palestinian Liberation Organization, it being the sole legitimate representative of its people.

Arab Parliamentarians welcome the Madrid Communique and express their satisfaction for the change it displays. They further consider that translating the communique into tangible action constitutes a genuine contribution to peace in the region and expedites the convention of an international peace conference something which has almost become a world-wide demand opposed only by Israel and its supporters in the American administration.

Arab and European Parliamentarians are therefore urged to:

1. Exert pressure on European governments to follow the example of Greece, recognize the Palestinian state and exchange diplomatic representation with it.
2. Call upon European and Arab governments to provide the urgently needed economic and humanitarian aid to the Arab inhabitants, who are confronting occupation, in order to improve their living conditions.
3. Urge the United Nations to adopt the necessary measures to protect palestinian citizens and safeguard their security by placing the occupied territories under international supervision until an international peace conference on the Middle East is convened.
4. Appeal to European governments to pressurize Israel to desist from further acts of repression and to comply with the world desire to hold an international peace conference, by freezing all economic agreements

surely facilitate the making of decisions which can be at once binding to all members participants in the conference.

Positive changes in the European attitude

The Madrid Summit:

At the end of their Madrid Summit last June, the EEC members issued a communique which revealed some substantial changes in the European attitude towards the Middle East problem and the Palestinian question. The communique comprised inter alia a number of positive points as the conferees.

- stressed the importance of the participation of the PLO in the proposed international peace conference on the Middle East.
- expressed their readiness to undertake activities with a view of reaching a settlement in the region safeguarding the Palestinians' right to self determination and Israel's right to Security.
- Called on Israel to put an end to its coercive measures in the occupied territories and to respect the Geneva Agreement on the protection of civilians at time of war.

Through welcoming Israel's proposal to conduct a referendum in the occupied territories, the European Community suggested three conditions for accepting such a procedure:

- a. that such elections be undertaken within the framework of a permanent and comprehensive settlement in the region,
- b. that elections be performed in all of the occupied territories including East Jerusalem, and that freedoms be totally guaranteed.
- c. that other settlement be not ignored and that final negotiations comply with the U.N. Security Council resolutions no 242 - 338 which stress the principle of "Land for peace".

The evident change in the European attitude which was welcomed by the Arab Countries and the World Public opinion is seen as expressing a substantial development since the Venice meeting (1985) and constituting a genuine advancement since the meetings of Brussels (1987) and Bonne (1988). Equally noticeable is the formidable fact that at last Europe is able to adopt its own attitudes and make its own decisions which are relatively different from the American biased stances. This does not mean that the American Government did not refrain from pressurizing the European Community to withhold its new attitude or that Israel did not attempt in

particularly its right to self-determination and the setting up of its own independent state under the leadership of the PLO, it being the sole legitimate representative of its people.

In adopting such a Policy, Israel seems to ignore the many recent developments in the Middle East which are likely to change the whole course of events, particularly.

- The continuation and escalation of the popular uprising in the West Bank and the Gaza Strip, and the uprisers' determination to carry on with their strife until a comprehensive and just settlement is reached in compliance with the relevant UN resolutions on the Palestinian issue, regardless of the great human and material sacrifices they are forced to make.
- The great World support conferred on the Palestinian state (the recognition of more than one hundred states), and the numerous peace initiatives proposed by the PLO in line with the Arab Peace project and international legitimacy.
- The American - Palestinian Dialogue.
- The significant changes in European attitude as reflected in the European Summit communique issued in Madrid recently.

Such significant changes have placed the Middle East problem and the Palestinian question once again in the forefront of world events. They have further reminded the world community of its responsibilities towards finding a solution to this problem particularly that the world public opinion has unanimously urged for the convening of an international peace conference sponsored by the United Nations with the participation of the five permanent member-states of the Security Council and all sides in the conflict including the Palestine Liberation Organization, it being the sole legitimate representative of its people, on an equal footing with all other sides.

The idea of an international conference rests on the belief that the Palestinian problem has from start been of an international nature and is considered one of the responsibilities of the United Nations as specified in the General Assembly resolution No. 181/III dated Nov. 29, 1947. It is also believed that an international conference should primarily address itself to the one objective which is the comprehensive peaceful settlement for the Middle East problem in the light of the U.N. resolutions. The sponsorship of the United Nations is also hoped to provide and guarantee the equal and equitable participation of all parties concerned. And it can

Items 2 & 3 of the Agenda:

**A MEMORANDUM
PRESENTED BY THE GENERAL
SECRETARIAT OF THE ARAB
INTER-PARLIAMENTARY UNION
ON**

- The role of Parliamentarians in promoting efforts aiming at the Convention of an International Peace Conference on the Middle East.
- The elimination of nuclear and chemical weapons in the Middle East and the Mediterranean Basin.

1 - The role of Parliamentarians in promoting efforts aiming at the Convention of an International Peace Conference on the Middle East

In its memorandum presented to members of the Euro-Arab dialogue meeting in Rabat, Morocco, in October 1988, the General Secretariat of the Arab IPU stressed that unfortunately the much hoped for signs of detente which seemed to characterize international relations in recent months had failed to ease tension in many of the hot beds in our world, namely in the region of the Middle East. This observation, made almost a year ago stands true at present as the situation in the Middle East has not altered much: Israel still persists in adopting an oppressive policy against the Palestinian Arab People and the Arab inhabitants of other parts of the occupied territories such as the Golan Heights and the South of Lebanon. Israel has not ceased to exert every possible effort to thwart and abort the Palestinian uprising and persisted in its recourse to various forms of terrorism, oppression, deportation, demolition of houses, detention, and arrest of thousands of Arab inhabitants. It obdurately refused to recognize the legitimate and inalienable rights of the Palestinian people,

Parliament”.

b) During last year the relations between the Association and the Union continued; several meetings took place between representatives of the organisations in Brussels and Paris. An invitation was extended to the Association to attend the Union's Vth conference in Abu Dhabi, Mr. Achilli the co-chairman represented the Association at the conference. The Association's Secretary General was also a representative of the NGO's ICC.

c) The Union took part in the preparatory conference for the parliamentary Mediterranean Dialogue, and also in the meeting of the Preparatory Committee for the Parliamentary Mediterranean conference to be held at the end of 1989.

We are looking forward to promoting our relations with the parliamentarians of Western Europe and the European Parliament, because we are convinced that this would serve the mutual interests of Arab and European countries.

3. Meetings of NGO's on the Issue of Palestine:

The AIPU took part in the annual conference of the NGO's held in Vienna last month. Exchange of views on the different issues of the conference was made.

of dialogue with the European Parliament.

The conference also confirmed the necessity of promoting Afro-Arab Parliamentary relations and the convening of the Vth conference of the Afro-Arab Parliamentary Dialogue in an Arab capital during 1990. Moreover, it has been decided that an Arab Parliamentary delegation should visit several African countries and to extend invitations to African Parliamentarians to visit several Arab Mashreq countries.

The importance of the promotion of relations with the parliaments of Latin America was also stressed, and the conference recommended that a plan for the establishment of dialogue with the Canadian and the American parliaments should be drawn up.

II. THE ACTIVITIES IN THE INTERNATIONAL FIELD

1. The Inter-Parliamentary Union:

The AIPU took part in the IPU 81st conference (Budapest), and in the 82nd Centenary conference (London). The Union contributed to the coordinated activities of the Arab delegations at these conferences. With the support of sympathetic parliamentarians, including Europeans, a supplementary item on the Middle East Peace conference was included on the agenda of the Budapest conference and a Resolution was adopted. The IPU Council also considered how to implement the recommendations adopted by the IPU Sofia conference (September 1988) on the sending of a Parliamentary fact-finding mission to the occupied territories, and arranging a joint meeting of Palestinian and Israeli parliamentarians under the auspices of the IPU Executive Committee to discuss how to attain peace in the Middle East.

During these two IPU conferences there has been coordination and contact between Arab and European parliamentarians, particularly members of the PAEAC. The two Secretaries General of both organisations had consultations, during the above mentioned IPU conferences, on issues of mutual interest.

2. Euro-Arab Parliamentary Dialogue:

a) The final communique adopted by the Rabat meeting was circulated among all Arab Governments and concerned organisations. It was also published in the local papers and in the AIPU quarterly, "Arab

it's support of the proclamation of the Palestinian Peace initiative based on the Arab Peace Plan and the international legitimacy. The conference called for giving the support of the "Intifadah" the priority in all Parliamentary dialogue meetings.

The conference considered the situation in Lebanon and stressed the necessity of the withdrawal of the Israeli occupation forces according to Security Council Resolutions, and particularly Resolution No. 425. The conference confirmed the support of the Lebanon's independence, sovereignty and Arab sense of belonging. It also announced it's support of the Resolutions adopted by the Casablanca Summit conference on Lebanon, it's backing of the efforts of the Tripartite Committee, the realization of the reforms which would strengthen the democratic system in Lebanon. Besides, the conference declared it's support for the Lebanese National Resistance against the Israeli occupation.

As for the Iran - Iraq War the conference announced it's satisfaction with the cessation of battles and the commencement of negotiations between Iraq and Iran under the auspices of the UN Secretary General. At the same time the conference urged the international community to exert more regional and international efforts for the realisation of a comprehensive, just and lasting settlement of the conflict on the basis of full application of the Security Council Resolution No. 598 (1987) and according to the sequence of its operative part. The conference also called for putting pressure on Iran for the implementation of the above mentioned Resolution, and for a universal exchange of war prisoners on humanitarian grounds.

The Vth conference also considered the issue of the large debts of the Third World countries. It appealed to the international community to take urgent and practical measures to alleviate the burden of these debts. It recommended the cancellation of the debts of the poor countries inflicted with natural catastrophes. The conference called for the establishment of a new world economic order based on justice and balance. The conference also denounced some of the measures taken by the International Bank because they do not take into consideration the political, economic and social circumstances of the Third World countries.

c) The issues relating to Dialogue activities and the relations with other Parliamentary Organisations:

The conference stressed the necessity of strengthening the Euro-Arab Parliamentary Dialogue through the promotion of the relations existing between the ACPD and PAEAC, and also through the commencement

meeting, the resolutions that were adopted by it on the different issues had an impact on the resolutions adopted by the Union's Council and conference.

b) The Union's Council and conference coincided with the 15th anniversary of the founding of the Union. The reports and interventions presented to both evaluated the Union's progress over the past 15 years. They stressed that the Union has been able to play an important role in deepening democratic practices in the Arab countries, in coordinating Arab Parliamentary activities, in unifying the stand of Arab Parliamentarians at international forums, in strengthening Arab solidarity, exchanging legislative experience among Arab countries and establishing a fruitful dialogue with the different parliamentary organizations around the world.

2. The results:

a) Organisation:

The presidency of the Union has been transferred from the Tunisian national group to the national group of the United Arab Emirates. H. E. Mr. Hilal Bin Ahmad Bin Lootah, Head of the Federal National Council of the UAE has become President of the Arab Inter-Parliamentary Union.

The membership of the AIPU has increased with the re-affiliation of the Egyptian National group and the affiliation of the Libyan General People's Congress. The Union now comprises 16 Arab Parliamentary groups.

The 19th Council also made some amendments in the Union's Charter and Rules of procedure, as well as in the staff and financial rules. The purpose was to update the documents and enhance the work flexibility in the Union's organs.

b) The political field:

The Vth Conference dealt with the general political situation in the Arab world and adopted important resolutions which will guide the activities of Arab Parliaments in the future.

The conference stressed the importance and necessity of cementing Arab solidarity. It supported the resolutions of the Casablanca summit on this issue.

The conference confirmed the continuation of moral and material support for the "Intifada" in the Arab Occupied Territories. It announced

Item 1 of the Agenda:

REPORT OF ACTIVITIES SINCE THE RABAT MEETING OF 14 — 16.10.1988

The present meeting marks the 15th anniversary of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue and the 15th anniversary of the founding of both the AIPU and the PAEAC. The development of events over the past 15 years have proved the seriousness and importance of this Dialogue for the development of multi-lateral relations between the Arab and European countries .

Important achievements have been realised, in particular the initiation of this Dialogue. It was a necessity 15 years ago. Promoting and strengthening it today is an urgent necessity for the prospect and development of Euro-Arab relations .

This brief report deals with the most prominent activities of the AIPU since the last meeting of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue in October 1988. The report lays particular emphasis on activities relating to the Dialogue and coordination between the AIPU and the PAEAC.

I. INTERNAL ACTIVITIES, THE UNIONS, 19th COUNCIL & Vth CONFERENCE

The Union held its 19th session on 18.06.1989 in Abu Dhabi and the Union's Vth conference was also held there from 19 to 20th June 1989. The 19th Council was an important event in the Union's history owing to exceptional circumstances as well as the nature of the issue that were dealt with and the results that were achieved.

1. a) The circumstances:

These meetings were held one month after the convening of the emergency Arab summit in Casablanca. The positive results of the summit

**MEMORANDA PRESENTED BY
THE AIPU GENERAL SECRETARIAT
ON THE ITEMS OF THE AGENDA**

AGENDA

- 1. Report on activities since the Euro-Arab Dialogue meeting in Rabat, 14 - 16 Oct. 1988.**
- 2. Contribution of parliamentarians for the convening of the International Conference on Peace in the Middle East.**
- 3. Elimination of chemical and nuclear arms in the Middle East and the Mediterranean.**
- 4. Euro-Arab Economic Cooperation and regional integration:**
 - Gulf Cooperation Council (GCC).
 - Arab Cooperation Council (ACC).
 - Arab Maghreb Union (AMU).
 - Mediterranean Dialogue: Prospects for the Creation of a Parliamentary Joint Assembly (after Rabat Oct. 88 and Brussels, March 89).
- 5. Twinning of towns and institutions.**

WORDS OF THANKS AND GRATITUDE

The 1989 annual conference of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue took place in Dublin - the calm and beautiful capital of the "Republic of Ireland", and was hosted by the national Irish section of the P.A.E.A.C.

The warm welcome and the generous hospitality with which the participants in the conference were received were an expression of the feelings of friendship and authenticity. The excellent organization of the conference facilitated the task of the participants and added to the success of the conference and to the fruitful results it attained.

To those persistent friends and colleagues in the national Irish section, to the friendly Irish people and the Irish government we express our heartly thanks and deep gratitude.

**ANNUAL CONFERENCE OF
THE EURO-ARAB
PARLIAMENTARY DIALOGUE**

Dublin 11 — 12 September 1989

is witnessing today, on the one hand, and to promote this experience and increase its effectiveness on the other.

We highly appreciate the sincere efforts exerted by our European friends, members of the Parliamentary Association For Euro-Arab Cooperation, whether in their national sections or in the European Parliament section, to highlight the importance of the Euro-Arab cooperation.

We appreciate, in particular, that aspect of the activities of our European friends in defending the justice of the Palestine issue and the rights of the Palestinian people, who is daily suffering from the se most hideous measures of persecution, despotism and killing at the hands of the Israeli occupation authorities in a flagrant challenge and violation of the international will, the UN Charter and the International Law, which repeatedly confirmed the necessity of enabling the Palestinian people to practice their inalienable national rights: to return to their homeland, to self-determination and to establish their national independent state on their national soil.

In this regard I cannot but also laud the efforts of the Executive Committee and the General Secretariat of the PAEAC who coordinate the activities of those courageous parliamentarians who, inspired only by their own personal convictions are doing their best to make the idea of Euro-Arab cooperation deeply rooted and to defend the rihgts of a fighting people. Hand in hand we shall continue to work with these friends for developing this channel in order to serve, as best as possible the common interests of our peoples and countries.

A. BOURAOUI
S. G. of AIPU

EDITORIAL 2:

Towards More Frankness and Engagement in the March of Dialogue

**By: A. BOURAOUI
S. G. of the AIPU**

The recent conference of the Euro-Arab parliamentary Dialogue, held in the Irish capital Dublin, was a characteristic station in the history of the dialogue relations between Arab parliamentarians and their European Colleagues.

This characteristic stems from the following three facts:

First, from the fact that the conference coincided with the XVth anniversary of the establishment of this dialogue;

Second, from the diversity of the topics discussed within the two full days it lasted;

Third, from the frankness and personal engagement with which the participants debated even the most controversial issues. (Here I quite agree with my colleague Mr. H. P. Kotthaus, S. G. of the P. A. E. A. C. who referred to this point in the forward published in this issue).

These characteristics, the third one in particular, have, perhaps, led to the formation of common convictions, among this considerable number of European parliamentarians, of different political trends who joined to the Parliamentary Association For Euro-Arab Cooperation and Arab Parliamentarians represented by the Arab Inter-Parliamentary Union.

It is also the same characteristic that made the Euro-Arab Parliamentary Dialogue a very important channel for strengthening cooperation in all fields between the Arab and the European countries. And this is also what makes us very keen to go on with this experience with more frankness and more engagement so as to be able to keep up with the developments that the world

Nuclear Weapons in the Mediterranean and the Middle East” to the “Twinning of Towns and Institutions” without neglecting key issues such as the “Contribution of Parliamentarians to the Promotion of an International Conference for Peace in the Middle East” and “Euro-Arab Cooperation and Arab Regional Integration”.

The Final Communiqué is a true reflection of the spirit which guided the Dublin meeting and it demonstrates how the Arab and European parliamentarians tried to take a balanced view on the above mentioned issues, in particular the Palestinian cause. Never have European and Arab attitudes towards the aspirations of the Palestinian people been closer than at this very moment when the heroic Uprising, the Intifadah, has entered its third year. In these times of general détente in East-West relations, it is to be hoped that, through an intensified coordination, joint Arab and European peace efforts will contribute to the achievement of a just and lasting political solution of the Arab-Israeli conflict.

The success of this meeting is certainly an award for 15 years of close cooperation and cordial relations between the Arab Inter-Parliamentary Union and the Parliamentary Association for Euro-Arab Cooperation. It is also an encouragement for and a challenge to our common future work.

And last but not least, I am certain that all the participants would agree with me that the warm hospitality and the cordiality of our Irish hosts set the tune for the success of our meeting.

Hans Peter KOTTHAUS
Secretary General
Parliamentary Association
for Euro-Arab Cooperation

EDITORIAL 1:

Euro-Arab Cooperation: Not only possible but necessary

**By: H. P. Kotthaus
Secretary General of
the P. A. E. A. C.**

"The Arab and the European peoples are bound together by common political, economic and cultural interests. Our peoples have intermingled over many centuries. We are neighbours geographically. All these links make Euro-Arab cooperation at the present time not only possible but necessary".

This quotation from the opening address by Irish Foreign Minister Gerard COLLINS to the 15th meeting of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue in Dublin on 11 September 1989 reads like a programmatic guideline for our Dialogue.

The Dublin meeting brought together nearly a hundred Parliamentarians from all over the Arab World and Europe. The growing number of parliamentary bodies involved in the Dialogue and the high quality of contributions made this meeting "one of the best we ever had" as one Arab head of delegation put it, setting standards for future conferences of this kind.

For me personally, one of the outstanding experiences of Dublin was the frankness and the personal engagement with which the participants debated even the most controversial issues in a spirit of tolerance and friendship.

Due to this constructive approach, the meeting succeeded in managing an extensive agenda ranging from the "Elimination of Chemical and

CONTENTS

EDITORIAL (1) EURO-ARAB COOPERATION: NOT ONLY POSSIBLE BUT NECESSARY	5
By: H. P. KOTTHAUS	
EDITORIAL (2) TOWARDS MORE FRANKNESS AND ENGAGEMENT IN THE MARCH OF DIALOGUE	7
By: A. BOURAOUI	
AGENDA	11
Memoranda presented by the AIPU General Secretariat on the items of the Agenda	13
Memoranda presented by the PAEAC General Secretariat on the items of the Agenda	31
Final Communiqué	55
List of Arab Participants	59
List of European Participants	61

EDITOR IN CHIEF
ABDERRAHMANE BOURAOUI
SECRETARY GENERAL OF
ARAB IPU

ADMINISTRATION :

P. O. Box 4130
DAMASCUS - SYRIA
Tel : 447654 - 448063
Telex : 412046 SY ARAPAR

PARLIAMENTARY
DIALOGUE

VOL. 5 No. 6
December
1989

A REVIEW ISSUED BY THE GENERAL SECRETARIATS OF
ARAB I.P.U. &P.A.E.A.C.

**PARLIAMENTARY
DIALOGUE
PARLEMENTAIRE**

**VOL. 5 No. 6
December
1989**

**5ème année
Numero 6
Decembre
1989**

**A REVIEW ISSUED BY THE GENERAL SECRETARIATS OF
ARAB I.P.U. &P.A.E.A.C.**

**REVUE ÉDITÉE PAR LES SECRETARIATS GÉNÉRAUX DE
L' U.I.P.A. ET DE L' A.P.C.E.A.**

PARLIAMENTARY
DIALOGUE
PARLEMENTAIRE

IN THIS ISSUE

DOCUMENTS OF THE ANNUAL CONFERENCE
OF THE EURO-ARAB PARLIAMENTARY DIALOGUE
DUBLIN - SEPTEMBER / 1989

*

DANS CE NUMERO

LES DOCUMENTS DE LA CONFERENCE
ANNUELLE DU DIALOGUE PARLEMENTAIRE
EURO-ARABE
DUBLIN - SEPTEMBRE / 1989

VOL 5 No. 6
DECEMBER
1989

5 ème année
Numéro 6
DECEMBRE
1989

A REVIEW ISSUED BY THE GENERAL SECRETARIATS OF
ARAB I.P.U. & P.A.E.A.C.

* * *

REVUE EDITEE PAR LES SECRETARIATS GENERAUX DE
L'U.I.P.A. & DE L'A.P.C.E.A.